HEKMAH YEMANYA

الحُرِّيَّةُ الفِكْرِيَّةُ

حقُّ التَّفكيرِ والتعبيرِ
بين النموذجين الإسلامي والغربي

أ.د. أحمد مُحمَّد الدَّغشي

الحُرِّيَّةُ الفِكْرِيَّةُ

حـقُّ الـتَّـفـكـيـرِ والـتـعـبـيـرِ
بين النموذجين الإسلامي والغربي

أفكار ومناقشات حول:

(العقل والنقل - الجهـــاد والردة - حدود حرية
التفكير والتعبير - عدم الإساءة إلى المقدسات)

حقوق الطبع محفوظة

ولا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال، أو ترجمته إلى لغة أخرى دون إذن خطي سابق من الناشر.

موقع
حكمة يمانية
اليمن – تعز

INFO@HEKMAHYEMANYE.COM
WWW.HEKMAHYEMANYA.COM
@HEKMAHYEMANY

الطّبعة الأولى

1448هـ – 2026م

العنوان: الحرية الفكرية . . حقُّ التَّفكير والتعبير بين النموذجين الإسلامي والغربي

تأليف: أ . د . أحمد محمد الدغشي .

الصفحات: (284 صفحة) .

الناشِر: حكمة يمانية .

قياس القطع: 17×24 .

رقم المعيار الدولي: 978-625-8990-15-7

الحُرِّيَّةُ الفِكْرِيَّةُ

حقُّ التَّفكيرِ والتعبيرِ

بين النموذجين الإسلامي والغربي

أفكار ومناقشات حول:

(العقل والنقل - الجهـــاد والردة - حدود حرية
التفكير والتعبير - عدم الإساءة إلى المقدسات)

تأليف
أ.د. أحمد محمد الدغشي

حكمة يمانية
HEKMAH YEMANYA

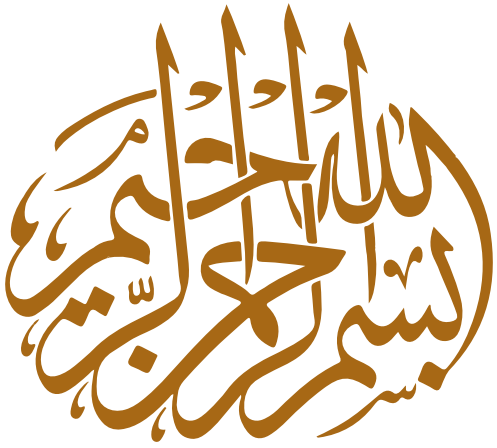
بسم الله الرحمن الرحيم

تصدير الكتاب

يأتي إصدار هذا الكتاب عن (**الحرية الفكرية: حق التفكير والتعبير بين النموذجين الإسلامي والغربي**)، في سياق الجدل المحتدم في الوسط الثقافي والفكري، في عموم مجتمعاتنا العربية والإسلامية، عن حدود حرية التفكير في الإسلام، خاصة أن البعض يستبطن النموذج الثقافي والفكري (الغربي)، بوصفه –لديه– نموذجاً قياسياً حاكماً (Paradigm)، لا معقّب عليه، وذلك حين يتم الربط بين حق حرية التفكير وحرية التعبير بإطلاق. وإذا كان ثمة مندوحة لبعض مثقفينا أن يُفتن بمساحة حرّية التفكير في الغرب، نظراً إلى المدى المقدّر الذي كانت قد حققته يوماً؛ فإن من التسطيح المعيب للقضايا الساخنة الكبيرة أن يقع بعضهم – ولا سيما من المناضلين في سبيل توسيع رقعة الحرّية الفكرية– في شَرَك تصديق ما يسمى بـ(حرّية التعبير) على نحو مطلق . وقد يذهب البعض إلى أن مشكلتنا في هذا الإطار إنما تكمن في ثقافتنا (الأحادية) في مقابل ثقافة الغرب الليبرالية (التعددية) ! ومن هنا بدا لي أن خير أسلوب لمناقشة حقيقة حرّية التفكير والتعبير في الغرب تلك التي يحسبها البعض(بلا حدود)؛ الإشارة ابتداء إلى خطأ الاعتقاد بـ(أحادية) الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية. واستندتُ في ذلك إلى بعض الشواهد القرآنية والنبوية ذات الصلة، مع الاستئناس بآراء بعض كبار الأئمة والمفكّرين في القديم أو الحديث، وأوردت مسألتين غدتا من أكثر المسائل جدلاً في هذا الباب، وهما مسألتا الردّة والجهاد

في الفكر الإسلامي، من حيث علاقتهما بموضوع التفكير والتعبير. وفي الطرف الآخر الغربي سُقت بعض النصوص من بعض المواثيق (الدولية) ذات الصلة بالموضوع، مع إيراد بعض النصوص والوقائع الغربية ذات الصلة المباشرة بحرّية التعبير، بما فيها من سوابق قضائية ومواقف عملية.

ويشاء الله أن يتزامن صدور هذا الكتاب مع استمرار العدوان الوحشي غير المسبوق من قبل الكيان الصهيوني على قطاع غزّة بفلسطين، وهو الذي اندلع يوم 22 من شهر ربيع الأول 1445هـ، الموافق 7 أكتوبر/ تشرين الأول 2023م، وها هو ذا اليوم يكاد يقترب من السنتين، في واحدة من أبشع مجازر التاريخ، القديم والمعاصر، ليكشف عن واحدة من أعظم الشواهد الكبيرة على زيف ما كان يُعتقد على نطاق واسع، بـ"قدسية" حريّة التعبير في الغرب، ومدى صمودها عند المحكّات الكبرى، لكنه اثبت إخفاقه الذريع غير المسبوق في ذلك. وهو – أي الغرب– وإن اضطر في أغلبه – إعلاميـًا على الأقل– لإعلان تراجعه عن ذلك الدعم السافر الوقح المفتوح، للكيان الصهيوني، أمام شعوبه في أغلبيتها الحرّة، وإن بعد مرور نحو سنة ونصف، أي بعد أن تعرّى الكيان الصهيوني، من كل قيمة وفضيلة؛ فإن ذلك لم يقو على أن يمحو زيف أسطورة حريّة التعبير، التي كان الغرب قد سعى في العقود الماضية ليزرعها في نفوس الأجيال المستلبة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية خاصة، حين كان يسوّق نفسه، بوصف بلدانه وحكوماتها وأنظمتها؛ جنّة الفردوس في الأرض، ومهبط قيم الحرّية والكرامة، وحقوق الإنسان، الخالية من النزعات العنصرية، تجاه أيّ

دين، أو جنس، أو جغرافية، أو لون أو بشرة...إلخ، وأن قيمة حق التفكير والتعبير، من التقاليد الثقافية الراسخة هنالك، بحيث لا يمكن أن تهتز أمام أيّ إعصار، أو اختبار حقيقي، لكنها تعرّت جميعها إلى حدّ بعيد، خاصة مع قيام ماعُرِف هنالك بثورة طلبة الجامعات الأمريكية والأوروبية، تجاه مواقف دولها، وسياساتها المؤيّدة للكيان الصهيوني، وحرب الإبادة الجماعية في قطاع غزّة، وما تعرّضت له تلك الاحتجاجات من قمع عنيف، وما حمله ذلك من تداعيات خطيرة، على سياسات تلك الدول، بعد أن كشفت عن حقيقة الحرّيات فيها، في ذلك الاختبار الصعب، لتدفع – بالمقابل- إلى الدعوة الحثيثة عن ضرورة مراجعة حقيقة التربية والثقافة، التي نشأ عليها هذا الجيل الاستثنائي الحرّ في الغرب، فآتت تربيته – غير المباشرة- ثماراً مضادّة صادمة، للثقافة الغربية، وتربيتها البراجماتية، المتغلغلة في كل عناصر النظام التعليمي والأكاديمي والثقافي هنالك، وهو ما يفرض علينا – من باب أولى- وضع السؤال التربوي الكبير، عن سرّ عدم بروز مخرجات التربية الإسلامية (المفترضة) في هذا الباب، خاصة في بعض البلدان العربية والإسلامية، المطبّعة مع الكيان الصهيوني صراحة أو خفية، لا سيما في موضوع الوقوف الحرّ الفاعل، لدى طلبة الجامعات العربية والإسلامية، مع القضية الفلسطينية، ومجازر غزّة بالخصوص؟

وأخيرا اختتمت الكتاب بمقالة كنت قد كتبتها قبل سنوات في خضم ما أثارته الرسوم الدانمركية المسيئة للرسول الأعظم محمد ﷺ عن مسألة

الإساءة إلى المقدّسات وتحرير المصطلح، نظراً لما لذلك من علاقة عضوية بباب الحرّية الفكرية في الإسلام، وحق التفكير والتعبير.

ولا يفوتني أن أتقدّم بخالص الشكر وعظيم الامتنان، لموقع "حكمة يمانية"، وفي مقدّمته الدكتور الفاضل المبدع خالد بريه، والكادر الفني فيه، على كل ما يبذلونه من جهد مقدّر، ومراجعة وتفانٍ، وحرص على التميّز النوعي، وعلى الجودة والإتقان، في إصدارات الموقع.

هذا والله أسأل السداد والقبول والنفع للجيل والأمة.

أ.د أحمد محمد الدغشي - أستاذ الفكر التربوي الإسلامي

جامعة صنعاء- اليمن وجامعة إغدير (الحكومية) – تركيا

addaghashi@yahoo.com

7من المحرّم 1447هـ الموافق 6 من يوليو/ تمّوز 2025م

قائمة المحتويات

تصدير الكتاب 5
المبحث الأول مدخل العقل مع النقل في الفكر الإسلامي (تآزر وتعانق أم تنافر وتضادّ؟) 13
المبحث الأول: مدخل العقل مع النقل في الفكر الإسلامي (تآزر وتعانق أم تنافر وتضادّ؟) 13
تمهيد 13
نماذج جدلية : ابن رشد – الفخر الرازي– ابن تيمية 18
العقل والنقل لدى بعض أبرز مدارس الفكر الإسلامي (مدرسة الحديث ومدرسة الرأي) 20
أولاً: أبو حامد الغزالي وموقفه من العقل والسببية: 23
حقيقة موقف الغزالي من قانون السببية 33
ثانيـاً: ابن تيمية وموقفه من العقل 46
ثالثـاً: ابن رشد وموقفه من النقل 50
خطيئة استعارة النموذج الأوروبي ووهم الحل العلماني 55
المبحث الثاني: الحرّية الفكرية 61
حرية بأي معيار؟ 61
خلط بين التفكير والتعبير 63
المواثيق الدولية: تفكير مكفول وتعبير مشروط 65
المبحث الثالث: مسألتا الجهاد القتالي والردّة في الفكر الإسلامي 73
أولاً: غاية الجهاد القتالي في الإسلام 73
ابن تيمية وعلّة الجهاد القتالي 74

نوعا الجهاد القتالي: الدفع والطلب 82
ثانياً: الردّة وعلاقتها بعلّة الجهاد القتالي 85
ردّة مجرّدة وردّة مغلّظة 87
حيثيات عقوبة الردّة وأدلتها 88
مفهوم تبديل الدّين لدى ابن رجب وابن تيمية 93
1- مفهوم التبديل للدين عند ابن رجب 93
2- مفهوم التبديل للدِّين عند ابن تيمية 94
هل عقوبة القتل للمرتد إجماع؟ 103
وردّة مغلّفة 106
طرفا نقيض 109
المبحث الرابع: حق التفكير والتعبير في الغرب: الحقيقة والوهم 113
تمهيد 113
أولاً: حوادث غربية متفرّقة تُجاه حرّية التفكير والتعبير 118
1- تسييس الفكر وصهينته: روبرت فيسك وناعوم تشومسكي وروجيه جارودي في مقدّمة المستهدَفِين 118
2- حريّة الإعلام الغربي المسيَّس: الأسطورة التي تعرّيها الحروب 124
أ- نموذج شبكة الجزيرة ومصير بعض إعلاميها في الحرب على أفغانستان والعراق وفلسطين 124
ب- الحرب الروسية الأوكرانية: فرادة الرجل الأبيض 126
ج- الحرب على غزّة: طوفان الأقصى وانتفاضة الإعلام الغربي الحرّ..... 129
3- حريّة التعبير في الغرب: مقدّسات المسلمين وحدها هي المستباحة 135
أ- واقع حرِّية التعبير في الدانمرك 135

ب- واقع حرِّية التعبير في السويد 138
ج- واقع حرِّية التعبير في فرنسا 142
هل تسامح ماكرون مع الرسوم المشبِّهة له بهتلر؟!..... 150
د. واقع حرِّية التعبير في بريطانيا 158
قانون التجديف في بريطانيا بين الثبات والتحوّل 158
هـ- واقع حرِّية التعبير في إيطاليا..... 163
و- واقع حرِّية التعبير في ألمانيا..... 164
فوبيا الهولكوست والاختبار الصعب لكبار الفلاسفة الألمان "هابر ماس نموذجًا"..... 166
ز. واقع حرِّية التعبير في النمسا 170
ح- واقع حرِّية التعبير في كندا..... 174
فوبيا الهولوكوست يتجاوز أوروبا والغرب إلى اليابان..... 177
4- أسطورة حرِّية التعبير في المنصات الإعلامية الإلكترونية وإرهاب إداراتها... 180
5- فلسطين " الفاضحة" المستمرة لحقيقة حرّية التعبير في الغرب، وغزّة هي الذروة .. 190
ثانيًا: الحريّة الأكاديمية في الغرب تجاه حرّية التفكير 206
الموقف الأول: انتهاك حرّية البحث العلمي (الموقف من نظرية التطوّر نموذجًا) 207
الموقف الثاني: انتهاك حق قيادة المؤسسات الأكاديمية، في رسم سياساتها المختلفة 213
- استجواب رؤساء أبرز الجامعات الأمريكية..... 215
- انتهاك وزير التعليم الوطني الفرنسي ونخبة من الأكاديميين الفرنسيين الحرّية الأكاديمية 221
الموقف الثالث: ثورة طلبة الجامعات في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا ... 226
الموقف الرابع: إرهاب قيادة جامعات أمريكية كبرى وطلبتها في مقدّمتها هارفارد.226
ثالثًا: معاناة بعض الأكاديميين العرب تجاه حرية التفكر والتعبير في الغرب ... 234
محنة المستشرق الراحل محمد أركون تجاه حرّية التفكير والتعبير في فرنسا 243

الخاتمة 262
أولاً: النتائج 262
ثانيـاً: التوصيات 265
قائمة المراجع 267
(ملحق) 285
مقالة ذات صلة عدم المساس بالمقدَّسات ... تحرير المصطلح 285
بين النقد العلمي والعمل العبثي (التعبير والتشهير) 288

المبحث الأول
مدخل العقل مع النقل في الفكر الإسلامي (تآزر وتعانق أم تنافر وتضاد؟)

تمهيد:

هنالك منطق طبيعي داخلي في إطار الفكر الإسلامي يفرض عرض مسألة الحرية الفكرية، كلما تهيأت الأجواء، أو حدث سوء فهم لها من خصوم الإسلام أو أبنائه على حدّ سواء، غير أن المحذور القمين بالتنويه، حين يعاد النقاش مجدّداً ضرورة التحرر من قيود الفكر الدفاعي الذي يضع الإسلام في قفص الاتهام عادة، وهو ما قد يحيله إلى متهم لا تخلو ردوده من ضعف أحيانًا، رغم امتلاكه قوّة ذاتية حقيقية.

ومع ما أخذته مسألة العقل والنقل من مساحة مقدّرة في مسار الفكر الإسلامي فـ"لقد ظلّت قضية "تعارض النقل والعقل"، التي وقع فيها العقل المسلم دون قصد، بتأثير المنطق الصوري الإغريقي؛ تمثل منعطفًا خطيراً في مسيرة الأمة ورؤيتها الكونية، ومسيرتها الحضارية. وما لم ندرك، ما تنطوي عليه هذه القضية، وما ترتب ويترتّب عليها في فكر الأمة، وصفاء رؤيتها الكونية الإسلامية؛ فإن الأمة لن تستطيع أن تستعيد رؤيتها ودافعيتها وقدرتها وريادتها الإعمارية والعلمية والحضارية، من آثار سلبية خطيرة على وحدة فكر الأمة، ووحدة صفها، وصفاء رؤيتها الكونية الإسلامية، وهذا ليس خدمة يُقصد بها

استنقاذ الأمة فحسب؛ بل إن القصد من وراء ذلك أيضاً، وضع الحضارة الإنسانية مجدّداً على جادة العدل والإخاء والشورى والإعمار والسلام"[1].

ومن المعلوم أن الصراع الذي دارت رحاه منذ زمن ما قبل عصر النهضة الأوروبية بين الكنيسة والعلم أو رجال الدين وعلماء الطبيعة، ودعاة التنوير والمدنية تحوّل – أو هكذا يراد له– إلى قاعدة مطلقة تحكم نمط العلاقة بين كل دين وعلم، بصرف النظر عن ملابسات الصراع وإشكالاته الأوروبية الخالصة. وبدلاً من أن يكون ذلك موضوعاً قابلاً للبحث – كأي موضوع فلسفي أو تاريخي فكري– ثمّة إصرار غربي، بتابعه فيه جمهرة الاتجاه العلماني بمدارسه المختلفة، على أن يغدو ذلك المحور وما في حكمه بمثابة (البرادايم) (Paradigm)، أي النموذج القياسي الحاكم على كل مسارات النقاش، ونتائجه في الغرب؛ كي تصبح هي كذلك المعيار الذي ينبغي أن تتجه إليه نقاشاتنا، والنتائج المفترضة هي النتائج ذاتها، التي توصّل إليها الغرب من قبل!

وبذلك يتحوّل الفكر الغربي ونموذجه الحضاري، من فكر إنساني مدروس، قابل للنقد والتقويم، كأي فكر أو تجربة إنسانية؛ إلى معيار حاكم، ونموذج قياسي مطلق، يحكم على كل النماذج الأخرى، وفي مقدّمتها النموذج الإسلامي، بحيث يصبح النموذج الغربي مستعلياً على النقد والتقويم، بل

(1) نادية محمود مصطفى (تحرير)، قراءة في فكر أعلام الأمة : في رؤية ومنهاج الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، 2021م، ط الأولى، فرجينيا: مركز الإسلام في العالم المعاصر – جامعة شناندوا والقاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث ، ص 25–26.

مرجعية مطلقة، تحاكم في ضوئها كل النماذج، وكفى بذلك غروراً وعبثية ومصادرة لفكر لآخر ومعتقداته وخصوصياته!

أما المفارقة المنهجية هنا فتكمن في اختلاف مسار الفكر الإسلامي ومحاور بحثه عن تلك التي جرت في الغرب جذرياً، وعلى سبيل المثال فلم يذكر لنا التاريخ الإسلامي بأدلة موثوقة، في أيّة حقبة من حقبه، أن ثمة عالماً أو مفكراً اكتشف نظرية أو حقيقة علمية طبيعية أو تطبيقية، ثم قُدِّم للمحاكمة بناء على نتائج دراسته لكونها تتعارض مع حقائق الإسلام ونصوصه ومقرراته، ولئن وجد فرد أو أفراد على مدار التاريخ الإسلامي وُصِموا بقدر من ذلك، من قبل بعض علماء الشريعة؛ فإن الأمر لا يرجع إلى العلم الطبيعي ذاته، بل لعوامل جانبية، غير ذات علاقة بالعلم، بدليل أنه لم يسلم من الوصم بتهم التكفير والانحراف بعض علماء الشريعة أنفسهم، من قرناء آخرين لهم، لأسباب مختلفة، وحتى نمط العلاقة التي حكمت الخلاف بين الفقهاء – مثلاً- والفلاسفة وذوي الآراء المختلفة، لا تدخل كذلك في إطار يُشبه الصراع الذي دارت رحاه في أوروبا، من أيّ وجه، بل لا يكاد يخرج عن نمط التحاسد أو التغاير، بين الفرقاء والأقران، أو التعصب لجماعة أو مذهب أو رأي أو فكرة، أو معتقد معيّن، أو الاندفاع غير الحكيم لمعالجة الاختلاف في وجهات النظر دَقّت أم جّلّت، أو وقوع الالتباس في مسألة أو مسائل أو اختلاف ما في إطار الذات – أيّاً كانت دوافعه- على هذا الفقيه أو العالم هنا أو هناك، فيقع في ذمّ آخر، والتحريض عليه، لاشتغاله بعلم كذا أو كذا، إذ قد يقع ذلك حتى في إطار

علماء الشريعة أنفسهم، وعلى حدّ تعبير الشيخ محمد عبده (ت: 1905م) في كتابه (الإسلام بين العلم والمدنية) فـ" هذا كما يقع من الفقهاء مثلاً لإيذاء الفلاسفة، يقع من الفقهاء بعضهم مع بعض، لإهلاك بعضهم بعضاً، كما يشهد به العيان ويحكي لنا التاريخ، فليس هذا كذلك معدوداً من معنى اضطهاد الدّين للفلسفة، لأن التحاسد أكثر ما يكون بين من لادين لهم على الحقيقة، وإن لبسوا لباسه، وإنما ذلك الاضطهاد هو الذي يحمل عليه محض الاختلاف، في العقيدة، أو ظن المخالفة للدّين في شيء من العلم أو العمل، لضيق الدِّين عن أن يسع المخالف بجانبه، وهذا لم يقع في الإسلام، اللهم إلا أن يكون حادث لم يصل إلينا"[1].

نعم لا نُنكر أن هناك فقهاء ومحدّثين وغيرهم كان لهم موقف سلبي من الفلسفة، ولكن ذلك الموقف ليس للعلم ذاته عند التحقيق- بقدر ما كان لطريقة المشتغلين بالفلسفة، حيث بالغ بعضهم في الاعتماد على العقل فانزلق إلى مشايعة مدركة أو غير مدركة لطريقة الفلاسفة الإلهيين المشّائين غير المسلمين. وإذا تذكرنا أن الفلسفة منهج في التفكير، قبل أن تكون معرفة، فكثير من هؤلاء المنتقدين للفلسفة يمارسون الفلسفة حين ينتقدون الفلاسفة، إذ إنهم يعملون عقولهم في فهم النصوص، ومحاججة مخالفيهم في ضوئها، ويعدّون العقل حجة الله على الخلق في التكليف، وهل الفلسفة الإسلامية –

(1) محمد عبده، الإسلام بين العلم والمدنية، 2012م، د.ط، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ص104.

بالخصوص- إلا ذلك؟

وإذا كان عدد من أبرز رموز المذاهب الإسلامية السنية الأربعة ذوي موقف سلبي من علم الكلام (علم العقيدة)؛ فإنما ذلك للطريقة الفجّة التي سلكها بعض المتكلمين، وليس للعلم في حدّ ذاته، كما تؤكّده مواقفهم العملية، تجاه مخالفيهم الفكريين، وكما يقرّر ذلك واحد من أبرز من نُسِب إليه ذلك الموقف السلبي الحادّ، من علم الكلام والمتكلّمين وهو ابن تيمية (ت:728هـ)، وهو الذي يعدّ من أساطين الفلسفة وعلم الكلام معًا، بشهادة كل منصف، ممن درس تراثه، ووقف على محاججاته في مختلف علوم الشريعة ومجالات الفكر الإسلامي.

وأهم من ذلك أن عدداً من أبرز العلماء الذين يُشار إليهم بالبنان؛ جمعوا بين العلوم الطبيعية تلك وعلوم الشريعة، كما أن عدداً منهم اشتغل بما كان يُعرف بعلوم الحكمة(الفلسفة)، التي كانت تمثِّل أمّ العلوم إلى قرون متأخرة، بما في ذلك علوم الكون والمادة والرياضيات، بل لقد كان تبريز بعضهم في علوم الشريعة لا يعني جهلهم – إن لم نقل نبوغهم أحيانًا- في مجالات علمية بحتة طبيعية وتطبيقية كالطب أو الهندسة أو الفلك أو الجبر أو سواها. ويظل الموقف السلبي من الفلسفة، أو بعض العلوم التي استُخْدِم بعضها في السحر، أو الشغب على المعتقدات، شأنًا فرديًا خاصًا، له ملابساته كذلك، حيث لا يمثّل اتجاه جمهور علماء الأمّة، ولا رؤوسها الكبار.

نماذج جدلية: ابن رشد – الفخر الرازي – ابن تيمية

ثمّة نماذج فكرية في تاريخ الفكر الإسلامي دار حولها جدل كبير، من حيث الموقف من العقل والنقل خاصة. وعلى سبيل المثال فإن أبا الوليد بن رشد الحفيد (ت:595هـ)، الذي اشتهر عالماً وفقيهاً وأصولياً وقاضياً مالكياً مجتهداً من الطراز الرفيع، كما ينبئك عن ذلك كتابه الفقهي المقارن الشهير (بداية المجتهد ونهاية المقتصد)- على سبيل المثال- كان في الوقت ذاته فيلسوفاً عالمياً، وطبيباً وفيزيائيا كذلك. وأورد الذهبي في ترجمته لابن رشد في سير أعلام النبلاء قول بعضهم فيه: "وكان يفزع إلى فتياه في الطب، كما يفزع إلى فتياه في الفقه، مع وفور العربية ، وقيل: كان يحفظ ديوان أبي تمام والمتنبي"[1].

وقل مثل ذلك عن الفخر الرازي (ت:604هـ)، الذي عُرِف متكلّماً أشعرياً فريداً، برّز في السمعيات (العلوم الشرعية)، إلى حدّ قلّ نظيره، ولكنه كان إلى جانب ذلك عالماً موسوعياً متضلِّعاً في العلوم البحتة، كالرياضيات والعلوم والفيزياء والطب. وحتى ابن تيمية (728ت:هـ) الذي اشتهر إماماً سلفياً، بل صوّره بعض أتباعه وبعض خصومه في آن خصماً لعلمي الكلام

(1) عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء (حقق هذا الجزء: بشار عوّاد معروف ومحيي هلال السرحان)،1417ه/ 1996م، ط 11، بيروت: مؤسسة الرسالة، ج21، ص 308 .

والفلسفة، نظراً لنزاعه الشهير مع بعض المتكلمين والفلاسفة، كما لو كان منازعًا للعِلمين في حدّ ذاتيهما، غير أن ذلك في الواقع غير دقيق، فهو إنما كان مختلفًا مع بعض المتكلمين والفلاسفة، لأنه كان يراهم بلغوا في الاشتغال بذينك العِلْمين مدىً بعيداً أوقعهم في الشطط، الذي يشغل العقل المسلم بما ليس من ورائه نفع ولا عمل، وإلا فقد كان متكلّمًا وفيلسوفًا عمليًا من طراز رفيع كذلك، وما سفره الكبير (درء تعارض العقل مع النقل، أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول)، وكتابه (الردّ على المنطقيين) – على سبيل المثال– إلا دليل بيّن على مدى تبحرّه وتبريزه في علمي الكلام والفلسفة وعقلانيته، وتفرّده في الانتصار للمنهج الاستقرائي، في مقابل المنهج القياسي الأرسطي.

العقل والنقل لدى بعض أبرز مدارس الفكر الإسلامي
(مدرسة الحديث ومدرسة الرأي)

يُدرك الباحث في تاريخ الفكر الإسلامي أنه رغم ما شهدته ساحة الفكر الإسلامي من خلاف فكري بين بعض أبرز المدارس الإسلامية وبعض رموزها، بلغ أحياناً إلى حدّ التراشق بالاتهامات المتبادلة؛ فإننا لم نقف على مفكّر أو عالم وازن، أو مدرسة ذات حضور وفعل – دعك من فرد أو أفراد– يردّ على مخالفيه، فيباهي بازدراء العقل أو التقليل منه جملة واحدة، ويعلن موقفاً سلبياً تُجاه العلوم الطبيعية والتجريبية ذاتها، وغاية ما تجده أنّه قد يقدّم النقل على العقل، حال ورود ما يُشعر بقيام التعارض بينهما، لا أنّ ثمّة موقفاً سلبياً بالأصالة من العقل.

ولقد حشد الشيخ محمد عبده جملة من الشواهد والدلائل على نفي تهمة التعرّض للاضطهاد للعلماء وذوي الرأي الآخر في أيّ مجال من المجالات، في تاريخ الفكر الإسلامي، على نحو اتجاه عام ممنهج، يسمح بمقارنته بما حدث في أوروبا. ومما أشار إليه الشيخ عبده – على سبيل المثال– تلك العظمة في تاريخ الفكر التربوي الإسلامي. وفي هذا يقول:" ماذا يقول القائلون؟ إن التعليم عند المسلمين كان غريباً أمره، يكاد يكون خفياً سره، مسجد أو مدرسة تابعة لمسجد، يجلس فيها للتدريس الفقيه والمتكلّم والمحدّث والنحوي والمتأدب

والفيلسوف والفلكي والمهندس. ينتقل الطالب من بين يدي الفقيه ليجلس بين يدي الفيلسوف، ومن مجلس الحديث إلى مجلس الأدب، وإذا وقعت مذاكرة بينهم في مسألة من المسائل أخذت الحُرية مأخذها في الإقناع والإلزام وسقطت قيمة الغلو في التعبير، وأخذ التسامح بينهم مأخذه"[1]. ويذكر الشيخ الإمام نموذجاً من نماذج ذلك التآخي بين فرقاء الفكر والرأي، رغم ذلك الاختلاف بين الأفكار والمدارس والمناهج بعمرو بن عبيد الشخصية المعتزلة الشهيرة، فلقد كان " رئيس المعتزلة وأشدهم صلابة في أصول مذهبه، ومع ذلك هو من مشايخ الإمام البخاري صاحب الصحيح، وكانت له منزلة عند المنصور تعلو كل ذي منزلة عنده، حتى قال له يوماً، وهو خارج من بين يديه:" رميت لكل الناس حبّاً، فلقطوا إلا إياك يا عمرو بن عُبيد"، فانظر لإمام من أئمة السنّة أن يصل سنده في الحديث، برئيس من رؤساء المعتزلة، ولا يرى في ذلك بأساً"[2].

وقال كذلك: "آخذ بيد القارئ الآن، وأرجع به إلى ما مضى من الزمان، وأقف وقفة بين يدي خلفاء بني أميّة، والأئمة من بني العباس ووزرائهم، والفقهاء والمتكلّمون والمحدِّثون والأئمة المجتهدون من حولهم، والأدباء والمؤرّخون والأطباء والفلكيون والرياضيون والجغرافيون والطبيعيون وسائر أهل النظر من كل قبيل مطيفون بهم، وكل مقبل على عمله، فإذا فرغ عامل من العمل أقبل على أخيه، ووضع يده في يده، يصافح الفقيه المتكلِّم، والمحدِّث

(1) محمد عبده، الإسلام بين العلم والمدنية، المرجع السابق، ص 103.

(2) محمد عبده، المرجع السابق، ص 103.

الطبيب، والمجتهد الرياضي والحكيم، وكل يرى في صاحبه عوناً على ما يشتغل هو به...والإمام البخاري حافظ السنّة بين يدي عمران بن حطّان الخارجي، يأخذ عنه الحديث، وعمرو بن عُبيد المعتزلي بين يدي الحسن البصري، شيخ السنّة من التابعين، يتلقّى عنه، وقد سئل الحسن عنه فقال للسائل: "لقد سألت عن رجل كأن الملائكة أدَّبته، وكأن الأنبياء ربَّته، إن قام بأمر قعد به، وإن قعد بأمر قام به، وإن أمر بشيء كان ألزم الناس له، وإن نهى عن شيء كان أترك الناس له، ما رأيت ظاهراً أشبه بباطن منه، ولا باطناً أشبه بظاهر منه"[1].

ومن الشواهد التي ساقها كذلك ما عبّر عنها بقوله: "بل أرفع بصري فأجد الإمام أبا حنيفة أمام الإمام زيد بن علي (صاحب مذهب الزيدية من الشيعة) يتعلّم منه أصول العقائد والفقه، ولا يجد أحدهما من الآخر إلا ما يجد صاحب الرأي في حادثة ممن ينازعه فيه اجتهاداً في بيان المصلحة، وهما من أهل بيت واحد"[2].

رغم كل ذلك فقد يُثار ذلك النزاع الشهير الذي نشب منذ وقت مبكّر بين من وصفوا في تاريخ الفكر الإسلامي بمدرسة "أهل الحديث" في مقابل من وصفوا بمدرسة " أهل الرأي"، ولكن التحقيق أن ذلك أمر مبالغ فيه جدّاً، حين يصوّر أن مدرسة الحديث تقف موقفاً سلبياً مطلقاً من العقل، على حين تقف

(1) محمد عبده، المرجع نفسه، ص 131.

(2) محمد عبده، نفسه، ص 131.

مدرسة الرأي مزدرية للنص ودلالته، أيّـًا كانت قطعيته الثبوتية أو الدلالية، وثمّة تفصيل في هذا سيرد لاحقًا. وسأقتصر في هذا المدخل على الإشارة إلى أبرز رؤوس المدرستين الرئيستين الكليتين في الفكر الإسلامي، اللتين تصنّفان على " أهل الحديث" وعلى " أهل الرأي":

المدرسة الأولى: المدرسة الأشعرية، ومعها الماتوريدية ضمنًا، وسأركِّز على شخصية أبي حامد الغزالي، على نحو رئيس، ثم الأثرية (السلفية)، وسأركِّز على شخصية ابن تيمية، على نحو رئيس.

المدرسة الأخرى: مدرسة التفلسف، وإلى جانبها الاعتزال، وسأركِّز على شخصية ابن رشد على نحو رئيس [1]. **وذلك على النحو التالي:**

أولاً: أبو حامد الغزالي وموقفه من العقل والسببية:

اشتهر أبو حامد الغزالي (ت:505هـ) باشتغاله بالفلسفة في صدر حياته العلمية؛ وعلى الرغم من تحوّله بعد ذلك إلى حياة التصوّف، ونقضه لمنطق الفلاسفة الإلهيين وحججهم ومنطقهم؛ فإنه لم يصبح عدواً للفلسفة بالمطلق، كما يسوّق لذلك بعض من لم يُحقّق الأمر في فلسفة الغزالي، وفِيمَ اختلف فيه

(1) بسطت القول في ذلك في باب مصادر المعرفة وطرائقها من أطروحتي للدكتوراة (نظرية المعرفة في القرآن وتضميناتها التربوية) الصادرة في طبعتها الأولى عن المعهد العالمي للفكر الإسلامي بفرجينيا بالولايات المتحدة الأمريكية،1422هـ-2002م، دار الفكر: دمشق ودار الفكر المعاصر بيروت عبر مكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي في عمّان، أو طبعتها الثانية الصادرة عن مركز الكتاب الأكاديمي للنشر ، عمّان، 1438هـ-2017م).

مع الفلاسفة؟ هذا رغم أن بعض من نسب للغزالي ذلك باحثون مقتدرون، أمثال زكي مبارك (ت:1952م) في أطروحته للدكتوراة عن (الأخلاق عند الغزالي)، وماجد فخري (ت:2021م)، أستاذ الفلسفة ورئيس دائرتها في الجامعة الأمريكية ببيروت، الذي أشار إلى ذلك في كتابه (دراسات في الفكر العربي)، ومحمد عابد الجابري (ت:2010م)، كما في كتابه (التراث والحداثة)"[1]، لكننا حين نعمل على جمع تراث الغزالي كلّه، أو ما تمكّنا من العثور عليه منه، ونصنّفه بحسب مراحل الكتابة، وما قد يصحبها من تحوّلات جزئية غالبًا، وميّزنا ملابسات كل مرحلة منها وإشكالاتها، مستأنسين في ذلك بكتابه (المنقذ من الضلال)؛ فلسوف نخلص إلى نتيجة مختلفة عن تلك التي صدرت عن أمثال أولئك . أما ما أبرزه كتابه المعروف بـ(تهافت الفلاسفة)، من موقف صُلب وعنيف ضدّ بعض الفلاسفة الإسلاميين كابن سينا والفارابي، فيما وصفه بمتابعتهم للفلاسفة القدماء (سقراط- بقراط- أفلاطون- أرسطوطاليس)؛ فلا يؤذن ذلك باستخلاص أنه كان ضد العقل بإطلاق، بوصف العقل هو أداة الفلسفة الأساس، وأنه بخلافه مع الفلاسفة في جملة مسائل منها مسألة السببية؛ يكون قد قضى على العقل العلمي أيضًا- كما يردّد بعضهم - وزعموا - بناء على ذلك- أنه تسبب في تنشئة أجيال لا تعير العقل اهتمامًا! وذلك – في الواقع- أمر لا ينسجم مع حقيقة اتجاه الغزالي في هذا المجال، فالحق أن ذمّ الرجل اتجه ابتداء

(1) راجع: زكي الميلاد، الغزالي: هل كان سببًا في تدهور الفلسفة في العالم الإسلامي؟ مجلة المسلم المعاصر، tps://almuslimalmuaser.org/2021/12/15/%d8%a7%d9% العدد170 -171،7/ 12/ 2021م (شوهد في 26/ 12/ 2021م).

نحو الفلاسفة، الذين انزلقوا إلى الخوض في الفلسفة الإلهية "الميتافيزيقية"، وليس الفلسفة في مجالاتها الأخرى، وفق عنوان كتابه الشهير" تهافت الفلاسفة"، وهو ملحظ هام جدّاً في النقاش، ثم إنه ما زاد عن أن سدّد ضربة تجاه الفلسفة الميتافيزيقية (الإلهية)، تلك التي وصفها البعض بأنها ضربة قاصمة مدويّة، وما كان دافعه لذلك كونها "فلسفة"، بل لأنها –بنظره– صادرة عن عقول متعالية، غير مهتدية بنور الوحي، والمقصود بها: تلك العقول اليونانية القديمة أولاً، فأيًّا ما كان ذكاء القائلين بها فهم – والحالة تلك– يعانون التيه والضلالة، حين يحشرون فلسفتهم في مجال الغيب، وهو المجال الذي يستحيل معرفته بمعزل عن نور الوحي، ومن ثمّ فالغيب عصيّ على الإدراك الإنساني المجرّد، ولم نُكلَّف به ابتداء، كما أن البحث في ذلك المجال لا يزيد في علمنا، ولا سلوكنا شيئًا، والأهم أنه لم تكن ثمّة علاقة لذلك عند الغزالي –من أي وجه– بذمّ الفلسفة من حيث هي، وها هو ذا قد صرّح بذلك في مقدّمة كتابه (تهافت الفلاسفة) قائلاً: **"فلما رأيت هذا العِرق من الحماقة نابضًا على هؤلاء الأغبياء[يقصد متابعي الفلاسفة القدماء]، انتدبت لتحرير هذا الكتاب، ردّاً على الفلاسفة القدماء، مبيّنًا تهافت عقيدتهم، وتناقض كلمتهم، فيما يتعلّق بالإلهيات، وكاشفًا عن غوائل مذهبهم وعوراته، التي هي على التحقيق مضاحك العقلاء، وعبرة عند الأذكياء، أعني ما اختصوا به عن الجماهير والدهماء، من فنون العقائد والآراء"**[1].

(1) أبو حامد الغزالي، تهافت الفلاسفة (تحقيق سليمان دنيا) ، د.ت، ط 4، القاهرة: دار المعارف بمصر، ص75.

ناقش الغزالي الفلاسفة الإلهيين القدماء ومن تابعهم من فلاسفة المسلمين، وأبرزهم ابن سينا والفارابي، في 20 مسألة ميتافيزيقية (إلهية) اختلف فيها الغزالي معهم – كما سجّلها في كتابه تهافت الفلاسفة– ليس من بينها مسألة واحدة يُستنتج من خلالها ذلك الحكم المطلق السلبي التعميمي، تجاه الحكمة (الفلسفة)، أو أداتها (العقل) بحيث يغيّر الغزالي العقل المتعارف عليه في الفكر الإسلامي، من كونه حجّة في التكليف وإقامة البرهان، وفق أهميته، في القرآن وه المتقدّم فيه. وخذ أشهر تلك المسائل العشرين وأخطرها عند الغزالي فقد تمحورت في قضايا ثلاث كليّة وهي: القول بالقِدم النوعي للمادة، وعلم الله بالكليات دون الجزئيات، وبكون الحساب إنما يجري على الروح دون الجسد، أي إنكار المعاد الجسماني، وحجاج الغزالي معهم فيها كان حجاجاً عقلياً بامتياز.

وللباحث أن يعجب هنا من ذلك الاستمرار في الافتيات على الغزالي، وترديد نسبة القول إليه بازدراء العقل، **مع كونه القائل:**

"اعلم أن العقل لن يهتدي إلا بالشرع، والشرع لم يتبين إلا بالعقل، فالأس والشرع كالبناء، ولن يغني أس ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن أس.

وأيضا فالعقل كالبصر والشرع كالشعاع، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج، ولن يغني الشعاع ما لم يكن بصر، لهذا قال تعالى : ﴿قَدْ جَآءَكُم مِّنَ ٱللَّهِ نُورٌ وَكِتَٰبٌ مُّبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ

﴿ٱلسَّلَٰمِ وَيُخۡرِجُهُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ﴾[المائدة:15-16]. وأيضا: فالعقل كالسراج، والشرع كالزيت الذي يمدّه، فمالم يكن زيت لم يحصل السراج، وما لم يكن سراج لم يضيء الزيت، وعلى هذا نبّه الله- سبحانه- بقوله -تعالى-: ﴿ٱللَّهُ نُورُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۚ مَثَلُ نُورِهِۦ كَمِشۡكَوٰةٖ فِيهَا مِصۡبَاحٌۖ ٱلۡمِصۡبَاحُ فِي زُجَاجَةٍۖ ٱلزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوۡكَبٞ دُرِّيّٞ يُوقَدُ مِن شَجَرَةٖ مُّبَٰرَكَةٖ زَيۡتُونَةٖ لَّا شَرۡقِيَّةٖ وَلَا غَرۡبِيَّةٖ يَكَادُ زَيۡتُهَا يُضِيٓءُ وَلَوۡ لَمۡ تَمۡسَسۡهُ نَارٞۚ نُّورٌ عَلَىٰ نُورٖ﴾[النور:35]، فالشرع عقل خارج، والعقل شرع من داخل، وهما متعاضدان بل متحدان"[1].

بل إن كتاب الغزالي (المستصفى في علم الأصول)، الذي يمثّل كتاباً أساساً في علوم الشريعة – وليس الفلسفة- استهل بمقدّمة يرفع فيها مقام العقل والعلم معاً إلى أعلى المصاف، فبعد حمده لله بأجل أسمائه الحسنى وصفاته العلى أردف بالقول: "الذي جعل العقل أرجح الكنوز والذخائر، والعِلم أربح المكاسب والمتاجر، وأشرف المعالي والمفاخر، وأكرم المحامد والمآثر، وأحمد الموارد والمصادر..."[2].

وبناء على ذلك فإن إعمال العقل عند الغزالي لا يختلف عن إعماله عند غيره من كبار فلاسفة الإسلاميين، من حيث الآلية، واتحاد الموضوع (موضوع

(1) أبو حامد الغزالي، معارج القدس في مدارج معرفة النفس، أبو حامد الغزالي (حققه وخرَّج أحاديثه : محمد مصطفى أبو العلا)، بدون تاريخ، بدون طبعة، القاهرة : مكتبة الجندي، ص64.

(2) أبو حامد الغزالي ، المستصفى من علم الأصول (تحقيق وتعليق: محمّد سليمان الأشقر)،1417هـ-1997م، ط الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة، المقدّمة، جـ1، ص31.

البحث)، وإن سَلَك الغزالي أو سواه في أسلوب المحاجّة العقلية مسلكًا قد يوصل إلى نتائج مغايرة لغيره، وهو أمر خارج دائرة النقاش حول إعمال العقل من عدمه، لذا يعلّق الدكتور سليمان دنيا على معنى الفلسفة عند الغزالي، في مقدّمته لتحقيق كتابه (تهافت الفلاسفة)، بتقرير أن الفلسفة عند الغزالي – كما عند غيره من الفلاسفة الإسلاميين– تعني " العمليات الفكرية والمحاولات العقلية التي يُراد بها التوصّل إلى الحق والاهتداء إلى الصواب. وفي دائرة هذا المعنى يقع العمل الذي قام به الغزالي في كتابه التهافت؛ فإنه إذا كان ابن سينا قد عوّل على العقل واستلهمه؛ فكذلك صنع الغزالي. وإذا كان ابن سينا يسلك مسلكًا عقليًا صرفًا يبيّن به مثلاً معنى وجوب أن يكون العالَم قديمًا... [1]؛ فإن الغزالي يعوّل أيضًا على العقل وحده في إثبات حدوث العالَم"[2]. ثم يورد الدكتور دنيا مناقشة الغزالي لابن سينا والفارابي، من خلال كتابه (تهافت الفلاسفة) بمنطق عقلي صريح، بيّن من خلاله كيف نقض الغزالي تلك الدعوى بقِدم العالَم[3]. **واختتم دنيا تعليقه على ذلك بالقول:** "هكذا يُسرف الغزالي في البحث العقلي حول هذه المسألة إسرافًا، ويمعن فيه إمعانًا، وعساه لا يبعد عن الحق من يقول: إن منهج الغزالي في بحث هذه المسألة أوضح وأدق من بحث

(1) سليمان دنيا، مقدّمة الطبعة الثانية من تحقيقه لكتاب تهافت الفلاسفة للغزالي، مصدر سابق، ص 19–20.

(2) المصدر السابق، ص 21.

(3) راجع نص الغزالي كاملاً في مناقشته الفلاسفة مناقشة عقلية ونقضه لدعواهم بالمنهج العقلي ذاته في: الغزالي، تهافت الفلاسفة، المصدر السابق، ص 96–123.

ابن سينا. فهل يوجد إذن ما يبرّر اعتبار أحد المسلكين [يقصد مسلك ابن سينا والفارابي من طرف والغزالي من الطرف الآخر] فلسفة دون الآخر؟"[1].

ويقول الأستاذ عباس محمود العقاد عن الغزالي في سياق نقاش موقفه من الفلسفة، وفيما لو سُئِل الغزالي: هل أنت فيلسوف؟ ومع تأكيد العقّاد لنفي الغزالي الفلسفة عن نفسه، بالمعنى الذي يُنكره على من ردّ عليهم في كتابه (تهافت الفلاسفة) بالخصوص؛ لكنه (أي العقّاد) يعقّب على ذلك قائلاً: "لكننا ننظر الآن إلى أقوال الغزالي في مناقشته للفلسفة، فنعلم أنّه ناقش الفلسفة بالفلسفة، وحطّم السلاح بسلاح مثله، بيد أنه أنفذ وأمضى، فهو على هذا فيلسوف أقدر من الفلاسفة الذين أبطل حجتهم، أو هو فارس في هذا الميدان، أو في عدّة من سائر الفرسان، ولو أنّه تصدى لهذه الصناعة بغير أداتها لما وضحت حجّته بين الحجج، ولما استطاع أن يكشف بطلانهم، ولو كانوا مبطلين. والواقع أن حجّة الإسلام لم تكمل له أداة قط، كما كملت له أداة الفلسفة، فهو عالم، وهو فقيه، وهو متكلّم، وهو صوفي، ولا مراء، ولكن هذه المطالب لا تستغرق كل ملكاته ووسائله إلى المعرفة، وقد يبلغ فيها غايتها، ببعض تلك الملكات والوسائل، وتبقى له ملكة، لا ضرورة لها، في غير الفلسفة وحدها، وأوجز ما يُقال عنها بكلمة واحدة: إنها هي ملكة التجريد"[2].

---

(1) دنيا، مرجع سابق، ص 23.

(2) عباس محمود العقاد، تقديم كتاب تهافت الفلاسفة (محاضرة السيّد الأستاذ عباس محمود العقاد) (نسخة قراءة وتعليق: محمود بيجو)، د.ت، د.ط، د.م: د.ن، ص أ- ب).

واختتم العقاد تقريره بوضع تساؤل آخر عن الغزالي بين التصوف والتفلسف؟ وهل كان فيلسوفاً أم متصوفاً؟ يجيب العقاد قائلاً: "إنه كان قدوة للفلاسفة، ونموذجاً من نماذج التفكير الرفيع، نتعلم منه أن للفلسفة أداة لا تتم بغير قسط من التصوّف، لأن التصوف قدرة على انتزاع النفس من المألوف، وتلك قدرة لا يستغني عنها الفيلسوف المفكّر، ولا الفيلسوف الحكيم"[1].

وكان العقّاد قد وعد قرّاءه في كتابه "أنا" بأن يسعى لإصدار كتاب عن الغزالي، على غرار كتابين آخرين عن ابن سينا وابن رشد، واصفاً الغزالي بأنه "الفيلسوف الذي يصارع الفلاسفة، والفقيه الذي يؤدّب الفقهاء، والمتصوِّف الذي يكشف عن عالم الخفاء، كما يكشف عن عالم الشهادة". **مضيفاً أنه** "ليس في المشرق والمغرب من هو أرجح فكراً وأصفى عقلاً وأقوى "دماغاً"، من هذا الإمام الجليل"[2].

وبناء على مثل هذا التقرير من قبل العقّاد – على سبيل المثال- كيف يسوغ لبعض الباحثين الاستمرار في ترديد مثل تلك المقولات عن الغزالي بازدرائه العقل، مع توافر جملة عوامل مباشرة تُغني عن البحث النظري في فلسفة الغزالي وموقفه منها، ومن ذلك شهرته بالعقل والاحتفاء به وبأدواته، سواء بالتصريح المباشر بذلك، أم بموقفه العملي في محاججاته الفلاسفة الإلهيين بالخصوص، في غير ما موضع من تراثه الفكري؟ وقد سبقت الإشارة إلى طرف من ذلك؛

(1) العقاد، المرجع السابق، ص س.

(2) العقّاد، أنا، 2014م، ط الأولى، القاهرة: مؤسسة هنداوي، ص 74.

فكيف تروج بعد ذلك تهمة موقفه السلبي من العقل، على ذلك النحو الذي يشيعه بعض الباحثين المعاصرين بلا تروٍّ؟! وفوق ذلك فإن احتفاء الغزالي بعلم المنطق، وهو العلم الذي عُرِف عند المؤمنين به بأنه يعصم العقل من الزلل، كما يعصم علم النحو اللسان من الخطأ، وعلاقة المنطق بالفلسفة علاقة عضوية لا تنفك. ولئن بدا ذلك جليّاً في مجمل تراثه، من حيث التطبيق، بما فيه كتابه الأصولي الشهير المستصفى في الأصول[1] (وهو الكتاب الذي اختصره ابن رشد رُغم أنه صُوِّر خصماً مطلقاً للغزالي)؛ فلقد خصّص بعض كتبه النظرية لذلك وأبرزها (معيار العلم) و(القسطاس المستقيم) و(محك النظر)، و(إلجام العوام عن علم الكلام).

لقد استفتح كتابه المستصفى بمقدّمة منطقية ذكرها كذلك في كتابيه (معيار العلم) و(محك النظر)، وقال فيها: "وليست هذه المقدّمة من جملة علم الأصول، ولا من مقدّماته الخاصة به، بل هي مقدّمة العلوم كلّها، ومن لا يحيط بها فلا ثقة بعلومه أصلاً"[2]. ومهما يبدو في هذا التقرير من المبالغة الواضحة، التي تتنافى مع الواقع، من حيث بروز عمالقة وأفذاذ في مختلف المجالات، لم يدرسوا المنطق" - بالمعنى المدرسي- لكنهم مارسوا مقتضياته، في أعمالهم العلمية، ومسالكهم العملية؛ غير أن المقصود هنا دحض مقولة، أن الغزالي

(1) اختصره ابن رشد الحفيد فصار عنوانه: الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى (تقديم وتحقيق: جمال الدّين العلوي، تصدير محمد علال سيناصر)، 1994م، ط الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

(2) الغزالي، المستصفى، مصدر سابق، المقدّمة، جـ1، ص45.

احتقر العقل، وقضى على المنطق العلمي، ووأدَ الفلسفة!

ولئن كانت بعض هذه المصادر كُتِبت في مرحلة ما قبل إعلانه الموقف الحدّي من الفلسفة الميتافيزيقية (الإلهية)، بما يعني إمكان التراجع عنها؛ فليس ثمّة وثيقة ثابتة عنه تقول بحدوث ذلك التراجع، بل إن مواقفه العملية بالخصوص تؤكّد مضيّه في ذلك بلا تردّد، ومن ثمّ فيبقى الأمر على أصله، استصحاباً- وفق تعبير الأصوليين- لكن كون الغزالي يؤكّد تلك الأهمية للعقل ووسائله؛ فإنه لا يعني أنه عاد ليمنحه حق الحكم على قضايا الغيب التي يستعصي على العقل إدراكها، ما لم يكن هناك وحي، يستمد منه بصيرته فيها، ولذلك فإن الغرض الأول من كتابه (تهافت الفلاسفة) كان إثبات ذلك المنزلق الكبير الذي وقع فيه المتفلسفة الإلهيون من اليونان خاصة، ومن تابعهم في ذلك، أو انزلق إلى مشربهم من بعض متفلسفة الإسلاميين. وفي هذا يقول سليمان دنيا: فإن "الغرض الأول والأخير من تأليف كتاب التهافت هو إثبات أن العقل قاصر عن إدراك حقائق الأمور الإلهية، وأنه لا يمكن التعويل عليه بشأنها، ودعا – فيما يتصل بهذه الأمور- إلى مصدر آخر، هو خبر النبي المعصوم"[1].

وحتى في سياق نظرية المعرفة في الإطار الغربي فـ" لاشك أن تنصيب العقل حاكماً مطلقاً، ليس إلا "خياراً" من جملة " خيارات" إبستمولوجية متداولة في " نظرية المعرفة" والعقلانية التي يجري تبنيها هنا تحيل بدون شك إلى ما يمكن

(1) دنيا، مرجع سابق، ص43.

تسميته "العقلانية المتصلّبة"، وهي العقلانية التي تضفي على العقل سلطة وثقة مطلقتين. وليس سرّاً في الفلسفة أن هذه الأطروحة لا تحظى بالإجماع لدى الفلاسفة، مثلها في ذلك مثل أغلب القضايا الفلسفية أو الوثوقية، كما أنها تتعارض كل التعارض مع بعض النظريات التي تدافع عنها جملة العلوم الإنسانية..."[1].

ونسبية العقل ومحدوديته مسألة تكاد تكون مقرّرة عند كل ذوي الاتجاه العقلي الراسخين، سواء في الفكر الإسلامي أم الغربي. و" ليس يخفى أن (العقل) في المنظور العلمي الحديث ليس عنصراً أو ملكة أو قوة مفارقة للبدن، أو أنه مجرد "جوهر" لا مادي أو روحي مباين للجسم، ويفارق البدن عند الموت على ما تصوّره أفلاطون وابن سيناء وديكارت، وإنما هو – أيّاً ما كانت طبيعته الذاتية- ذو ارتباط وثيق بالدماغ، أي أنه غير مستقل عن وضعه الفيزيقي والفزيولوجي، وسواء أكان هذا الارتباط عضوياً مادياً أم غير ذلك؛ فإن النتيجة واحدة وهي أنّ سمة الإطلاق، في العقل الإنساني، هي سمة يتعذّر التسليم بها، والبناء عليها بتفرّد واستحواذ"[2].

حقيقة موقف الغزالي من قانون السببية:

أثير الكثير من اللغط كذلك حول موقف الغزالي من قانون السببية، حين وجّهت إليه تهمة القضاء على العقل العلمي، بسبب ما قيل عن تبنيه للقول بنفي

(1) فهمي جدعان، في الخلاص النهائي: مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين، 2007م، ط الأولى، عمّان: دار الشروق، ص 356.

(2) فهمي جدعان، في الخلاص النهائي: المرجع السابق، ص 358.

السببية، مع أنه لم يَرِد في ردّه على الفلاسفة تصريح بذلك، على ذلك النحو، كما لم يُرِد في هذا الباب سوى القول بأنه لا يوجد فاعل حقيقي غير الله، أو أنه لا يوجد فاعل حقيقي مع الله، وأن القول بوجود علاقة ذاتية ضرورية حتمية مطّردة بين السبب والمسبَّب استنتاج عقلي، لا دليل يقيني عليه، بل العادة، والاقتران أو التجاور، أو التعاقب هو الذي حدث، وليس التلازم الذاتي، أو الضرورة، أو الحتمية، بين السبب والمسبّب، فالسكين- مثلاً- ليست السبب الحقيقي للذبح، كما أن النار ليست السبب الحقيقي والحتمي للإحراق، ولا الماء سبب حقيقي حتمي للإرواء، أو أن الطعام سبب حقيقي حتمي للشبع، بل ما زاد ذلك عن علاقة الاقتران، أو التعاقب بينهما، أو التجاور، فتحدث عنده لا به. ومن الصعوبة بمكان الجزم بأن كل الحالات – بلا أدنى تخلّف، في كل زمان ومكان- تأتي بالنتيجة نفسها، فمن المحتمل- وإن بنسبة ضئيلة جدّاً- تخلّف تلك الظاهرة، تحت ظروف معيّنة، أو أوضاع خاصة، وهو قول لم يتفرّد به الغزالي، بل هو قول علماء لأشاعرة كآفة، بما حاصله أنه لا تلازم ضروري أو حتمي أو مطّرد بين العلّة والمعلول، أو السبب والمسبَّب، أما ما يظهر من تلازم بينهما فليس بأكثر من اقتران بين شيئين، أو اطّراد بين حادثتين، دون أن يكون لإحداهما تأثير ضروري حقيقي حتمي مطّرد على الأخرى، بل الأمر مجرّد تجاورٍ عادي [1].

(1) الغزالي، تهافت الفلاسفة، مرجع سابق، ص 239-251، ويُراجع جانب من الجدل في هذا في: الدغشي، نظرية المعرفة في القرآن، مرجع سابق.

إذا أردنا التأكّد مما سبق وأن الغزالي لا يقصد بكل قول له نفى فيه حتمية العلاقة بين العلّة والمعلول، أو السبب والمسبّب، ونصّ على علاقة الاقتران والتعقّب والتجاور؛ فإن من أبرز الدلائل الصريحة على ذلك ما ورد في كتابه "محك النظر" من التصريح بإيمانه بالسببية، وذلك عند استعراضه لآخر مباحث كتابه وهو "تعريف الواجب عند الفقهاء والاصوليين"، حتى وصل إلى قوله:" فإن قلت ما المراد بكونه سبباً؟

فالمراد به: ما يفهم من قولنا: الأكل سبب الشبع، وحزّ الرقبة سبب الموت، والضرب سبب الألم.

فإن قلتَ: فلو كان سبباً؛ لكان لا يرجى العفو، بل كان يجب أن يُعاقب لا محالة!

فأقول: ليس كذلك، إذ لا يُفهم من قولنا الضرب سبب الألم، والدواء سبب الشفاء، أن ذلك واجب في كل شخص معيّن، مشار إليه، بل يجب أن يبطل في المحلّ أمور تدفع المسبَّب، ولا يدل ذلك على بطلان السببية، فربّ دواء لا ينفع، وربّ ضرب لا يدرك المضروب ألمه، لكونه مشغول القلب بأمر هائل، كمن يُجرح في حال قتال، وهو لا يحِسُّ في الحال به، وكما أن العلّة قد تستحكم فتدفع أثر الدواء؛ فكذلك قد يكون في سريرة الشخص وباطنه أخلاق رضيّة وخصال محمودة عند الله تعالى مرضيّة، توجب ذلك العفو عن جريمته، ولا توجب خروج الجريمة عن كونها سبب العقاب"[1].

(1) الغزالي، محك النظر، 1437هـ- 2017م، ط الاولى، بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع، ص 235-236

ولعل خلطًا حدث بين رأي الغزالي في السببية - وهو رأي علمي، عقلي، لا يلغي السببية، ولكنه يفسّرها بصورة مختلفة- ورأي غيره من الجبريين الذين وقفوا عند حدود الإيمان والاستسلام . وفي هذا يقول الأستاذ العقّاد:" فرأي الغزالي في السببية ليس من شأنه أن يعطّل العقل عن البحث، كما فهم بعض الجاهلين بقدره وأقدارهم، ولكنه الرأي الذي يفتح الأبواب المغلقة، بحكم المألوف المسيطر على العقول، فتنفذ منها إلى ظواهر أصدق من ظواهر، ومقارنات ألزم من مقارنات، وأصول- في المبادئ- أثبت من أصول.

وينبغي أن نميّز هنا بين السببية في رأي الغزالي والسببية في رأي غيره من القاصرين عن البحث، وعن إدراك الممكنات، من وراء حجب العادة والتقاليد. فقبل الغزالي قال أناس: إن الله عَزَّوَجَلَّ مسبّب الأسباب، ووقفوا بهذا القول عند حدود التسليم والإيمان، فلا بحث هنا، ولا تفرقة بين الظواهر والخفايا، ولا بين الأصول والفروع .

وغير هذا رأى الغزالي التفرقة بين القول بالسبب والمسبب والقول بالظواهر المقترنة، التي تحصل إحداها بفعل أخرى، فإنه رأى الباحث الذي وصل ببحثه، إلى ما وراء أمد الباحثين، ولم يقف في أول الطريق مساويًا بين الفهم والتسليم، بل جعل للتسليم سنداً من الفهم يصحح أخطاء الباحثين.

وما مَنَع الغزالي قط أن نراقب الظواهر ونحصيها ونبني عليها علمنا بترتيبها واشتراكها(فاستمرار العادة بها – مرّة بعد مرّة أخرى-يرسخ في أذهاننا جريانها، على وفق العادة الماضية، ترسيخًا لا ينفك عنه)، إلا أنه يقول: إننا لم نَدَّعِ

وجوب هذه الأمور، بل هي ممكنة يجوز أن تقع ويجوز أن لا تقع. وإن الله تعالى خلق لنا علماً بما لم يقع منها، بما هو محتمل الوقوع. وهذا العلم بجواز أسباب غير الأسباب الظاهرة، لا يعطّل البحث ولا ينقض المعرفة، بل هو الذي يفتح الباب للتعليل بعناصر النوى والكهارب بعد التعليل بعناصر النار والهواء والماء والتراب"[1].

أمّا الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي فيقرّر ابتداءً السببية وموقف الغزالي منها بالتوضيح التالي:

"إن الشيء لا يسمّى سبباً لغيره إلا إذا أثّر فيه إيجاداً أو عدماً أو تكييفاً. وهذا التأثير لابد أن يكون حتمياً، مادام المؤثّر سبباً كما نقول، وإلا لامتنع كونه كذلك، فيقع التناقض مع ما أوضحناه من وجود قانون السببية، في الكون بالضرورة، التي يُسلّم بها الحسّ. وإذا كان الامر كذلك فلا بدّ من القول بأن هذا الكون – أو معظم مظاهره على أقل تقدير – ضروري الوجود، وأن سيره على هذا الشكل الذي نراه واجب وضروري أيضاً، من أجل أنّه نتيجة أسباب معيّنة مختلفة، ثبت كونها أسباباً بالحسّ والمشاهدة" [2].

ولا يرى البوطي تعارضاً بين القول بقانون السببية، والقول بعلاقة الاقتران والتجاور، إذ " إن معنى ذلك محصور في أن الله عَزَّوَجَلَّ ربط بينها [يقصد

(1) العقّاد، مرجع سابق، ص ي- ك.

(2) محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، 1417هـ-1997م، ط 8، دمشق : دار الفكر وبيروت: دار الفكر المعاصر، ص 287.

الأسباب] وبين أمور أخرى، بمحض إرادته وقدرته فقط، فظهر استمرار هذا الارتباط أمامنا بمظهر السببية والتأثير، فاستعرنا له كلاً من هاتين الكلمتين على سبيل المجاز. وأنت تعلم بأن طول الاقتران بين أمرين في الوجود والعدم قد يُخيّل إلى الذهن ارتباطاً سببياً بينهما، وإن لم تكن ثمّة أي رابطة حتمية في واقع الأمر. وهذا يناقض ما قد ثبت لك من قبل: أن هذه الموجودات من قسم الممكن، وأنه لا يترتب على فرض فقدانها، أو فقدان بعض منها أيّ محظور أو محال عقلي" [1].

ثمّ نرى الدكتور البوطي يمضي في مناقشة الاعتراض السابق بقوله: "فالأمر مشكل حقيقة، لو قلنا إن الأسباب المبثوثة في الكون أسباب حقيقية، أي ثبت لها التأثير بذاتها، دون الاحتياج إلى من يثبت فيها التأثير، إلا أننا لا نقول ذلك، إذ من المستحيل بداهة، أن تكون هذه الأسباب مؤثرة بذاتها، مع ما نعلمه فيها من صفة الحدوث بعد العدم، فكيف يكون التأثير فيها نابعاً من جوهرها الذاتي، وهذا الجوهر نفسه قد كان مفقوداً قبل حين، ثمّ اكتسب الوجود بتأثير سبب آخر؟ ويقال الكلام نفسه، في حق هذا السبب الآخر، وفي حق هذه الأسباب الأخرى الكثيرة المختلفة.

ويلفت البوطي النظر في مسألة الاقتران هذه وعلاقتها بالسببية، وأن الأمر لا يعني الحتمية والاطّراد والتلازم المطلق بين الحدث وسببه إلى ملحظ طريف، وذي دلالة في هذا الباب، اقتبسه من علم النفس التربوي (النظرية السلوكية)،

(1) المرجع السابق، ط 8، ص 288.

وما يعرف بنظرية العالم الروسي إيفان بافلوف المسمّاة بـ"نظرية الاقتران الشرطي الكلاسيكي"، تلك التي تتلخص في قيام بافلوف بإجراء تجربة على أحد الكلاب، حيث منعه من الطعام، حتى يجوع بشدّة، ثمّ يقدّم له الطعام، فيستجيب له الكلب بسيلان لعابه، أو مشاهدته له، وهكذا في كلّ مرّة، ثمّ يعمد بعد ذلك ليقرن تقديم الطعام للكلب برنة جرس معيّنة، تأتي مصاحبة للطعام في كل مرّة، وبعد مضيّ مرّات عديدة، على ذلك الحال، أي ربط تقديم الطعام باقتران رنة الجرس، كما لو كان شرطاً ملازماً وحتمياً لحضور الطعام، صارت الرنّة وحدها كافية لسيلان لعاب الكلب، قبل أن يرى الطعام فعلياً، إذ غدا معتاداً على ذلك الترابط كل مرّة، نظراً لتكراره واقترانه، حتى جاء الوقت الذي يضغط فيه بافلوف على الجرس ليرن، فيأتي الكلب مسرعاً ولعابه يسيل، غير أنه لا يجد الطعام، ثمّ يتكرر ذلك مراراً، حتى تبدأ عملية الانطفاء عند الكلب تظهر، فلم يعد لعابه يسيل لمجرّد رنة الجرس وحدها، أي وقع لديه التراجع عن ذلك الربط بين حضور الطعام ورنة الجرس، بعد مرّات من خيبات الأمل بحضور الطعام، بمجرد حدوث الرنّة، وما ذلك إلا لأنه ثبت عند الكلب، أن شرط رنة الجرس يعني حضور الطعام تلقائياً، بسبب الاعتياد في المرّات السابقة، والاقتران بين رنة الجرس وحضور الطعام، فهل كان ثمّة ارتباط تلازمي وحتمي وضروري دائم بين إحضار الطعام ورنة الجرس؟ لا أحد يمكن له أن يجيب بالإيجاب هنا، إذ تبيّن أن الأمر ارتبط بالاقتران أو التجاور والتعاقب وبالاعتياد والتكرار، وليس بالتلازم الحتمي أو الضروري الدائم بين

العمليتين، وهكذا إذن في عالم الأسباب بالنسبة للظواهر الأخرى، فالعلاقة بينها علاقة اقتران، أشبه بالاقتران الشرطي في تجربة بافلوف، بسبب التكرار والاعتياد، فالعلاقة إذا هنا علاقة تجاور بين الحادثتين، فيحدث هذا عند مجاورته لهذا، أو علاقة تعاقب، فيحدث هذا بعد هذا، وليس بسببه، وذلك هو الفرق الدقيق[1]!

ومثل ذلك ما لفت إليه الاستاذ عبّاس محمود العقاد بعد تأكيده على ملكة الغزالي الفلسفية المتمثلة في رأيه في السببية "وقدرته على التخلّص من خداع التكرار، ولو تتابع من أول الزمّان، فلا يلزم من سبق صياح الديك لطلوع الفجر أنّه سببه الذي لا ينفك عنه، ولو تكرر كل يوم، في كل مكان، وكل ما يلزم أنهما يحدثان معًا، وأنهما قرينان متتابعان، وهكذا كل قرينيين، وكل متتابعين في جميع الحوادث، التي يقال إنها أسباب ومسبّبات، أو كما يقول: (إن الاقتران بين ما يُعتقد في العادة سببًا، وبين ما يُعتقد مسبّبًا ليس ضروريًا عندنا، بكل شيئين ليس هذا ذاك، ولا ذاك هذا، ولا إثبات أحدهما متضمِّن لإثبات الآخر، ولا نفيه متضمّن لنفي الآخر، فليس من ضرورة وجود أحدهما وجود الآخر، ولا من ضرورة عدم أحدهما عدم الآخر). **إلى أن يقول ما فحواه:** إن هذه الظواهر قد ترجع إلى مقارنات أخرى تخفى علينا، ونصّ عبارته: (من أين يأمن الخصم أن يكون في المبادئ للوجود علل وأسباب، تفيض منها هذه الحوادث عند حصول ملاقاة بينها، إلا أنها ثابتة، ليست تنعدم، ولا أنها أجسام متحرّكة

(1) نفسه، ط 8، ص 288-289.

فتغيب، ولو انعدمت أو غابت لأدركنا التفرقة، وعلمنا أنّ ثمّ أسباباً وراء ما شاهدناه، وهذا لا نخرج منه على قياس أصلهم)" [1].

ونعود للدكتور البوطي فبعد أن يورد بعض الأمثلة والشواهد في موضوع السببية يخلص إلى القول:" وإذن فإن ما نسميه نحن بقانون السببية في الكون، ليس اسمه في الحقيقة إلا قانون المقارنة المجرّدة، أسميناه كذلك، لأنه ظهر لنا في مظهر السببية، واستقر كذلك في أخيلتنا" [2]. ثم نراه يُصرّح بأن رأي الإمام الغزالي لم يخرج عن هذا المعنى، فهو " لا يرى تنافياً بين أن تكون الأسباب الكونية جَعلية[أي أموراً جعلها الله بمحض المقارنة أسباباً]، كما قلنا، وبين أن يكون فيها تأثير أودعه الله عَزَّوَجَلَّ فيها، يسلبه عنها عندما يشاء... وتحليل الغزالي هذا أقرب إلى الانسجام مع التعليلات العلمية لظواهر الأشياء وتكويناتها، إلا أنه أبعد عن مسلك الجمهور وما اتفق عليه"[3].

والواقع أن هذا التفسير سواء ذاك الذي خلص إله الغزالي، أم الأشاعرة من قبل، أم من تابعهم؛ شبيه بتفسير الاتجاه التجريبي الذي تبلور بعد ذلك في الغرب، وتبناه وإن بمنظورات مختلفة أمثال: لوك (Lock)(1704م)، ومالبرانش (Malebranche) (ت: 1715م)، وهيوم (Hume) (ت:1776م)، وبركلي

(1) العقاد، مرجع سابق، ص ح-ط.

(2) محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية،1438هـ-2017م، ط 38، دمشق : دار الفكر وبيروت: دار الفكر المعاصر، ص 2017.

(3) المرجع السابق، ط 38، ص 218.

(Berkelly) (1753م)[1]، ثم تابعهم أغلب الوضعيين في العلوم الاجتماعية، وفي مقدمتهم المؤسس الأول: أوجست كونت (Ogust Cont) (ت: 1857م)، حيث رفض الميتافيزيقا، لكونها غير خاضعة للتجربة. وعدّ الاشتغال بها – من ثمّ – يمثل لغواً، حتى لقد شبهها" بألعاب الحواة " أي التهريج[2].

أمّا وجه الشبه الأبرز بين هؤلاء الباحثين واتجاه الأشاعرة – ومعهم الغزالي – فهو عدم الجزم بأن العلاقة بين الظواهر السابقة وبعضها، ليست بأكثر من علاقة اقتران وتعاقب وتجاور، من غير حتمية واطّراد وجزم مطلق.

ويذهب الدكتور علي سامي النشار إلى ما وصفه بسبق المسلمين – وليس الغزالي فحسب – للأوروبيين في هذا المجال، ولاسيما مالبرانش وبركلي وهيوم، وأشار إلى أن "رينان " قد أقرّ أن "هيوم" ما زاد شيئًا أكثر مما تكلمه الغزالي وسبق إليه[3]، بل إن "هيوم" قد واجه فكرة السببية من الأساس بما يفوق نفي الغزالي لتأثيرها الذاتي وحتميتها المباشرة[4]، مما دفع الدكتور النشار ليعلّق على ذلك

(1) جيرار جهامي (محقق) ، تهافت الفلاسفة للغزالي ، ص170 (الهامش) .

(2) مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، عبد الرحمن الزنيدي : دراسة نقدية في ضوء الإسلام، 1412هـ – 1992م، ط الأولى ، هيرندن – فرجينيا : المعهد العالمي للفكر الإسلامي والرياض والطائف : مكتبة المؤيد، ص458-459 .

(3) علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د.ت، د.ط ،بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، ص163-164.

(4) نظمي لوقا، الحقيقة عند فلاسفة المسلمين، بدون تاريخ، بدون طبعة، القاهرة : مكتبة غريب، ص 187.

بقوله: "وكأن هيوم قد قرأ الغزالي ونقل عنه فكرته نقلاً تامّاً"[1].

هذا مع أن الفيلسوف الألماني الشهير إيمانويل كَنْط (ت: 1804م) قد أطلق مقولته الشهيرة: "لقد أيقظني من سبات عميق"، في إشارة إلى هيوم ومفهومه لمبدأ السببية، وخاصة تأكيده على أن العلاقة بين الحدثين (السكين والقطع، أو النار والحرق، أو الرّي والماء، أو الطعام والإشباع)، مجرّد علاقة تجاور بين شيئين، أو اقتران بين حدثين، أو تعاقب، اعتيادي بينهما، لا حتمية فيه، ولا ضرورة، ولا اطّراد يقيني، مدلّلاً على ذلك بأن زعمهم بوجود علاقة سببية بين الحدثين، مجرّد استنتاج عقلي محض، دفع إليه الاعتياد والتكرا، لا أن لديهم دليلاً حسّيًا أو تجريبيًا مباشراً على حدوث تلك العلاقة السببية على نحو من القطع والاطّراد والحتمية، عند الحدوث!

ومن يُطالع كتاب "كَنْط" عن "نقد العقل المحض"، يجد فيه مدى المساجلة الواسعة مع "هيوم"، تلك التي احتلت فيها مسألة السببية مساحة واسعة، في فكر كَنْط، خاصة فيما يصفه بالمثالية "الترنسندالية" أو المثالية المتعالية أو النقدية -بتعبير أدق-[2].

ويؤكّد البروفيسور محمد باسل الطائي أستاذ الفيزياء الكونية بجامعة اليرموك الأردنية على براءة الغزالي مما نُسب إليه من اتهام حول نفي العلاقة

(1) النشار، مرجع سابق، ص 164 .

(2) راجع: إيمانويل كَنْط، نقد العقل المحض (ترجمة: غانم هنا)، 2013م،ط الأولى: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

السببية، على نحو كليّ، كما يحلو للبعض أن يشيع، بل هو ينفي الحتمية السببية والاطّراد، ليس أكثر، وثمة خلاف بين المسألتين، حيث إن "ميكانيكا الكم" التي اكتشفت في مطلع القرن العشرين الميلادي أسقطت الحتمية السببية، وزعمها أن قوانين الكون حتمية مطلقة، وهي النظرية التي كان قد نادى بها الفلكي الرياضي الفرنسي بيير لابلاس، ودعت ميكانيكا الكم -بالمقابل- إلى الاحتمالية، وذلك على يد الفيزيائي الفرنسي الشهير – كذلك- آلن أسبيه في عام 1982م، وحاصلها أن القوانين الطبيعية لا تعمل مستقلّة عن " المشغِّل" – وهو الله جلّ في علاه- وكان من المتوقّع – حسب الطائي-أن يُمنح أسبيه جائزة نوبل، ولكنّه حُرِم منها لأسباب أخرى[1]!

وأشار الطائي كذلك إلى كتاب فرانك غرايفل[2]، وهو باحث ألماني وأستاذ في جامعة ييل، بالولايات المتحدة الأمريكية، الذي قدّم كتاباً بعنوان (الفلسفة الكلامية للغزالي)، وصدر عن جامعة أكسفورد في عام 2009م، أجلى فيه الإشكالات التي قيلت عن الغزالي، ومن أشهرها ما أثير في موضوع السببية، ودافع عنه دفاعاً قوياً، بعد أن أكّد سلامة وجهته، وأنه تعرّض لظلم حين ألصقت به تهمة نفي السببية بإطلاق[3].

(1) محمد باسل الطائي، حوار مع قناة الرأي (الفضائية)https://www.youtube.com/watch?v=n3FKg7Z6L2Y، حول معنى القانون الفيزيائي والقانون الطبيعي، برنامج العوضي ويّاكم (حاوره: محمد العوضي)، 11 / 8/ 2015م (دحول في 13/ 3/ 2020م).

(2) المرجع السابق.

(3) راجع: عرض ناصر ضميرية للكتاب، طواسين للتصوف والإسلاميات http://tawaseen.com/?p=1582، الغزالي فيلسوف سينويدت (شوهد في 13/ 3/ 2020م).

وبعيداً عن تهمة القضاء على العقل العلمي من قِبَل الغزالي ومن قال بمثل قوله من قبل كالأشاعرة، وأيّاً ما يكن من مسوّغات قيلت في مسألة نفي السببية؛ فإن افتراض أنّ القول بإسناد التأثير لتلك الأسباب قول ينتهي بنا إلى الشرك، بحيث يلزم منه القول بفاعلين حقيقيين دائماً، مما يستدعي نفي السببية، كي لا ننجر إلى ذلك القول؛ إن هو إلا تكلّف غريب – في نظري- كما هو من قبيل اللزوميات، التي لا لزوم لها، ثمّ إن استمراره يجرّ – من ناحية سلوكية- إلى تجرّؤ غير مقصود نحو الانزلاق إلى التراشق بتهم التكفير، والمروق من العقيدة، حتى في إطار فرقاء الفكر الإسلامي، ولئن كان لذلك بالأمس بعض ما قد يبرّره في ظل موجة التفلسف الميتافيزيقي الغازي الذي انزلق إليه بعض فلاسفة الإسلاميين المشّائين؛ فلست أرى ما يبرّره اليوم، بعد أن انتقلت المعركة الفكرية من خندق بعض الأقوال التي تحصر فعل الإله وتأثيره- سبحانه- في عالم الأسباب، إلى خندق نكران الإله وجحوده من الأساس(الإلحاد)، وهو ما ينبغي أن تتوجه إليه الجهود الفكرية والفلسفية المعاصرة. وكما يُعذر من يقول بعدم الحتمية السببية في حركة الظواهر وتفاعلها بوصف ذلك عائداً إلى الاقتران والتعاقب؛ فيُعذر كذلك من يقول بالسببية- من باب أولى- من حيث هي نظام طبيعي، لا يصطدم بقدرة الله ومشيئته المطلقة، ويصبح – تبعاً لهذا – التسليم بأن الله خالق الأسباب ومسبباتها بدهية مباشرة[1].

(1) محسن عبد الحميد ، تجديد الفكر الإسلامي ، ص36-37 .

ثانياً: ابن تيمية وموقفه من العقل

أمّا بالنسبة إلى الجانب الأثري السلفي في مدرسة أهل السنّة، فهو الذي يستحق التوقف عنده مليّاً، نظراً لكثرة ما يُشاع عن قيام ذلك التضاد بين العقل والنقل لديها. وهذا أحد رؤوس هذا الاتجاه الذي ينتسب إليه تيار النقل والأثر وهو الإمام أحمد بن تيمية (ت:728هـ) يرفض المنطق القياسي الأرسطي(نسبة إلى أرسطو384-321 ق .م)، ووصفه بالعقم، ودعا إلى إحلال المنهج الاستقرائي التجريبي محلّه. وهو المنهج الذي أطلق عليه بعض أساتذة العلم الحديث (علم العلوم)[1]، لكن ابن تيمية واءم بين العقل والنقل، وأوضح حقيقة الانسجام بينهما في سفره الشهير الموسوم بـ **(درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول)**، المكوّن من أحد عشر جزءاً، حيث كشف الوهم المتصوّر في تلك العلاقة حين قال:

"إذا قيل تعارض دليلان سواء كانا سمعيين أو عقليين ،أو أحدهما سمعيًا والآخر عقليا ، فالواجب أن يقال : لا يخلو إما أن يكونان قطعيين ، أو يكونا ظنيين ، وإما أن يكون أحدهما قطعيا والآخر ظنيا، فأما القطعيان فلا يجوز تعارضهما: سواء كانا عقليين أو سمعيين، أو أحدهما عقليا والآخر سمعيا، وهذا متفق عليه بين العقلاء، لأن الدليل القطعي هو الذي يجب ثبوت مدلوله،

(1) أحمد سليمان عودة وفتحي حسن ملكاوي، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، 1413هـ-1992م، الطبعة الثانية، إربد- الأردن: مكتبة الكتاني، ص12-13.

ولا يمكن ان تكون دلالته باطلة. وحينئذ فلو تعارض دليلان قطعيان وأحدهما يناقض الآخر ، للزم الجمع بين النقيضين وهو محال ، بل كل ما يعتقد تعارضه من الدلائل التي يعتقد أنها قطعية ؛ فلابد من أن يكون الدليلان أو أحدهما غير قطعي ، أو أن لا يكون مدلولاهما متناقضين ، فأما مع تناقض المدلولين المعلومين فيمتنع تعارض الدليلين .

وإن كان أحد الدليلين المتعارضين قطعيا دون الآخر ، فإنه يجب تقديمه باتفاق العقلاء ، سواء كان هو السمعي أو العقلي ، فإن الظن لا يرفع اليقين . وأما إن كانا جميعا ظنيين: فإنه يصار إلى طلب ترجيح أحدهم، فأيّهما ترجح كان هو المقدَّم، سواء كان سمعيا أو عقليا .

ولا جواب عن هذا إلا أن يقال : الدليل السمعي لا يكون قطعيا ، وحينئذ فيقال: هذا مع كونه باطلا فإنه لا ينفع ،فإنه على هذا التقرير يجب تقديم القطعي لكونه قطعيا ، لا لكونه أصلا للسمع ،وهؤلاء جعلوا عمدتهم في التقديم كون العقل هو الأصل للسمع، وهذا باطل كما سيأتي بيانه إن شاء الله .

وإذا قدِّر- والحديث ما يزال لابن تيمية- أن يتعارض قطعي وظني لم ينازع عاقل في تقديم القطعي ، لكن كون السمعي لا يكون قطعيا دونه خرط القتاد . وأيضا فإن الناس متفقون على أن كثيرا مما جاء به الرسول معلوم بالاضطرار من دينه ، كإيجاب العبادات ، وتحريم الفواحش والظلم ، وتوحيد الصانع ، وإثبات المعاد ، وغير ذلك . وحينئذ فلو قال قائل : إذا قام الدليل

العقلي القطعي على مناقضة هذا فلا بد من تقديم أحدهما . فلو قدّم هذا السمعي قدح في أصله ، وإن قدم العقلي لزم تكذيب الرسول فيما عُلِم بالاضطرار أنه جاء به وهذا هو الكفر الصريح ، فلا بد لهم من جواب عن هذا.

"**والجواب عنه** أنه يمتنع أن يقوم عقلي قطعي يناقض هذا . فتبين أن كل ما قام عليه دليل قطعي سمعي يمتنع أن يعارضه قطعي عقلي"[1].

وفي موطن آخر يتساءل ابن تيمية:

"فكيف يجوز أن يقال: إن في كتاب الله وسنة رسوله الصحيحة الثابتة عنه ما يعلم زيد وعمرو بعقله أنه باطل؟ وأن يكون كل من اشتبه عليه شيء مما أخبر به النبي ﷺ قدّم رأيه على نص الرسول ﷺ في أنباء الغيب التي ضل فيها عامة من دخل فيها بمجرد رأيه، بدون الاستهداء بهدي الله، والاستضاءة بنور الله الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه، مع علم كل أحد بقصوره وتقصيره في هذا الباب، وبما وقع فيه من أصحابه وغير أصحابه من الاضطراب، ففي الجملة: **النصوص الثابتة في الكتاب والسنة لا يعارضها معقول بيّن قط ، ولا يعارضها إلا ما فيه اضطراب واشتباه لم يعلم أنه حق، بل نقول قولا عاما كليا إن النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يعارضها قط صريح معقول ، فضلا عن أن يكون مقدما عليها، وإنما الذي يعارضها شبه وخيالات ، مبناها على معان متشابهة**

(1) أحمد ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل أو موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول، (تحقيق : محمد رشاد سالم)، 1399هـ – 1979م، ط الأولى، الرياض : جامعة محمد ابن سعود الإسلامية، جـ 1، ص 79–80 .

وألفاظ مجملة، فمتى وقع الاستفسار والبيان ظهر أن ما عارضها شبه سوفسطائية، لا براهين عقلية[1]".

وأوجز أبو إسحاق الشاطبي (ت:790هـ) تلك العلاقة بقوله:

"الأدلة الشرعية لا تنافي العقول "[2].

وزاد الإمام فخر الدّين الرازي (ت:604هـ)، من رؤوس هذه المدرسة بتأكيد أن الحسّ لا يتعارض مع العقل، مستشهداً على ذلك بالنقل (الوحي) فقال: عند تفسيره لقوله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ ۖ فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ عَمِىَ فَعَلَيْهَا ۚ وَمَآ أَنَا۠ عَلَيْكُم بِحَفِيظٍ ﴿١٠٤﴾﴾[الأنعام:104] "بصائر جمع البصيرة ، وكما أن البصر اسم للإدراك التام الكامل الحاصل بالعين التي في الرأس، فالبصيرة اسم للإدراك التام الحاصل في القلب. قال تعالى: ﴿بَلِ ٱلْإِنسَٰنُ عَلَىٰ نَفْسِهِۦ بَصِيرَةٌ ﴿١٤﴾﴾ [القيامة:14] أي له نفسه معرفة تامة"[3].

---

(1) المصدر السابق، جـ1 ص 155-156

(2) أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الأحكام (علّق عليه الشيخ : محمد حسنين مخلوف)، بدون تاريخ ، بدون طبعة ، بدون مكان للنشر : دار الفكر للطباعة والنشر. المجلد الثاني، جـ 3 ص13، والتفصيل: ص13-17.

(3) الفخر الرازي ، التفسير الكبير ، المجلد السابع ، جـ 13، ص 109 .

ثالثاً: ابن رشد وموقفه من النقل

حدث شطط من قِبل بعض الفلاسفة الإسلاميين (المشّائين)، وربما تبعهم في قدر من ذلك بعض المتكلّمين، تجاه مسألة العلاقة بين العقل والنقل، لكن ذلك ظل فرديًا - وهو بين المتكلّمين أقلّ- والعبرة دوماً بالاتجاه الغالب، إذ لم يسجّل لنا التاريخ الفلسفي والكلامي -عند التحقيق- أن جمهرة الفلاسفة المسلمين ومتكلِّميهم قلّلوا من قداسة الوحي، في مقابل إعلائهم من شأن العقل، على نحو أدّى إلى جعل العقل حاكماً مطلقاً، غير متصل بالوحي. ويمكن الإشارة هنا إلى أحد رؤوس هذا الاتجاه، وله مكانته ليس في الفلسفة الإسلامية فحسب، بل حتى على مستوى الفلسفة العالمية كذلك وهو (أبو الوليد ابن رشد الحفيد ت:520هـ)، لكنه ظُلِم من فئتين متعارضتين معاصرتين اليوم: فئة علمانية مغالية، صوّرته شخصية فكرية متمرّدة على المرجعية الإسلامية، وعالة مطلقة على الفلسفة الأرسطية بالخصوص، على نحو من التقليد والمتابعة العمياء، في كل مايصدر عن أرسطو، وكأنه قد تخلّى عن دينه وعقيدته، جهلاً من هذه الفئة أو تجاهلاً لأصالته، في مقابل فئة أخرى مضادّة، مصنّفة على الفكر الإسلامي، أو بعض مدارسه، لكنها تجهل أو تتجاهل كذلك أصالة الرجل وجهوده القويمة في العلوم الشرعية -بوجه أخصّ- كالفقه والأصول- مثلا- والتزامه بأحكام الإسلام ومقرّرات المرجعية الإسلامية، في كل ما يصدر عنه في الفكر أو السلوك.

إن هذا الموقف المعاصر المتعارض يذكّرنا بموقف سابق له مشابه، نشأ في الغرب، تجاه ابن رشد وفكره، على خلفية التأثير الكبير الذي أحدثته أعماله في الشروحات المترجمة لتراث أرسطو، فتبلورت مدرستان فلسفيتان هنالك، تسمّى الأولى: " الرشديون اللاتين" أو " الرشيديون الأحرار"، ولكنهم أسقطوا اتجاههم الإلحادي المادي، الثائر على التقاليد الاسكولائية، في حقبة العصور الوسطى (الظلامية) في أوروبا، على ابن رشد ومدرسته، وراحوا يصوِّرونه، على ذلك النحو، من الإلحاد والتمرّد على الدّين، متجاهلين نتاجه الفكري والفلسفي، المناقض لذلك التصوّر، ولا سيما في مثل رسالته(فصل المقال في ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال)، و(تهافت التهافت)، و(مناهج الأدلة في عقائد الملّة)، و(الضميمة في العلم الإلهي). أمّا المدرسة الأخرى فتولّاها رجال من الكنيسة، ومن أبرزهم توماس الأكويني، وذلك حين استخدموا فكر ابن رشد في الردّ على الملحدين، وخلطوا ذلك – عن غير وعي- مع بعض أفكار فلاسفة إسلاميين مشّائين آخرين كابن سينا وغيره، رغم وجود خلاف بينهم[1].

وقد سبقت الإشارة إلى أن ابن رشد جمع بين عدّة علوم وتضلّع فيها جميعاً، على نحو يجسّد وحدة العلوم والمعارف، في الحضارة الإسلامية

(1) راجع: محمود قاسم، الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد، د.ت، د.ط، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية، ص32-37، وحسن الشافعي، التيّار المشائي في الفلسفة الإسلامية، 1418هـ-1998م، د.ط، القاهرة: دار الثقافة العربية، ص 158-159.

والفكر الإسلامي، في ظل المرجعية الإسلامية الحاكمة لفكر الفيلسوف ونشاطه في أيّ مجال وميدان، سواء في ذلك مجال العلوم الشرعية، أم الاجتماعية، ام الطبيعية والتطبيقية. وحسب العقّاد- فابن رشد كان " الفقيه كابن رشد الطبيب، وابن رشد الفيلسوف، محصّل يحيط بموضوعه، ويستقصي الأكثر الأهم من أصوله وفروعه. وقد كان على مذهب الإمام مالك كأكثر أهل المغرب، ولكنه كان يتتبع المذاهب في السائل الخلافية، وله كتاب في الفقه سمّاه "نهاية المجتهد ونهاية المقتصد"، يدل اسمه على منحاه في التأليف، فإنه نافع للمبتدئين المجتهدين وللمحصّلين المتوسّعين"[1].

وكونه قد اشتغل بالفلسفة وبرّز فيها؛ فلم يكن ذلك إلا حين رأى أنها لا تتعارض مع الشريعة، إذا أحسن النظر إليهما معاً.

وتأكيداً على ذلك فقد كتب رسالته البديعة في هذا المجال (فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال)، تلك التي تضمنت الدعوة إلى المؤاخاة بينهما.

ومما ورد فيها:

"وإذا تقرر هذا كله و كنا نعتقد – معشر المسلمين –أن شريعتنا هذه الإلهية حق، وأنها التي نبّهت على هذه السعادة، ودعت إليها، التي هي المعرفة بالله عَزَّوَجَلَّ وبمخلوقاته، وأن ذلك متقرر عند كل مسلم من الطريق الذي اقتضته

(1) عباس محمود العقّاد، ابن رشد، د.ت، د.ط، بيروت: دار المعارف، ص 113.

جبلته وطبيعته من التصديق، وذلك أن طباع الناس متفاضلة في التصديق، فمنهم من يصدِّق بالبرهان ومنهم من يصدق بالأقاويل الجدلية تصديق صاحب البرهان بالبرهان، إذا ليس في طباعه أكثر من ذلك، ومنهم من يصدق بالأقاويل الخطابية كتصديق صاحب البرهان بالأقاويل البرهانية" [1].

وقال: "وإذا كانت هذه الشريعة داعية إلى النظر المؤدي إلى معرفة الحق ؛فإنا معشر المسلمين نعلم على القطع أنه لايؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع، فإن الحق لا يضادّ الحق، بل يوافقه ويشهد له"[2].

ويؤكد على عدم التعارض بين الحكمة (الفلسفة أو العقل) والشريعة (الوحي أو النقل أو السمع) عند حديثه عن قانون التأويل، فيقول:

"وإذا كان الفقيه يفعل هذا في كثير من الأحكام الشرعية [يقصد إعمال قانون التأويل] فكم بالحَرِيّ أن يفعل ذلك صاحب علم البرهان، فإن الحقيقة إنما عنده قياس ظني، والعارف عنده قياس يقيني. ونحن نقطع قطعاً أن كل ما أدى إليه البرهان وخالفه ظاهر الشرع، أن ذلك الظاهر يقبل التأويل على قانون التأويل العربي. وهذه القضية لا يشك فيها مسلم ، ولا يرتاب بها مؤمن.

وما أعظم اليقين بها عند من زوال هذا المعنى وجرّبَه، وقصد هذا المقصد من الجمع بين المعقول والمنقول. بل نقول: إنه ما من منطوق به في الشرع

(1) ابن رشد الحفيد، فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال، (قدّم له وعلّق عليه : عبد الكريم المرّاق)، 1991م، ط الأولى، تونس : المنشورات للإنتاج والتوزيع، ص51.

(2) المرجع السابق ،ص 52.

مخالف بظاهره لما أدّى إليه البرهان؛ إلا إذا اعتبر الشرع وتصفحت سائر أجزائه وجد في ألفاظ الشرع ما يشهد بظاهره لذلك التأويل، أو يقارب أن يشهد"[1].

وأنت إن قارنت فحوى هذه النصوص وجوهرها بالنصوص السابقة لابن تيمية أو الغزالي أو الفخر الرازي، أو سواهم فلا أخالك ستلحظ فارقًا جوهريا بينها.

ونعود لنؤكّد أن كون العقل مقدّم على النقل عند التيار الذي يصنّف في الفكر الإسلامي فلسفيًا أو كلاميًا (معتزليًا – مثلاً–)؛ فلا يعني ذلك أنه يقدّم دلالة العقل على النقل، ليكون حاكمًا مطلقًا عليه، أو أن ثمة تعارضًا صريحًا بينهما– كما تقدَّم– بل قُدِّم العقل عندهم بوصفه مناط التكليف عند الأمة كلّها، وعن طريقه يُعرف أن الوحي حجّة. وهاهو ذا القاضي عبد الجبّار بن أحمد(ت:415هـ) الذي يوصف– وفقًا للدكتور محمّد عمارة– بأنه بلغ في العقلانية الإسلامية مبلغ أرسطو في العقلانية اليونانية' يتناول هذه القضية في معرض مناقشته مصادر المعرفة التي هي عنده العقل والوحي (الكتاب والسنة) إلى جانب الإجماع، فيرفع التعجّب الذي قد يساور من لم يتعمّق في مقصد المعتزلة من وراء ذلك الترتيب، الذي منح العقل مرتبة تسبق النقل في ظاهرها، فيؤكد أن ذلك التقديم تقديم (ترتيب) لا (تشريف)، فالخارج من منزله إلى المسجد لابد أن يصل المسجد عبر الطريق . فالمرور بالطريق قبل المسجد لا

(1) المرجع نفسه، ص 53.

يعني تفضيل الأول وتشريفه على الثاني، بل ذلك ترتيب منطقي للأمور[1]. ولعل هذا يفسّر ما استهل به القاضي عبد الجبار كتابه (فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة)، بتقرير أن العقل أول مصادر الاستدلال، ثم استدرك قائلاً: "...وإن كنّا نقول إن الكتاب [أي القرآن] هو الأصل، من حيث إن فيه التنبيه على ما في العقول، كما أن فيه الأدلة على الأحكام"[2]، وهو بذلك يفسّر حقيقة العقلانية المؤمنة، الموائمة بين العقل والوحي، عند التيار الأساس والعام في المعتزلة.

خطيئة استعارة النموذج الأوروبي ووهم الحل العلماني:

سبقت الإشارة -فيما مضى- إلى ضرورة نزع القداسة (المتوهّمة) عن الفكر الغربي، بحيث لا يجوز أن يبقى في لا وعي الدارسين -خاصة من العرب والمسلمين- نموذجاً قياسياً حاكماً، على كل النماذج الأخرى، بما فيها النماذج، ذات المصدر الإلهي، بل يجب أن يتحوّل إلى واحد من النماذج البشرية، التي يجري عليها ما يجري على غيرها، في التجربة الإنسانية، من الخطأ والصواب، والحق والباطل، والهداية والضلالة. ومن هنا فإننا لا نربط - ولا يجوز لنا ولا لغيرنا ذلك- الصراع الذي دار في البيئة الغربية بين الدين ورجاله من طرف والسياسة والعلم من الطرف الآخر، وبين النزاعات الفكرية التي

(1) محمد عمارة، الغزو الفكري: وهم أم حقيقة؟، 1418م- 1997م، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، ص 52.

(2) عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة ومباينتهم لسائر المخالفين (مع كتابي أبي القاسم البلخي، والحاكم الجشمي)، اكتشفها وحققها : فؤاد سيد، د.ت، د..ط، تونس: الدار التونسية للنشر، ص 139.

نشبت بين الفرق الإسلامية، أو بين بعض أعلامها في تاريخ المسلمين الفكري، مما أدّى إلى حصول اضطهاد ومصادرة و(إرهاب) فكري مؤسف كان - ولايزال- سمة الضعفاء علمياً أو أخلاقياً، أو هواة السلطة، وعبّاد السلاطين، وهو أمر لا يُسوَّغ على الإطلاق، بل ينبغي مواجهته، بكل الوسائل العلمية والتربوية والقانونية المتاحة، وأخذ العبرة منه، بحيث نتجنّب تكرار فصوله اليوم، في صور جديدة، غير أن الجدير بالتشديد والتأكيد أيضاً أنه لا صلة لكل ذلك النزاع من أيِّ وجه بحيثيات الصراع الذي دار في أوروبا ودوافعه، فيما عُرف لديهم بعصور الظلام الممتدة من القرن الخامس الميلادي حتى القرن الخامس عشر. وعلى ذلك فإن ثنائية الحس والعقل من جهة، والعقل والنقل من جهة أخرى لم تكن مثار إشكال في الفكر الإسلامي على النحو الذي وقع فيه الفكر الغربي، نظراً لغياب العقل في فلسفة الإيمان في الديانة المسيحية، ومن ثمّ فلا مسوّغ لذلك التأثر الذي وقع فيه بعض الباحثين المعاصرين، بما جرى هنالك، فأراد استعارة موضوع السمع أو النقل (الوحي) والعقل بتلك الدرجة إلى مجتمعاتنا، مع ما يُعلم- عند التحقيق- من عدم توافر أرضية مشابهة في واقع الأمر، من حيث الحيثيات والدوافع بالجملة.

أجل -مرة أخرى- حدث نزاع وغلو وعنف – ولايزال يتكرّر- في الساحة الإسلامية، ولكن ليس مردّ ذلك إلى نسق معرفي من النصوص يستند إليه فريق (ديني) في مقابل آخر (علمي) أو (علماني)- بالمفهوم أو المنهجية الغربية- بل مردّ ذلك – في واقع الأمر- إلى تفسير أحادي، يرمي به طرف خصومه بتهمة

البدعة أو الهوى، أو التأثر بالأفكار الوافدة، وقد يكون لتهمة التأثر هذه أساس ربما، ولكن غالباً ما يصبح ذلك ذريعة إلى محاولة التضييق على الآخر المختلف معه، حتى في إطار الذات، أو مصادرة حقه في التعبير عن فكره ومدرسته، في مقابل اتهام الطرف الآخر له بـ(الحشو) و(الجمود) وتجاهل الخطاب البرهاني، على حساب الخطاب العرفاني أو البياني، فيما يسعى الطرف الآخر كذلك للتضييق عليه والمصادرة عندما تدول إليه الدولة، بدافع ردّ الفعل، أو سواه.

وبالعودة إلى الإشارة السابقة عن ما يتردّد أحياناً في الوسط العلمي ذي الصلة بهذا المجال من مثل قول البعض إن نزاعاً محتدماً نشب بين مدرستين فرعيتين في الإطار السنّي عُرفت الأولى بـ(بمدرسة الرأي) والأخرى بـ(مدرسة الأثر)، بحيث اعتمدت الأولى العقل، بعيداً عن النص، فيما لم تعر الأخرى العقل أي قيمة تذكر. والتحقيق أن ذلك لا يعني مصادرة مدرسة الرأي للأثر، أو مصادرة مدرسة الأثر للعقل، فذلك ما لم يقل به عالم محقق من أيّ الطرفين- إن صحّ الوصف- . وغاية ما في الأمر أن (مدرسة الرأي) اعتمدت مسلك القياس أو الاجتهاد بالمصلحة فيما لا نص فيه، لأسباب موضوعية دفعتهم إلى ذلك، ونتج عنها تفريع للأحكام الفقهية الملتزمة بسلطان هذه المصلحة أحياناً، في حين أبدت ما عُرفت بـ(مدرسة الأثر) قدراً من التحفظ، بل وقع قدر من التشدّد حيناً، في الأخذ بالنص، وضعف الالتفات إلى الرأي، إلا على سبيل الضرورة. ويلاحظ أن هذا دائر في مسائل الفقه، كما أنه مقتصر على الحديث

دون القرآن[1].

ومما يلفت النظر ويستدعي التوقف أن جذور مدرسة الرأي نشأت في عهد الصحابة، وبرز فيها بعض كبارهم كعلي بن أبي طالب وعبد الله بن مسعود وعمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ جميعاً[2].

والحاصل أن ما جرى ويجري في ديارنا مردّه إلى الكيد والتعصب والتسييس، وحبّ الاستئثار والسيطرة، التي طغت في بعض القرون والبيئات - ولاتزال- ومثالها في السابق ما فعله المعتزلة بخصومهم الأثرية، حين دالت الدولة لهم في عهد الخليفة العباسي أبي عبد الله المأمون (ت:218هـ)، وما فعله الأثرية بخصومهم المعتزلة بعد ذلك، في عهد المتوكل على الله العباسي (ت:247هـ)، بل كما فعلت بعض المذاهب السنيّة ببعضها، ونموذجه هنا ما حصل بين الحنابلة والشافعية ببغداد أواخر القرن الخامس الهجري. وقد حدث

(1) انظر: محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، تاريخ، بدون طبعة، القاهرة : دار الفكر العربي، ص259 .

(2) أبو زهرة، تاريخ المذاهب، المرجع السابق، ص244-245 ولمزيد تفصيل انظر : ص241-262. ويمكن مراجعة: يوسف القرضاوي، المرجعية العليا في الإسلام للقرآن والسنة: ضوابط ومحاذير في الفهم والتفسير، ، بدون تاريخ، بدون طبعة، القاهرة : مكتبة وهبه ، ص70-77 . ولكاتب هذه السطور شرح مفصّل ناقش فيه هذا الإشكال مع جملة من الشواهد الدالة على زيف تلك المقولة والمبالغة الحادّة في تسويقها، وذلك في سياق مناقشته للأساتذة: محمد شحرور ونصر حامد أبو زيد وجورج طرابيشي، وذلك في كتابه الذي لايزال قيد الإعداد الموسوم بـ: ما وراء استهداف وسطية الشافعي: نقاش في العمق مع: محمد شحرور ونصر حامد أبو زيد وجورج طرابيشي.

هذا ولا يزال يتكرر بين فينة وأخرى، من قبل بعض الفصائل التي امتلكت السلطة في القديم والحديث.

والشاهد في ذلك كله أن تاريخنا لم يشهد صراعاً بين العلم والدين على أيّ نحو، إذ العلم يدعو للإيمان يقيناً. كما لم يعرف البتة رجالاً للدين في مقابل رجال للعلم أو للسياسة، بل كل مسلم هو رجل دين، من حيث الالتزام والانتماء والولاء، وإن لم يكن كذلك بالضرورة من حيث التخصص والتبريز في علوم الدين.

المبحث الثاني: الحرّية الفكرية

حرية بأي معيار؟

يكتسب النقاش أهمية خاصة في مجال الحرّية الفكرية، بما في ذلك تزايد الحديث عنها في مجتمعاتنا الإسلامية، وذلك أمر مشروع، بل واجب أحيانًا، غير أن الإشكال يقع -كما يعترف بعض أبناء الديانة المسيحية العرب أمثال الدكتور رفيق حبيب المفكر المسيحي المصري- حين تقدّم الحرية في كثير من بقاع العالم العربي والإسلامي في صورة «التحرر من القوالب المفروضة»[1]. ويشير إلى أن القوالب المفروضة علينا اليوم علمانية أكثر مما هي إسلامية. فأي وضع يُراد لنا التحرّر منه؟

والغرب إذ يطرح مسألة الحرّية -كما يقول حبيب- فإنما يستخدم مؤسساته لإرهابنا، كي نقتنع أن حرّيته هي الحرّية، ومناقشتها أو معارضتها يتجافى مع الموضوعية. ويرى حبيب أن العلمانيين الداعين لإحلال منظومة الغرب القيمية في واقعنا ليسوا بأكثر من «وكلاء الغرب الثقافيين»، مطالبًا إياهم: «برفع قيودهم وقوالبهم الفكرية وفتح المجال أمام الإسلاميين ليقدموا

(1) رفيق حبيب، المقدس والحرية، 1418هـ-1998م، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، ص35.

إسهاماتهم»[1].

ولكن لماذا نذهب بعيداً فإذا كان الغرب قد أقام حضارته على الحرية والمساواة والعدالة -كما يقول- فقد تعرّت جميعها لاسيما في العقود الأخيرة ابتداء من مشايعته الاحتلال الإسرائيلي لأراض عربية إسلامية في فلسطين، واحتلت (سيّدة) النظام الدولي الجديد: الولايات المتحدّة الأمريكية المنظمة الدولية، لتصبح قراراتها خاضعة في منطوقها أو مفهومها وتنفيذها لسيطرتها ومصالحها. وما حدث في فلسطين والشيشان وأفغانستان والعراق، وما يحدث بين حين وآخر، من دعم لأنظمة استبدادية عتيدة، لكنها تحتفظ بعلاقات مميزة مع الولايات المتحدة الأمريكية، أو بعض دول أوروبا، أو ترى بعضها - على الأقل- في بقاء تلك الأنظمة حماية لمصالحها ومصالح (الكيان الصهيوني)، وما تقوم به من تحايل على تنفيذ بعض القرارات الصادرة فعليـًا عن المنظمة الأممية أو الاتفاقات التي ترعاها في حق الشعوب المتطلعة إلى الحرية كسوريا، واليمن؛ فإنما يكشف ورقة التوت عن حقيقة الحريات التي تتحدث عنها منظمة الأمم المتحدة والولايات المتحدة، وأوروبا جميعـًا، ويبرز من ثـَمَّ تحيّز بعضها المطلق، أو تهاون بعضها الآخر - على أقل تقدير- تُجاه القضايا العربية والإسلامية على وجه الخصوص، وحريات شعوبها المتطلعة إلى الحرية، في أكثر من قُطْر.

---

(1) المرجع السابق، ص36.

خلط بين التفكير والتعبير:

إذا رُمنا الإشارة إلى جوهر حرية الفكر في الإسلام فلا يخفى أن ثمةّ خلطاً يكتنف موضوع حقّ التعبير حين يتم ربطه ضرورة بحق التفكير، من حيث تصوّر عضوية التلازم بينهما. والحق أن التلازم ليس ضرورياً ولا عضوياً.

ولبيان ذلك أقول:

إن الإسلام منح الإنسانية أولاً وأتباعه ثانياً حرية عزّ نظيرها -بلا ادّعاء- على مستوى التشريعات السماوية والقوانين والأعراف الوضعية على حد سواء، إذ تقوم حرية الفكر والاعتقاد في الإسلام على قاعدة ﴿لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾[البقرة:256]. وهذه الآية محكمة بدليل أنها مرتبطة ببيان الحق من الباطل، وهو أمر لا يجوز أن يقال إن النسخ يأتي عليه، فلا الحق سينسخ إلى باطل ولا عكس، كما أنه لا يمكن أن يلحق التأويل الآية ليخرج بها عن ظاهرها.

وفي ضوء هذه الآية الكريمة يغدو حق التفكير أمراً مكفولاً، إذ الدين يقوم على الاقتناع لا الإكراه. ويعزز هذا المعنى قول الحق -تعالى-: ﴿وَلَوۡ شَآءَ رَبُّكَ لَأٓمَنَ مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ أَفَأَنتَ تُكۡرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُواْ مُؤۡمِنِينَ ٩٩﴾[يونس:99]. وما كان للإسلام أن يقر الاختلاف والتعدّد بوصف ذلك سنّة كونية لا تبديل لها، وآية يفقهها أولوا العلم الراسخين ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦ خَلۡقُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَٱخۡتِلَٰفُ أَلۡسِنَتِكُمۡ وَأَلۡوَٰنِكُمۡۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَٰتٖ لِّلۡعَٰلِمِينَ ٢٢﴾[الروم:22]، ثم يأتي بعد ذلك ليقسر الناس على فكرة واحدة، ولون واحد من ألوان الاعتقاد. إن ذلك علاوة على تعارضه مع ما سبق فإنه يتصادم صراحة مع آيات محكمات

أخرى مثل قوله -سبحانه-: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾[هود:118-119] . ﴿وَقُلِ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾[الكهف:29].

وصحيح أن جملة هذه الآيات لا تؤذن بمشروعية للكفر ولا تقلل من خطورة اعتناق غير سبيل الحق دينـًا، بيد أنها تقرر سنة الاختلاف وطبيعته، وتؤكدّ أن القول بغير ذلك يعدّ من المنازعة لحقيقة كونية وسنة شرعية ، كما تتنافى ومدلول حكمة الله في الوعد بالجنة لمن آمن واتقى، والوعيد بالنار لمن أبى وتنكّب الصراط السوي وعصى، كما وأنها تتعارض مع ما عُلِم بالضرورة من أحكام أهل الذّمة والمعاهدين ونمط العلاقة السلمي مع غير المسلم المسالم أو غير المعتدي:

﴿لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾﴾[الممتحنة:8]. على أن ذلك لا يعني أنه يستوي اعتقاد واعتقاد ومسلك ومسلك بيد أن ذلك لن يفصل فيه إلا الحق – جلّ في علاه- في يوم الفصل:

﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلْمَجُوسَ وَٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿١٧﴾﴾[الحج:17].

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[السجدة:25].

وإذا تقرر ما تقدم من أن هناك حقًا طبيعيـًا لكل فرد في التفكير عما يعتقد

أنه الحق فإنه ليس من مستلزمات ذلك أن يمنح حق التعبير عن كل ما يخطر بباله أو يختلج في نفسه وفؤاده، بصرف النظر عما إذا كان ذلك موافقاً لما تواضعت عليه الجماعة المسلمة-و فق خطاب الوحي الذي تؤمن به في مجموعها- أم كان متصادماً معها، **إذ إن مسألة حق التعبير سلوك -كأي سلوك - فيه ما ينفع المجتمع وفيه ما يضرّ به. فالأمر مرهون بمدى تأثيره السلبي أو الإيجابي على نظام المجتمع**. وربّ كلمة قادت إلى كارثة، كما حدث ويحدث عبر التاريخ القديم و المعاصر. وما الحدث الدانمركي في الإساءة إلى النبي محمد ﷺ الذي غدت شظاياه متناثرة في كل اتجاه، فتجاوزت محيطها الجغرافي إلى العالم الإسلامي، على ذلك النحو من الثورة العارمة؛ إلا نتاج كلمة في صورة (رسم) ذي دلالات تتجاوز آلاف الكلمات.

المواثيق الدولية: تفكير مكفول وتعبير مشروط :

إن مسألة القيود والضوابط لممارسة حرّية التعبير أمر بدهي في كل التشريعات والقوانين العامة والخاصة، إذ لا تلازم حتمي بين عمليتي التفكير والتعبير، ومن ثمّ فليست تلك القيود في الفكر الإسلامي شأناً إسلامياً خالصاً، ولكنها كذلك عرف عالمي قانوني مؤسسي، فعلى سبيل المثال ذلك منطوق بعض مواد القانون الدولي الساري فيما يتصل بالحقوق المدنية والسياسية الصادر سنة م1966 عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، **حيث نصّت المادة الثامنة عشرة منه على ما يلي:**

1- "لكل إنسان حق في حرّية الفكر والوجدان والدين...

2- لا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخلّ بحريته في أن يدين بدين ما، أو بحرّيته في اعتناق أيّ دين، أو معتقد يختاره.

3- لا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو معتقده إلا للقيود التي يفرضها القانون، والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحرّياتهم الأساسية"[1].

ولعلنا قد أدركنا الآن أن النص في المادة غير مطلق، بل مقيد بما يفرضه القانون، وضرورة السلامة العامة، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة، أو حقوق الآخرين وحرّياتهم الأساسية. وذلك ما نطلق عليه في أصول التربية وفلسفتها، أو عند صناعة المنهاج المدرسي وتصميمه، أو عند نشوب خلاف بين الطبقة المثقفة أو سواها بالفلسفة الاجتماعية والثقافية للمجتمع، تلك التي تغدو بمثابة المرجعية الحاكمة لسلوك المجتمع، أو النموذج القياسي الحاكم (Paradigm) لأفراده، لتحسم أي خلاف من هذا القبيل في ضوء تلك المرجعية المجتمعية.

والواقع أن القانون الدولي المتصل بالحقوق المدنية والسياسية المشار إليه قد أفصح عن الموضوع أكثر في الفقرة الثالثة من المادة التاسعة عشرة من القانون ذاته، حيث ورد النص في الفقرتين الأوليين منه على حق التعبير المقيّد المشروط. فإذا كان قد أكد على حق التفكير في الفقرة الأولى من المادة بالقول:

(1) راجع نصى المادة في: الجمعية العامة للأمم المتحدة، نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المعتمد)، 1966م، www.worldcoalition.org/ar/resourcecentre/.

" لكل إنسان حق في اعتناق آراء، دون مضايقة".

وفي الفقرة الثانية المتصلة بحق التعبير "لكل إنسان حق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، دونما اعتبار للحدود، سواء في شكل مكتوب أو مطبوع ، أو في قالب فنّي، أو بأية وسيلة أخرى يختارها"؛ فإن الفقرة الثالثة قضت بالتقييد بحيث يظل ذلك الحق في إطار المسؤوليات الخاصة، ومن ثم فيخضع للقيود المحدّدة بنص القانون. "**وإليك نص الفقرة الثالثة:**

"تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة(2) من هذه المادة على واجبات ومسؤوليات خاصة، وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محدّدة بنص القانون، وأن تكون ضرورية.

أ- لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.

ب- لحماية الأمن القومي، أو النظام العام، أو الصحة العامة، أو الآداب العامة"[1].

والآن أرأيتم كيف أنه لا تلازم بالضرورة بين الحق في التفكير والحق في التعبير فإن الحق في الفقرة الثالثة من المادة(18) مقيد ومشروط بحماية السلامة العامة أو النظام العام...الخ، كما أوضحت ذلك أكثر المادة (19) في فقرتها

(1) المرجع السابق.

الثالثة، وذلك هو عين المقدسات والقيم الأخلاقية التي تمثل عقداً اجتماعياً سماوياً أو عرفياً بين أبناء هذا المجتمع أو ذاك.

ولا تزال الدساتير في مختلف أنحاء العالم، بما فيه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية تراعي تقييد تلك الحرية في ضوء القوانين النافذة. وهاك – على سبيل المثال– الدستور الألماني، الذي ينص في الفصل الأول من الحقوق الأساسية، المادة (5) [حرية التعبير والفنون والعلوم] **على أنه:**

"1– يحق لكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول والكتابة والصورة... إلخ.

1 – تخضع تقييدات هذه الحقوق لأحكام القوانين العامة، وأحكام القوانين الخاصة بحماية الأحداث والتشريعات الخاصة بحق الشرف الشخصي".

كما تنص المادة (2) في الفقرة (1) [الحريات الشخصية] من الفصل ذاته بأن" لكل شخص الحق في حرية تنمية شخصيته طالما أنه لا ينتهك حقوق الآخرين، ولا يخل بالنظام الدستوري، ولا القانون الأخلاقي ".

أما المادة (7) بعنوان [الشؤون المدرسية] من الفصل الأول كذلك الفقرة (1) فتنص على أن "تخضع كافة الشؤون المدرسية لإشراف الدولة""[1].

(1) راجع: الدستور الفيدرالي الألماني، الصادر عام 1949م، شاملاً تعديلاته لغاية عام 2012م.

كما أن قانون حقوق الإنسان الفرنسي الصادر عن الجمعية التأسيسية الوطنية الفرنسية في 26 أغسطس/ آب 1789م، والمؤثر في صياغة الدستور الفرنسي ينص في مادتيه العاشرة والحادية عشرة على ما يلي[1]:

المادة (10) " لا يضار أحد بسبب آرائه بما في ذلك معتقداته الدينية طالما أن إظهار هذه الآراء والمعتقدات لا يخل بالنظام العام كما يحدده القانون" .

المادة (11) "رية تداول الأفكار والآراء مكفولة وهي من أهم حقوق الإنسان، فكل مواطن له حق الكلام والكتابة وله أن ينشر ما يريد بحرية لكنه سيكون مسئولاً إذا أساء استخدام هذه الحرية مسئولية سيحددها القانون".

وعلى ذلك فليس المجتمع الإسلامي حالة فريدة في تنصيصه على قيود لحرية التعبير وضوابط تضمن مصلحته العامة. لما كان المجتمع الإسلامي مجتمعاً عقائدياً ومدنياً في آن واحد فإن من الطبيعي أن تكون لحرية التعبير فيه مساحة غير مطلقة بخلاف حرية التفكير فإنها مطلقة إن أصر البعض إلا على حقهم في ذلك.

وحين نصف المجتمع الإسلامي بـ(العقائدي) فإن ذلك وصف موضوعي له بحقيقة قائمة فيه، دون أن يعني ذلك تعكيرا على سمّو حرّية الفكر التي منحها أتباعه، ومن يعيش في كنفه، ذلك أن ثمّة مجتمعات (علمانية) و(ديمقراطية)، زعم النظام السياسي والاجتماعي فيها أنه قائم على مرتكز الحرّية، متحرّراً من

(1) إعلان حقوق الإنسان والمواطن،https://www.marefa.org/% (شوهد في 4/ 12/ 2020م).

قيود الدين وكوابحه، ثم نراها تضع القيود والضوابط، وتقدم على الممارسات المتعارضة مع أبجديات الحرية الفكرية والمدنية تحت ذرائع شتى، كما سنرى لاحقاً.

من هنا فلا غرو أن يحدد المجتمع الإسلامي النظرة إلى حرية التفكير وفق قوانين الشريعة الإسلامية، وبما تقتضيه حماية السلامة العامة، أو النظام العام في هذا المجتمع، وفق المواثيق الدولية. وليس مقبولا ولا معقولاً بحال أن نتفق على ضرورة قيام الضوابط والقيود لممارسة حرّية التعبير، ثمّ يطالب المجتمع الإسلامي وحده بضوابط وقيود وفق فلسفات ورؤى وقوانين أخرى أجنبية، اللهم إلا إذا صحّ أن يكون ذوو تلك الفلسفات، ومشرعو تلك القوانين في منزلة (الإله)، الذي لا يسأل عما يفعل ؛ حيث يعلم ما يصلح الإنسان في كل زمان ومكان وما يفسده ، من غير أن يأتي عليه التعقيب والاستدراك، وهذا هرب من عبودية الله والخضوع لقوانينه- صراحة- إلى عبادة طغاة البشر، والإيمان بسيادة قوانين أقوياء الحضارة المعاصرة، ولكن العقلاء جميعهم سيتفقون – بلا نزاع- بأن لكل مجتمع خصوصياته الثقافية، وهويّته الحضارية، وهو ما يجعل من محاولة سيادة قوانين العبيد إسرافاً في الطغيان، واستعلاء في الأرض تجب مقاومته، بل إنك أحياناً لتجد انقلاب الموازين في شأن حرية التفكير والتعبير في الأنظمة العلمانية، ولا ترى الدول الأوروبية والولايات المتحدة تثريباً في ذلك، بل دعماً ومؤازرة، كما في النموذج الأشهر في العالم الإسلامي وهو النموذج العلماني التركي. تأمّل كيف تمكنت العلمانية هناك – على سبيل

المثال فحسب- بزعامة مصطفى كمال أتاتورك من الانقلاب على نظام الخلافة العثمانية في 1923م، وأن تضع بعد ذلك من الشروط والقيود على حرية المجتمع وتفكيره وتحركاته ما ينسجم والعلمانية المفروضة بالإرهاب (الرسمي)، تجاه ثقافة الشعب التركي وفلسفته وقيمه، وأن تستصدر - من ثمّ- دستور الجمهورية التركية الجديدة لينص على قيود حرية التفكير والتعبير، كما في المادة السادسة والعشرين مقيّدة " بغرض حماية الأمن الوطني، أو النظام العام، أو السلامة العامة، أو المقومات الأساسية للجمهورية، أو حماية سلامة الدولة بأمتها وأراضيها، أو منع الجريمة أو عقاب المجرمين، أو حجب المعلومات التي صنّفت باعتبارها من أسرار الدولة بالطريقة القانونية، أو حماية سمعة الآخرين، أو حقوقهم، أو حياتهم الخاصة والعائلية، أو حماية الأسرار المهنية، على النحو المنصوص عليه في القانون، أو ضمان حسن سير عمل القضاء". ولم يكتف الدستور بإيراد ما سبق تجاه حرية التعبير بل أعقب ذلك بالنص على أنه "لا يجوز تفسير الأحكام المنظمة لاستخدام وسائل نشر المعلومات بأنها قيود على حرية التعبير ونشر الفكر مادامت لا تمنع نشر المعلومات والأفكار. وتنطبق على ممارسة حرّية التعبير ونشر الفكر والشكليات والشروط والإجراءات المنصوص عليها، في القانون" .

أمّا أبرز ما يشير إلى ضرورة احترام الحرية في الإسلام والعمل في إطار المشروع منها بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين، أو التعبير عن الرأي أو المعتقد والفكر بما لا يمس حقوق الآخرين فقول النبي ﷺ: **"مَثَلُ القائِمِ علَى**

حُدُودِ اللهِ والواقِعِ فيها، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا علَى سَفِينَةٍ، فأصابَ بَعْضُهُمْ أعْلاها وبَعْضُهُمْ أسْفَلَها، فَكانَ الَّذِينَ في أسْفَلِها إذا اسْتَقَوْا مِنَ الماءِ مَرُّوا علَى مَن فَوْقَهُمْ، فقالوا: لو أنَّا خَرَقْنا في نَصِيبِنا خَرْقًا ولَمْ نُؤْذِ مَن فَوْقَنا، فإنْ يَتْرُكُوهُمْ وما أرادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا، وإنْ أخَذُوا علَى أيْدِيهِمْ نَجَوْا، ونَجَوْا جَمِيعًا"[1].

(1) البخاري، صحيح البخاري، حديث رقم (2493)، عن النعمان بن بشير.

المبحث الثالث: مسألتا الجهاد القتالي والردة في الفكر الإسلامي

يبدو أن أكبر إشكال يعترض الحديث السامي عن حرية الفكر في الإسلام لدى بعض من لا دراية له بعمق الفكر الإسلامي ومقاصده مسألتا الجهاد القتالي والردّة.

ومع أن مقام بحث كهذا لا يسمح باقتحام دهاليز الفقه الإسلامي وأغواره؛ بيد أنه لا مندوحة من الإشارة التي يقتضيها المقام إلى تينك المسألتين، من زاوية المقصد الشرعي لسنّ شرعة الجهاد القتالي وعلاقته بمسألة الردة، فالحق أنه لا تعارض بين تقرير حق الحرية الفكرية في الفكر الإسلامي وبين مسألتي الردّة والجهاد القتالي إلا حين يسأ فهم إحداهما، ولكن لنبدأ أولاً بتحرير النزاع حول غاية الجهاد القتالي في الإسلام، ثم ننتقل بعد ذلك إلى مناقشة مسألة الردّة، مع التركيز على عامل الاشتراك بين المسألتين، **وذلك على النحو التالي:**

أولاً: غاية الجهاد القتالي في الإسلام:

لا يهدف الجهاد القتالي في الإسلام -عند التحقيق- إلى القضاء على الكفر، بل شُرع لحماية بيضة الإسلام، ودرء الحرابة، وهو مذهب جمهور الفقهاء، عدا قول عن الشافعي ومذهب الظاهرية[1]. **وحسبك** أن تعلم مدى قوّة

(1) راجع التفصيل في: محمد سعيد رمضان البوطي، الجهاد في الإسلام: كيف نفهمه، وكيف نمارسه؟ ، 1414هـ - 1993م، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر المعاصر ودمشق: دار الفكر، ص94 - 117.

هذا المنطلق وبداهته في الفكر الإسلامي حين تقف على ما يُعرف في التراث الفقهي بـ"أحكام أهل الذمّة"، وفيها أنصع صور احترام الآخر "الديني"، والإقرار بكينونته المستقلة وشخصيته الاعتبارية، من وحي التوجيه القرآني الصريح والنبوي الكريم الصحيح الصريح كذلك، القاضي بالبرّ بهم والإحسان إليهم، والتحذير الشديد من أيّ إيذاء لهم، أو انتهاك لحقوقهم، ماداموا ذمّيين أو مستأمنين أو معاهَدين[1]. ولو كان الهدف من الجهاد القتالي القضاء على الكفر بحدّ ذاته، لما كان ثمّة معنى لهذا الباب من الأساس، أعني باب حقوق أهل الذمّة في الفقه الإسلامي.

ابن تيمية وعلة الجهاد القتالي:

ونظراً لما تُتهم به المدرسة السلفية من انزواء وشذوذ في كبريات المسائل الفكرية والسياسية، ورغم أنها أضحت اليوم تمثّل حضوراً فاعلاً في المشهد الفكري والسياسي المعاصر، ونظراً لما يمثّله ابن تيمية من رمزية في هذه المدرسة؛ فأستسمح القارئ الكريم أن أقتبس منه في هذا الموضع (علّة الجهاد القتالي) ومواضع لاحقة بعض النصوص التي تمثّل موقفه في جملة هذا المسائل المتصلة بالجهاد والردّة.

في الواقع لم يخرج ابن تيمية(ت: 728هـ) في مجموع الفتاوى عن اتجاه الجمهور في هدف الجهاد القتالي في الإسلام حين قال: "وإذا كان أصل القتال

(1) راجع التفصيل في: أحمد محمد الدغشي، صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية، 2017م، ط الثانية، عمّان، مركز الكتاب الأكاديمي.

المشروع هو الجهاد، ومقصوده هو أن يكون الدين كله لله، وأن تكون كلمة الله هي العليا، فمن امتنع عن هذا قوتل باتفاق المسلمين. وأما من لم يكن من أصل الممانعة والمقاتلة كالنساء والصبيان والراهب والشيخ الكبير والأعمى والزمن ونحوهم، فلا يقتل عند جهور الفقهاء، إلا أن يقاتل بقوله أو فعله، وإن كان بعضهم يرى إباحة قتل الجميع لمجرّد الكف، إلا النساء والصبيان، لكونهم مالاً للمسلمين، والأول هو الصواب؛ لأن القتال هو لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله، كما قال -تعالى-: ﴿وَقَٰتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمۡ وَلَا تَعۡتَدُوٓاْۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ١٩٠﴾[البقرة:190]. **وفي السنن عنه** ﷺ أنه مرّ على امرأة مقتولة في بعض مغازيه، قد وقف عليها الناس فقال: «ما كانت هذه لتقاتل»، **وقال لأحدهم**: "الحق خالداً فقل له: لا تقتلوا ذرّية ولا عسيفاً". **وفيها أيضاً عنه** ﷺ أنه كان يقول: «لا تقتلوا شيخاً فانياً، ولا طفلاً صغيراً ولا امرأة....»[1].

وقال في كتاب الصارم المسلول: "ولا نعلم بين المسلمين خلافاً أن المرأة لايجوز قتلها لمجرّد الكفر، إذ لم تكن معاهدة، كما يُقتل الرجل لذلك، ولا نعلم أيضاً خلافاً في أنّ المرأة إذا ثبت في حقها حكم نقض العهد فقط مثل أن تكون من أهل الهدنة وقد نقضوا العهد فإنه لايجوز قتل نسائهم وأولادهم..."[2].

---

(1) ابن تيمية، مجموع فتاوى أحمد بن تيمية د.ت، د.ط، بيروت: دار الرحمة(كتاب: الفقه: الجهاد)، جـ28، ص354-355.

(2) ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول (دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله الحلواني ومحمد كبير شودري)، 1417هـ-1997م، ط الأولى، الدّمام: رمادي للنشر والرياض: المؤمن للتوزيع، المجلد الثالث (النصّ المحقق)، جـ2، ص 513. وانظر : ص 761.

وأكّد على ذلك أكثر فقال: " ...ثمّ لا يختلفون أن النساء لا يُقتلن، وأصل ذلك أن الله تَبَارَكَ وَتَعَالَىٰ يقول في كتابه: ﴿وَقَٰتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُعْتَدِينَ ﴿١٩٠﴾﴾[البقرة:190]، فأمر بقتال الذين يُقاتلون، فَعُلِم أن شرط القتال كون المقاتل مقاتلاً"[1].

وقال: "وإنما ذكرنا هذا رفعاً لوهم من قد يظن أن قتل النساء كان مباحاً عام الفتح ثمّ حُرِّم بعد ذلك، وإلا فلا ريب عند أهل العلم أن قتل النساء لم يكن مباحاً قط، فإن آيات القتال ونزولها [كلّها] دليل على أن قتل النساء لم يكن جائزاً... نعم المحرَّم إنما هو قصد قتلهن، فأما إذا قصدن قصد الرجال بالإغارة أو برمي منجنيق، أو فتح (شق)، أو إلقاء نار فتَلِف بذلك نساء أو صبيان لم نأثم بذلك، لحديث الصعب بن جثامة أنه سأل النبي ﷺ عن أهل الدار من المشركين يبيّتون فيصيب الذرّية قال: "هم منهم" متفق عليه، ولأن النبي ﷺ رمى أهل الطائف بالمنجنيق، مع أنه قد يصيب المرأة والصبي، وبكل حال فالمرأة الحربية غير مضمونة بقيد ولا دية ولا كفّارة، لان النبي ﷺ لم يأمر من قتل المرأة في مغازيه بشيء من ذلك، فهذا ما تفارق به المرأة الذمّية، وإذا قاتلت المرأة الحربية جاز قتلها بالاتفاق، لان النبي ﷺ علّل المن من قتلها بأنها لم تكن تقاتل، فإذا قاتلت وجد المقتضي لقتلها وانتفى المانع، لكن عند الشافعي تُقاتَل كم يُقاتل المسلم الصائل، فلا يُقصد قتلها، بل دفعها، فإذا قدر عليها لم يجز قتلها، وعند غيره إذا قاتلت صارت بمنزلة الرجل المحارب.

---

(1) ابن تيمية، المصدر السابق، جـ2، ص 513. وانظر : ص 515.

إذا تقرّر هذا فنقول: هؤلاء النسوة معصومات بالأنوثة..."[1].

وكما سبق القول فإن ابن تيمية مع كونه لم يخرج كذلك عن اتجاه الجمهور في القول بأن علّة الجهاد القتالي في الإسلام ليس القضاء على الكفر، وإنما حماية بيضة الإسلام ودرء الحرابة، ورغم إيراد ما تقدّم من أقواله التي لا تخرج عن هذا الاتجاه؛ فإن تراثه في هذا الباب ظل يُقرأ قرأة مجتزأة خاطئة؛ مما دفع بأحد المحققين المعاصرين وهو العلامة عبد الله بن زيد آل محمود (ت:1417هـ) الرئيس السابق للمحاكم الشرعية والشؤون الدينية بدولة قطر، ليقدّم تحقيقاً علمياً لرأي ابن تيمية في هذه المسألة. وأخرج لهذا الغرض كتاباً وسمه بـ (الجهاد المشروع في الإسلام)، استهلّه بالإشارة إلى النزاع الدائر بين بعض طلبة العلم والمشايخ في الرسالة المنسوبة إلى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية الموسومة بـ(قاعدة في قتال الكفّار)، التي أورد فيها أن القتال إنما شرع للدفاع عن الدّين، وكفّ أذى المعتدين على المؤمنين ، وأن الإسلام يسالم من يسالمه[2]، على نحو ما سلف بيانه آنفاً، في مواضع أخرى من رسائله.

وكتاب الشيخ آل محمود المشار إليه تدعيم لهذا الرأي وتفنيد للرأي الآخر، ودفع لاتجاه غير محقّق يقذف به بعض طلبة العلم وشيوخهم في وجه كل مخالف لرأيهم بهذا الشأن، لاسيما حين يستند إلى رأي ابن تيمية السالف،

(1) ابن تيمية، الصارم المسلول، المصدر السابق، جـ2، ص 258-260.

(2) عبد الله بن زيد آل محمود، مجموعة رسائل الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود: الجهاد المشروع في الإسلام، د.ت، الطبعة الثانية، بيروت: المكتب الإسلامي، ص4-7.

حيث يشككون في نسبة الرسالة إليه. وفي هذا يقول الشيخ آل محمود: "...فقد تحصّلت والحمد لله على هذه الرسالة، ووقفت على حقيقة ما تقتضيه من الدلالة، فوجدتها صحيحة في معناها، وحسنة في مبناها، ويظهر من دلائل استنباطاته وبراهين بيّناته أنها خرجت من مشكاة معلومة. وكل متخصص بدراسة كتبه فإنه سيعرف منها ماعرفنا، لكون عباراته لا يماثلها كلام غيره.....فدعوى التزوير بعيدة جدّا عنها، فلا تحوم التهمة والشك حولها. وقد قال في كتابه السياسة الشرعية ما يوافق قوله في هذه الرسالة[1].

(وهي التي تمّ الاستناد إليها في هذه الدراسة)....وقد قيّض الله – سبحانه- لحفظ رسائل شيخ الإسلام وكتبه علماء جهابذة نقّاد في زمنه، يحبّهم ويحبّونه، فكانوا يعتنون أشد الاعتناء بكتبه ورسائله، ثم نشرها في الآفاق، كما قيّض الله أميراً عدلاً في زمانه، كان يحثّ العلماء على التحفّظ بكتب شيخ الإسلام والاعتناء بنقلها....."[2].

ولا يستنكف الشيخ آل محمود أن يصرّح أنه كان يؤمن لردح من الزمان بالرأي الآخر **فيقول:**

"لقد عشنا زمانًا طويلاً ونحن نعتقد ما يعتقده بعض العلماء وأكثر العوام من أن قتال الكفّار سببه الكفر، وأن الكفّار يقاتلون حتى يسلموا، لكننا بعد توسّعنا في علم الكتاب والسنّة، والوقوف على سيرة الرسول وأصحابه، في

(1) آل محمود، مجموعة رسائل الشيخ آل محمود، المرجع السابق، ص 8-9.
(2) آل محمود، مجموعة رسائل الشيخ آل محمود، المرجع نفسه، ص9.

حروبهم وفتوحهم للبلدان؛ تبدّل رأينا، وتحققنا أن القتال في الإسلام إنما شُرِع دفاعاً عن الدّين، ودفع أذى المعتدين على المؤمنين. وليس هذا بالظن ولكنه اليقين. قال شيخ الإسلام في رسالته :" الصحيح أن القتال شرع لأجل الحرب لا لأجل الكفر، وهذا هو الذي يدلّ عليه الكتاب والسنّة، وهو مقتضى الاعتبار، وذلك أنه لو كان الكفر هو الموجب للقتال لم يجز إقرار كافر بالجزية"[1].

وبناء على ذلك فالأصل الجامع للمسئولية عن السلوك في الإسلام، سواء القتالي أم سواه إنما هو الاختيار الحرّ والفعل الإرادي المحض. ويذهب الإمام ابن القيّم (ت:751هـ) في مستهل كتابه (هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى) إلى تأكيد أن النبي ﷺ حين ابتعث، كانت الناس أصنافاً خمسة هي: اليهودية والنصرانية والمجوسية والصابئة والمشركة، **فدخل أكثر أهل هذه الأديان في دين الله طوعا واختياراً، لا كرهاً واضطراراً، وقال:" .....ولم يكره أحداً قطّ على الدين، وإنما كان يقاتل من يحاربه ويقاتله، وأما من سالمه وهادنه فلم يقاتله، ولم يكرهه على الدخول في دينه ، امتثالاً لأمر ربه –سبحانه- حيث يقول: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ ﴾**[البقرة:256]. **وهذا نفي في معنى النهي، أي لا تكرهوا أحداً على الدين . نزلت هذه الآية في رجال من الصحابة كان لهم أولاد قد تهودوا وتنصروا قبل الإسلام، فلما جاء الإسلام أسلم الآباء، وأرادوا إكراه الأولاد على الدين، فنهاهم الله – سبحانه- عن ذلك ، حتى يكونوا هم الذين يختارون الدخول في الإسلام . والصحيح أن الآية على عمومها في حق**

(1) آل محمود، مجموعة رسائل الشيخ آل محمود، نفسه، ص 4-5.

كل كافر. وهذا ظاهر على قول كل من يجوّز أخذ الجزية من جميع الكفار، فلا يكرهون على الدخول في الدين، بل إما أن يدخلوا في الدين، وإما أن يعطوا الجزية، كما يقوله أهل العراق وأهل المدينة، وإن استثنى هؤلاء بعض عبدة الأوثان.

وكل من تأمّل سيرة النبي ﷺ تبين له أنّه لم يكره أحدا على دينه قطّ، وأنه إنما قاتل من قاتله، وأمّا من هادنه فإنه لم يقاتله، مادام مقيماً على هدنته ولم ينقض عهده، بل أمره الله أن يفي لهم بعهدهم، ما استقاموا له كما قال –تعالى-: ﴿فَمَا ٱسْتَقَٰمُواْ لَكُمْ فَٱسْتَقِيمُواْ لَهُمْ﴾[التوبة:7]. ولما قدم المدينة صالح اليهود، وأقرّهم على دينهم، فلمّا حاربوه ونقضوا عهده، وبدأوا بالقتال قاتلهم، فمنَّ على بعضهم، وأجلى بعضهم، وقتل بعضهم. وكذلك لما عاهد قريشاً عشر سنين لم يبدأهم بالقتال حتى بدأوا هم بقتاله، ونقضوا عهده، فعند ذلك غزاهم في ديارهم، وكانوا يغزونه قبل ذلك، كما قصدوه يوم أحد ويوم الخندق ويوم بدر... والمقصود أنّه ﷺ لم يكره أحداً على الدخول في دينه البتة، وإنما دخل الناس في دينه اختياراً وطوعاً ...."[1].

ومع كل ما تقدّم فمن المؤسف أن يسيطر رأي قلّة من الفقهاء –ولا سيما المتأخرون منهم– على الساحة الفقهية والفكرية، ولاسيما حين تشتد الأزمات، ويطغى نفوذ الحضارة الغربية وعنفها، تجاه المجتمعات الإسلامية، فيتعزز

(1) ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى(تحقيق: مصطفى أبو النصر شلبي) ،1408هـ، الطبعة الأولى، جدّة: مكتبة السوادي، ص 34وما بعدها.

ذلك الرأي الأحادي القائل بأن علّة الجهاد القتالي في الإسلام إنما هو القضاء على الكفر، وليس حماية بيضة الإسلام ودرء الحرابة، ويصبح عامل شغب حقيقي على رأي الجمهور والمحققين في القديم والحديث، مما يُسهم في تسويق صورة مشوّهة عن الجهاد القتالي في الإسلام، تُعزّز شبهة بعض المستشرقين والتغريبيين القائلة بإدخال الناس في دين الإسلام كراهية، وتحت سطوة السيف، هكذا بإطلاق وتعميم وتلبيس. ومن المحزن أكثر أن يستمر ترديد تلك المقولة الأحادية في الوسط الفقهي والفكري المعاصر، عن علّة الجهاد القتالي في الإسلام، لتتساوق- من غير قصد- مع شبهة بعض المستشرقين والمتغرّبين، تحت وطأة الضغط المزدوج المتمثل من جهة في اتجاه بعض التقليديين التراثيين ترهيباً بالنصوص المجتزأة، مع إغفال لتحقيق المناط وتنقيحه وتخريجه، وبسبب ردّة فعل تاريخية، من جرّاء حروب الفرنجة، أو ما أطلق عليه الغربيون الحروب الصليبية، كما المتمثل من جهة أخرى في عامل ردّة الفعل الجامحة الأخرى في وجه تيار التغريب، ذوي النفوذ في المجتمعات الإسلامية المعاصرة، أي أولئك المتأثرين بسطوة الحضارة الغربية المعاصرة، وبريقها الأخّاذ. وحين سعى أولئك المنبهرون بالغرب لعصرنة الإسلام، على نحو أنه محكوم في كليّاته وجزئياته، وأصوله وفروعه بالواقع الغربي الطاغي، المفروض من قبل أقوياء الحضارة المعاصرة، وليس العكس؛ تزايد الاقتناع بذلك الرأي الأحادي حول هدف الجهاد القتالي لدى بعض أولئك الفقهاء والباحثين المسلمين المعاصرين.

نوعا الجهاد القتالي: الدفع والطلب

إن الإسلام إذ شرع الجهاد في ضوء مقاصده سالفة الذكر فإنه ميّز بين حالتين في الجهاد القتالي: **الحالة الأولى**: هي قتال الدفع: أي حين تجد الأمة نفسها مغزوّة في بلدها فعليًا، أو أن الأخبار قد تواترت لديها بنيّة العدو لغزوها، فتقوم بما يُعرف اليوم بالحرب الاستباقية، وهذه هي الحالة التي لا يسع الأمة فيها إلا أن تنفر لقتال المعتدي بدون تقاعس. ويبدأ فرض العين من أهل البلدة المغزوّة ثم الأقرب فالأقرب.

الحالة الأخرى، وهي قتال الطلب: وأساسها قائم على دعوة غير المسلمين في بلدهم، إلى الشوهد في دين الإسلام، فإن هم استمعوا إلى خطاب دعوة الإسلام، وأدركوا أهدافها وعاقبة المستجيب أو الممتنع في الدنيا والآخرة؛ فلهم حق تقرير مصيرهم بأنفسهم، أي إن اقتنعوا بأحقية دين الإسلام وصوابه فأسلموا فقد غدوا جزءا من أبناء الإسلام لهم مالهم وعليهم ما عليهم، أما إن هم رأوا غير ذلك فذلك قرارهم وحدهم، وهم المسئولون عن تبعاته بين يدي الخالق القائل سبحانه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ۚ أَفَأَنتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا۟ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٩﴾﴾[يونس:99].

﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾[السجدة:25].

أما أن يمتنع رؤساؤهم وقادتهم عن السماح لأتباعهم بالاستماع لدعوة الإسلام، كيما يقرروا مصيرهم وحدهم، والحيلولة دون ذلك، خشية أن يتأثروا

بها فيفقد الزعماء والحكام امتيازاتهم وسيطرتهم عليهم، حيث الاستعباد والمهانة لهم؛ فإن ذلك يؤذن للمسلمين- حال القدرة والاستطاعة- أن يقاتلوا أولئك القادة الممانعين، دفاعًا عن حرية الفكر والمعتقد، إذ إنهم لا يقاتلونهم في الأصل كي يسلموا، بل ليدعوا أتباعهم وما يعتقدون، من غير فرض وصاية لهم عليهم. أي أن إبقاء أمر الإكراه من قبل القادة والحكام على أتباعهم يعني مشايعة للطغيان ومصادرة حرية الفكر والاعتقاد، والقتال في سبيل نيل ذلك يعدّ انتصارا لحرية الفكر والاعتقاد، بصرف النظر عما إذا كان أولئك الأتباع سيعتنقون دين الإسلام أم لا. والحاصل أن القتال شُرِع هنا لنيل القرار الإرادي النابع من المسؤولية الذاتية، أما أن يفكر رؤساؤهم بالنيابة عنهم، فهذا ما لا يجوز السكوت عليه مطلقًا في فلسفة الإسلام. وتأمل هذه العبارة التي كانت تذيل بها **مكاتبات النبي ﷺ إلى الملوك والأمراء ومنها مخاطبته للنجاشي ملك الحبشة : "فإن أبيت فإن عليك إثم النصارى من قومك". ومخاطبة المقوقس ملك الاسكندرية ومصر بقوله ﷺ: "فإن توليت فإن عليك إثم أهل القبط"**[1]. **وقوله لكسرى فارس: "فإن أبيت فإن إثم المجوس عليك". ولقيصر ملك الروم: "فإن توليت فإن عليك إثم الآريسيين"**[2].

وهي إشارة صريحة إلى أن استجابة الملوك والأمراء تعني حق تقر الاختيار

(1) راجع: صفي الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، 1402هـ- 1989م، ط الثانية، طنطا: دار البشير، ص392-398.

(2) صحيح البخاري، عن أبي سفيان بن حرب، رقم الحديث (7).

لأتباعهم، أما صدّهم فإنها تعني فرض القادة قناعاتهم على أتباعهم بأسلوب القهر والعنف ، إذ لا يخطر ببال أحد – ساعتئذ- أن يجرؤ ليعلن مخالفة دين ملكه أو أميره. **وقديمًا قيل:** " الناس على دين ملوكهم".

لعل مثل هذا الإيضاح المقتضب يزيل الخلط الذي يساور بعض الذين يقرأون عن الجهاد، ويصادفون في قراءاتهم بعضًا من الآراء المجملة لبعض الفقهاء والمجتهدين والمفكرين فيحسبون أنهم يعنون ضرورة مقاتلة كل من لم يخضع للإسلام، ويغفلون عن أن المقالة إنما هي بسبب الصد ودفاعًا، وليست من أجل إرغام أحد على الإسلام ، إذ القاعدة الأساس في هذا ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِۖ قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ ﴾[البقرة:256]. وأيّما زعم بالنسخ أو نحوه فإنما هو دعوى يعوزها التحقيق، بل هي إلى الفوضى العلمية أقرب منها إلى الأسس والضوابط الأصولية المرعية[1]. ومن يدقق النظر في السيرة العملية للرسول ﷺ ولاسيما ما يتصل منها بما عرف بوثيقة المدينة، تلك التي تمثّل الوثيقة الدستورية الأولى لتنظيم العلاقة بين المسلمين وغيرهم؛ فسيتأكد أن الهدف من الجهاد القتالي لم يكن القضاء على الكفر، إلا إذا تحوّل أهله إلى محاربين[2].

---

(1) راجع: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق، (كتاب: الفقه: الجهاد)، جـ28، ص111-121.

(2) راجع: ابن هشام، السيرة النبوية،(تحقيق وضبط: مصطفى السقاء ورفاقه)، د.ت، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي،جـ2، ص 149-150، ومحمد حميد الله ، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، 1403هـ-1983م،ط الرابعة، بيروت: دار النفائس، ص 62.

ثانياً: الردة وعلاقتها بعلة الجهاد القتالي:

وإذا تقرر ما سبق فإن الحديث عن الردة بعد ذلك يصبح واضح المقصود، حيث إن قتال المرتد ليس قتالاً له لفكره الكافر بالإسلام بعد الإيمان به، كما ذهب إلى ذلك بعضهم، وخالفهم أبو حنيفة الذي يرى أن العلّة ليست الكفر، وإنما الحرب، حيث إنه -أبا حنيفة- يسوّي بين الكفر الأصلي والكفر الطارئ[1]. ومع أن ابن تيمية وغيره نازع في ذلك، ورجّح أن المرتد يقتل لكفره بعد إيمانه، وإن لم يكن محارباً[2]، وكأنه بهذا يفرّق بين علّة الجهاد القتالي الذي سبق أن أوردنا زبدة رأيه في ذلك، وتقريره أن "القتال لمن يقاتلنا إذا أردنا إظهار دين الله"، وبين علة قتال المرتد؛ ولكن التحقيق في المسألتين يقود إلى علة مشتركة بينهما، هي علّة "عدم الإكراه بعد تبين الرشد من الغي"، حال اقتصار الكفر الأصلي أو الطارئ (الردة) على صاحبه، من غير دعوة مستعلنة (علنية)، أو خروج مسلّح (محاربة أو دعوة لها)، أو إفساد في الأرض في سبيل فرض فكر الارتداد. وإذا تذكّرنا رأي الحنفية وغيرهم في تحريم قتل المرأة المرتدة؛ فإن مغزى ذلك بيّن؛ إذ القتال ليس من شأن المرأة عادة، بدليل أن الفريق الآخر الذي لم يفرّق بين ردّة المرأة وردّة الرجل، من حيث حكم القتل بعد الاستتابة؛ جوّز ورود فعل الحرابة من المرأة[3]. **وعلى هذا** فليس بملك أحد من البشر إكراه سواه على

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، مصدر سابق (كتاب: التمذهب)، جـ20، ص99-101.

(2) المصدر السابق، جـ2، ص99.

(3) البوطي، مرجع سابق، ص210-214.

عقيدة ما، ولئن اعتقد شخص ما غير عقيدة التوحيد (الإسلام)، وذهب ليمارس ما شاء من الطقوس الشخصية، والسلوك الفردي، بناء على عقيدته الخاصة؛ فتلك مسؤوليته وحده أمام الله تعالى يوم القيامة، وليس من حق الحاكم أو المجتمع منعه من ذلك في هذا الإطار، على أن القيد الأساس في ذلك عدم تعدّي فكره وسلوكاته تلك إلى الإساءة المعلنة لنظام المجتمع وفكره العام، أو إلحاق الأذى المادي أو المعنوي بأي من أعضائه ونحو ذلك، كأن يسخر من معتقداتهم، أو يلمزها بالتخلّف أو الانتقاص والتسفيه. ولئن بلغ الحال ذلك المدى فإن الأمر يغدو تجاوزاً لحدود التفكير والتعبير في الإطار الخاص إلى التعبير السافر ضدّ نظام المجتمع الاعتقادي والقيمي.

يقول الدكتور يوسف القرضاوي: "ومن الحريات التي ينكرها الإسلام: ما كان يهدد المجتمع في نظامه، وفي أساس بنائه، وهي حرية الردة المتعدية، التي يدعو صاحبها إليها، وتكون جماعة لها خط غير خط المجتمع، وهدف غير هدف الأمة، وولاؤها لغير أمتها، فهؤلاء يهددون نظام المجتمع"[1].

وهنا يصبح التعبير سلوكًا يحاسب عليه القانون، كأي سلوك تعدّى إلى إلحاق الأذى بالآخرين. وها أنت ذا رأيت سابقًا نصوص المادة(18) والمادة (19) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، فتذكّر أن الأمر

(1) يوسف القرضاوي، حدود حرّية التعبير في الدولة الإسلامية، الدوحة: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، ندوة" الأخلاق الإسلامية والسياسة" بالدوحة في الفترة من 8 إلى 10 يونيو 2013م، ص 13.

ليس شأنًا إسلاميًا خاصًا، وإن كان للإسلام ميزة الانفتاح الواسع، ومنح أعلى درجات حرية الفكر والاعتقاد.

ردة مجردة وردة مغلظة:

مع أن أحكام الردّة ومسائلها التفصيلية باب مندرج في مجال الفقه وليس العقيدة، ذلك أنها ترد في باب العقوبات، بوصفها تعزيراً، وربما أوردها البعض خطأ أو تجاوزاً في جانب الحدود، بوصفها قصاصًا؛ غير أنّه لا مناص من التمييز ابتداء بين نوعين من الردة هما: الردة المجرَّدة والردة المغلَّظة، كما يقرّر ذلك ابن تيمية، ومع أن له تفسيره الخاص للمعنيين، بحيث يرى قبول توبة ذوي الردّة المجرَّدة، على عكس الردّة المغلّظة[1] وذلك اجتهاد منه – بطبيعة الحال– فيمكن من وجهة نظر علمية شرعية معاصرة حمل المعنى الأول (أيّ الردة المجرّدة) على اعتقاد صاحبها الكفر في ذات نفسه، من غير أن يرافقها تعسكر، أو حرابة، أي خروج بالقوة والسلاح على النظام المجتمعي الإسلامي، أو سخرية علنية بمعتقداته وقيمه، وتصبح الردّة المغلّظة من ثمَّ، هي ذلك التعسكر، والخروج بالقوّة المادية على النظام المجتمعي، والنيل من معتقداته وقيمه، مما قد يجرّها نحو العنف، فتضم القتل والنهب والترويع، وما أشبه، إلى جانب الردّة الاعتقادية، فتتحول بذلك من الردة المجرّدة إلى الردة المغلّظة، وبذلك يميّز بين النوعين عمليًا، إذ النوع الأول لا يستلزم سوى المواجهة

(1) ابن تيمية، مجموع الفتاوى ، مصدر سابق، جـ20، ص103، والصارم المسلول على شاتم الرسول، المجلد الثالث، جـ 2، ص 696.

الفكرية بكل الأساليب المتاحة، أما الحالة الثانية فإنه إذ يستعلن بها صاحبها، ويجاهر ويتحدّى شعور المجتمع كلّه، فإنه يصبح – ساعتئذٍ- معاديًا، بل محاربًا لهم جميعًا. وفي هذه الحالة لا يمكن أن يقال إن من الحق أن يمضي في التعبير عن آرائه على ذلك النحو، دون أن يكون من حق المجتمع ممثلا في نظامه السلطوي أو السياسي أن يعبِّر عن رأيه بقوة مجموعه، وهي استتابة المرتدّ أو تنفيذ الحكم المناسب بحقّه بعد ذلك، وفق ما يراه الحاكم الشرعي الإجراء المناسب بحقّ المرتد، بوصف ذلك الإجراء نابعًا من أحكام الإمامة أو السياسة الشرعية- كما سيرد بيانه- وليس تبليغًا أو فتوى واجبة التنفيذ في كل حين، بوصفها حكمًا شرعيًا، لا تجوز المراجعة فيها بحال.

حيثيات عقوبة الردة وأدلتها:

من الحيثيات الأساسية عند مناقشة عقوبة الردّة بالقتل؛ إدراك أن السنّة النبوية القولية وحدها هي من تناولت هذه العقوبة، من الناحية القولية، وليس العملية، إذ لم يثبت بسند صحيح قيام الرسول ﷺ بالعقاب بالقتل، لكل حالات الردّة بحدّ ذاتها، تلك التي حدثت في حياته، أما القرآن الكريم فرغم ورود آيات عديدة عن الردّة؛ فإنها لم تتطرق إلى هذه العقوبة على الردّة بحدّ ذاتها- كما سيرد ذلك لاحقًا- دون أن يعني هذا فصلاً بين مصدرية القرآن والسنة، أو عدم الاحتجاج بالسنة القولية، مستقلة عن القرآن الكريم، أو التقليل من حجيّتها، بيد أن المقصود توضيح السياقات التي وردت فيها تلك الأحاديث ودلالاتها ومغازيها، في ضوء حقيقة أن السنّة العملية لم تتطرق لتلك العقوبة،

رغم وجود المرتدين في عهد النبي ﷺ وفي مقدّمتهم المنافقون نفاقـًا اعتقاديـًا، ممن سجّل القرآن حالهم وأوصافهم.

ومـن هنـا فلنـا أن نتسـاءل: مـا مغـزى أن يثبّـت القـرآن تلـك المواقـف للمنـافقين، وأن يـولي أحـوالهم وصـفاتهم ذلـك المـدى، على حـين لا يتعـرّض لعقوبة القتل على ردّتهم بحدّ ذاتها، من قريب أو بعيد، مع كون الأمر في مآله متعلقـًا بالعقيدة والخروج من الملّة؟

أمّا الأحاديث القولية التي وردت في هذا الباب فمن أبرزها ما يلي:

1 – الحديث الأشهر في هذا الباب، الذي يكاد يكون عمدة عقوبة الردّة حديث: **"من بدّل دينه فاقتلوه"**[1]، ورغم أنه حديث صحيح سنداً، حيث أخرجه البخاري في صحيحه، غير أنه لم يخل من نزاع لكونه من رواية عكرمة مولى ابن عباس، وقد تُكلّم فيه من قِبَل بعض النقّاد، حيث عدّوه من (الصُفَرِية)، وهي فرقة من الخوارج، كما أورد ذلك الذهبي في سير أعلام النبلاء[2]، علاوة على أن إمامـًا بمستوى الشافعي يعلّ هذا الحديث بالانقطاع، وبمسلك عمر في استتابة المرتدين، كما أن الرواية الأخرى لهذا الحديث، التي وردت عند النسائي عن طريق أنس بن مالك معلولة كذلك بوجود قتادة بن

(1) صحيح البخاري، حديث رقم (3017)، عن ابن عباس.

(2) الذهبي، سير أعلام النبلاء (أشرف على الكتاب وحقق هذا الجزء: شعيب الأرنؤوط)، 1402هـ– 1982م، ط الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة، جـ 5، ص 20–36.

دعامة السدوسي في رواتها، وهو مدلّس، مالم يُصرّح بالسماع[1]، ثمّ إن التطبيقات العملية للنبي ﷺ وكبار صحابته، وموقف بعض الفقهاء تجاه معناه ودلالته صرفت المعنى عن ظاهره المتبادر **للأسباب التالية:**

أ- إن الحديث ينص في ظاهره على قتل كل من ثبت تبديله لدينه، ولفظ الدّين هنا عام، فكأنه يوصي بقتل كل من بدّل دينه – أيَّ دين كان يهوديـاً أم نصرانياً، ناهيك عن أن يكون مسلماً- ولكن لا شك أنه غير مراد، بالنسبة لغير دين الإسلام، وإن ميّزت بعض المذاهب الإسلامية كالإمامية الجعفرية، بين المسلم "الملّي" أي الذي أسلم عن كفر، ثمّ ارتدّ بعد ذلك، وبين المسلم الفطري، أي الذي وُلِد على الإسلام من أبوين مسلمين أو أحدهما، ثم ارتد بعد بلوغه، ولكنه تمييز يقتصر على بحث مسألة قبول استتابة المرتد الملّي وإمكانها، على حين لا تقبل- عند أصحاب هذا المذهب- استتابة المرتد الفطري[2]، وهو أمر تفصيلي، لا يغيّر من دلالة الحديث الظاهرية شيئاً كبيراً، إذ إننا إذا فهمنا من الحديث أن المقصود به كل من ثبت عليه تغيير دين الإسلام فإن الحاكم يقضي بإصدار عقوبة الإعدام تجاهه، وهو مما لا تساعد الأدلة القولية والعملية بمجموعها على قبوله، ناهيك عن جميع الآيات الواردة في

(1) راجع ذلك وجوانب أخرى مما يتصل بسند الحديث ومتنه في: أمين الصلاحي، حوار حول عقوبة المرتد في الإسلام، صحيفة أفكار، تعز- اليمن: مؤسسة الجمهورية، الحلقة الخامسة. 26جمادي الآخرة 1431هـ- 9يونيو/ حزيران، 2010م.

(2) السيّد الخوئي، تكملة منهاج الصالحين، ص 53، المكتبة الإلكترونية http://shiaonlinelibrary.com/% (شوهد في 3/ 10/ 2021م).

معرض الحديث عن الردة! وهو ما ستوضحه البنود التالية.

ب- إن المنهج العلمي المتمثّل في طريقة جمع النصوص مع بعضها، يُساعد على استيعاب دلالة الحديث على نحو موضوعي، يُمكن له أن يوقفنا على العلّة الحقيقة من وراء هذه العقوبة، وذلك بضم الحديث الآخر الشهير في هذا الباب، وهو حديث صحيح في البخاري كذلك، وقد ورد عن عبد الله بن مسعود بلفظ: "**لا يَحِلُّ دَمُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ، يَشْهَدُ أنْ لا إلَهَ إلَّا اللهُ وأنِّي رَسولُ اللهِ، إلَّا بإحْدَى ثَلاثٍ: النَّفْسُ بالنَّفْسِ، والثَّيِّبُ الزَّانِي، والمارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ للجماعة**"[1]، **ذلك أن جملة** "المارق من الدّين التارك للجماعة" هي المعنى الذي يشير إليه حديث عكرمة عن ابن عباس "من بدّل دينه فاقتلوه"، غير أن حديث ابن مسعود يزيد عليه بالإشارة إلى أن المروق من الدّين، والمفارقة للجماعة، ليس مجرّد ترك ذاتي، أو ارتداد شخصي، بل هو ارتداد، يحمل سمة التمرّد، ويصحبه خروج مسلّح، أو إعلان حرب على الدولة أو المجتمع، سواء بالمعنى العسكري المباشر، وهو الذي كان سائداً في السابق، إذ إن من يرتدّ؛ يلتحق عادة بمعسكر الطرف الآخر، أم بإعلان الإفساد في الأرض، عبر تسفيه معتقدات المجتمع وازدراء قيمه ونظامه العقدي والاجتماعي والثقافي، واستفزاز الضمير الجمعي، بما يصدق عليه وصف" المارق من الدّين، التارك للجماعة"، وهاهنا سيُميّز بين حالتي الردّة المجرّدة الخاصة، والردّة المغلّظة العامة (العسكرية- المحاربة). ومع ما قد يشبه الوضوح في حديث ابن مسعود المتقدِّم؛ فقد تأكّد ذلك المعنى بوضوح أكثر، بعد أن ثبت في بعض طرق هذا

(1) البخاري، عن عبد الله بن مسعود، حديث رقم (6878).

الحديث هذه الزيادة التوضيحية، بما يعني أن المقصود ليس مجرّد تبديل الدّين بحدّ ذاته، بل ضم سمة "المحاربة" إليها، على النحو المتقدّم، حيث روى الحديث النسائي وأبو داوود وغيرهما من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ: **"لا يَحِلُّ دَمُ امرِئٍ مسلمٍ يشهدُ أن لا إله إلا اللهُ وأنَّ مُحَمَّدًا رسولُ اللهِ إلا بإحدَى ثلاثٍ : رجلٌ زنى بعد إحصانٍ، فإنه يُرْجَمُ، ورجلٌ خرج مُحَارِبًا للهِ ورسولِه، فإنه يُقْتَلُ، أو يُصْلَبُ، أو يُنْفَى من الأرضِ، أو يَقْتُلُ نفسًا، فيُقْتَلُ بها"**(1).

وجملة "ورجلٌ خرج مُحَارِبًا للهِ ورسولِه، فإنه يُقْتَلُ، أو يُصْلَبُ، أو يُنْفَى من الأرضِ" مخصصة للفظ العام الذي أريد به الخاص، وهو الوارد في حديث عكرمة عن ابن عباس: "من بدّل دينه فاقتلوه"، ومبيّنة للمقصود من تبديل الدين، علاوة على كونها مؤكّدة لحديث ابن مسعود المتقدّم في قوله ﷺ: "والمارِقُ مِنَ الدِّينِ التَّارِكُ للجماعة".

ويذهب الشيخ محمد بن صالح العثيمين إلى أن لفظ: "المفارق لدينه" في الحديث يحتمل الأمرين، أي احتمال أن المرتد يستحق عقوبة القتل، بمجرد مفارقة الدين، كما يحتمل "المفارق للجماعة، الذي يشقّ عصاهم ويخرج على الإمام، وهذا معنى صحيح، جاءت السنة به، أي أنه يحل دم الشخص الذي يخرج على الإمام"(2).

---

(1) الحديث حكم عليه الألباني بالصحة، صحيح أبي داوود، حديث رقم (4353).

(2) محمد بن صالح العثيمين، حكم قتل المرتدّ والخارج على الإمام ?https://www.youtube.com/watch ، التعليق على المنتقى- كتاب الدماء، شرط الدماء، الشريط (1)،7/ 12/ 2016م (تمّ الاستماع إليه في 30/ 6/ 2025م).

مفهوم تبديل الدين لدى ابن رجب وابن تيمية:

وقفت على شرح مفيد لهذه الأحاديث عند ابن رجب الحنبلي (ت:795هـ)، وابن تيمية الحرّاني(ت:728هـ) جدير بالإيراد هنا، وذلك على النحو التالي:

1 - مفهوم التبديل للدين عند ابن رجب :

بعد أن أورد ابن رجب حديث ابن مسعود المتقدّم، وشرحه؛ أعقب ذلك بقوله:" فإن قيل فقد خرَّج النسائي من حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا عن النبي ﷺ قال: **لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث خصال: زان محصن يرجم، ورجل قتل متعمدًا فيقتل، ورجل خرج من الإسلام فحارب الله ورسوله فيقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض**، وهذا يدل على أن المراد من جمع بين الردة والمحاربة. قيل قد خرَّج أبو داوود حديث عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بلفظ آخر وهو أن رسول الله ﷺ قال: **لا يحل دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله إلا في إحدى ثلاث: زنا بعد إحصان فإنه يرجم، ورجل خرج محاربا لله ورسوله فإنه يقتل أو يصلب أو ينفى من الأرض**، أو يقتل نفسا فيقتل بها، وهذا يدل على أن من وجد منه الحرب من المسلمين خُيّر الإمام فيه مطلقا، كما يقوله علماء أهل المدينة كمالك وغيره، والرواية الأولى قد تحمل على أن المراد بخروجه عن الإسلام خروجه عن أحكام الإسلام، وقد تحمل على ظاهرها، وقد يستدل بذلك من يقول إن آية المحاربة تختص بالمرتدين فمن

ارتد وحارب فُعِل به ما في الآية، ومن حارب من غير ردة أقيمت عليه أحكام المسلمين من القصاص والقطع في السرقة، وهذا رواية عن أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لكنها غير مشهورة عنه، وكذا قالت طائفة من السلف إن آية المحاربة تختص بالمرتدين منهم أبو قلابة وغيره، وبكل حال فحديث عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا ألفاظه مختلفة وقد روى عنها مرفوعًا وروي عنها موقوفا، وحديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ لفظه لا اختلاف فيه وهو ثابت متفق على صحته"[1].

والمقصود بحديث ابن مسعود في تعليق ابن رجب: الحديث الشهير: "لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث: الثيّب الزاني، والنفس بالنفس، والمفارق لدينه التارك للجماعة" -وهو في الصحيحين-. ومجمل تعليقه آنف الذكر يؤكّد ما سبقت الإشارة إليه من معنى الردّة، التي قد تستوجب القتل، وذلك في ضوء الروايات التي أوردها، بوصفها مبيّنة لمجمل حديث ابن مسعود وحديث عائشة "من بدّل دينه فاقتلوه"، وما يفيد معناه.

2- مفهوم التبديل للدّين عند ابن تيمية:

حين جاء ابن تيمية إلى حديث: "من بدّل دينه فاقتلوه" شرحه في ضوء نصّ الحديث الآخر المشار إليه أعلاه أي" **التارك لدينه، المفارق للجماعة...**"، ورجّح حمله على المحارب الخارج على جماعة المسلمين ودولتهم فقال:

(1) ابن رجب، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الحكم (الأحاديث مخرّجة وفق كتب: محمد ناصر الدِّين الألباني)، ص 146، الحديث الرابع عشر، 1429هـ-2008م، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الصفوة.

"على أن قوله: "التارك لدينه المفارق للجماعة" قد يفسّر بالمحارب قاطع الطريق، كذلك رواه أبو داوود في سننه مفسّراً عن عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قالت: قال رسول الله ﷺ: **"لا يحلّ دم امرئ مسلم يشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله إلا بإحدى ثلاث: رجل زنى بعد إحصان فإنه يرجم، ورجل خرج محاربًا لله ورسوله فإنه يُقتل أو يُصلب أو يُنفى من الأرض، أو يقتل نفسًا فيقتل بها"**، فهذا المستثنى هنا هو المذكور في قوله: "التارك لدينه، المفارق للجماعة"، ولهذا وصفه بفراق الجماعة، وإنما يكون هذا بالمحاربة.

يؤيّد ذلك أن الحديثين تضمّنا أنّه لا يحل دم من يشهد أن لا إله إلا الله، وأنّ محمداً رسول الله ﷺ والمرتد لم يدخل في هذا العموم، فلا حاجة إلى استثنائه، وعلى هذا فيكون ترك دينه عبارة عن خروجه عن موجب الدين، ويفرّق بين ترك الدين وتبديله، أو يكون المراد به من ارتد كالعُرَنِيين ومقيس بن صبابة، ممن ارتد وقتل وأخذ المال، فإن هذا يقتل بكل حال، وإن تاب بعد القدرة عليه، ولهذا - والله أعلم- استثنى هؤلاء الثلاثة الذين يقتلون بكل حال، وإن أظهروا التوبة بعد القدرة، ولو كان أريد المرتد المجرّد لما احتيج إلى قوله:" المفارق للجماعة، فإن مجرّد الخروج عن الدّين يوجب القتل وإن لم يفارق جماعة الناس، فهذا وجه يحتمله الحديث، وهو- والله أعلم- مقصود هذا الحديث "[1].

ج- ما دلّت عليه السُنَّة العملية من تطبيقات الرسول ﷺ وبعض كبار

(1) ابن تيمية، الصارم المسلول، مصدر سابق، المجلد الثالث، ج 2، ص 592- 593.

خلفائه من مثل ما رواه عبد الرزاق وغيره أن أنسًا قال: "بعثني أبو موسى بفتح تُسْتَر إلى عُمر، فسألني عُمر وكان ستة نفر من بني بكر بن وائل قد ارتدوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين، فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قال فأخذتُ في حديث آخر لأشغله، فقال: ما فعل النفر من بكر بن وائل؟ قلت: يا أمير المؤمنين قوم ارتدّوا عن الإسلام، ولحقوا بالمشركين ما سبيلهم إلا القتل، فقال عمر: "لأن أكون أخذتهم سِلْمًا أحب إليّ مما طلعتْ عليه الشمس، من صفراء أو بيضاء"، قال:" قلت يا أمير المؤمنين وما كنتَ صانعًا بهم لو أخذتهم سِلمًا؟" قال كنت عارضًا عليهم الباب الذي خرجوا منه أن يدخلوا فيه، فإن فعلوا ذلك قبلت منهم، وإلا استودعتهم السجن"[1].

وهذا قول إبراهيم النخعي، **وقال الثوري**: "هذا الذي نأخذ به". وقد أقرّ ابن تيمية بهذه الرواية عن عمر[2].

وروى عبد الرّزاق عن الثوري عن عمرو بن قيس عن إبراهيم في المرتدّ قال: يُستتاب أبداً. قال سفيان: هذا الذي نأخذ به[3].

---

(1) عبد الرّزاق الصنعاني، مصنّف عبد الرّزاق، (تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، 1436هـ-2015م، ط الأولى، القاهرة: مركز البحوث وتقنية المعلومات (كتاب العقول، باب 176 الكفر بعد الإيمان) جـ9، ص257، حديث19743. وانظر: إيراد ابن تيمية للرواية في معرض الإقرار: مجموع الفتاوى، جـ20، ص103، والصارم المسلول على شاتم الرسول، المجلد الثالث، جـ2، ص 696.

(2) ابن تيمية، الصارم المشهور، مصدر سابق، المجلد الثالث، جـ2، ص 800.

(3) عبد الرزاق الصنعاني، مصدر سابق، جـ9، ص 257، حديث رقم 19744.

والدلالة الأبرز في هذا الحديث أنه لو كان ثمّة عقوبة حدّية ثابتة ومستقرّة ودائمة هي الإعدام؛ ما كان بوسع عمر ومن تابعه أن يخرجوا عليها باجتهادهم المحض، ولأثار ذلك خلافاً حادّاً بين الصحابة، يحمل معاني الاستنكار، بل الاتهام بالتبديل لحكم شرعي من حدود الله ثابت ودائم، على حين أننا نجد الأمر غير ذلك عملياً، كما رأينا في هذه الرواية. ولئن دلّ ذلك الحديث على شيء؛ فإنه يدل على أن هذا الحكم من قبيل أحكام الإمامة، أو السياسة الشرعية، التي يقوم بها الحاكم الشرعي، بما يرى فيه المصلحة، عند توافر الشروط المشار إليها آنفاً في الردّة المغلّظة، وقد يعزّر فيها المرتد- إن رأى المصلحة في ذلك- من قبيل التعزير، وليس من قبيل أحكام الحدود، كما قد يُفهم خطأ عند البعض، إذ الحدود جوابر وكفارات لصاحبها على حين أن عقوبة الردّة - أيّاً كانت – من قبيل الزواج، ولا يمكن لها أن تكون كفارة لصاحبها شرعاً ومنطقاً، كما أن من المعلوم أن الحدّ لا يسقط بعد وصول صاحبه إلى القاضي، وثبوت الأدلة على ارتكابه لما يوجب الحدّ، بخلاف المرتد الذي يُطالب بالتوبة، قبل تنفيذ العقوبة بحقّه، ولهذا قلنا بأنها عقوبة تعزيرية، تندرج في إطار أحكام السياسة الشرعية أو ما كان يُعبّر عنها بأحكام الإمامة والسياسة، وهي تلك التي تترجّح لدى الحاكم المصلحة في تطبيقها أو العدول عنها إلى عقوبة أخرى، أو ترك العقوبة بالكليّة، حال تحقق المصلحة في ذلك، وبتعبير أصولي فإنها ليست من قبيل أحكام الفتوى والتبليغ، التي لا يسع الحاكم فيها سوى التنفيذ في كل حين ومقام، وفق كيفية معيّنة، دون مراجعة

ولا تردّد[1].

والقول بأنها عقوبة تعزيرية لا حدّية، هو قول الشيخ محمد بن الصالح العثيمين كذلك، وعلل ذلك بأن الحدّ لا يسقط بالتوبة إذا وصل إلى الحاكم، والردّة تسقط بالتوبة، بل إنه يُستتاب عند كثير من أهل العلم"[2]. وخطّأ ابن عثيمين بعض الفقهاء والعلماء المعاصرين الذين يعدّون عقوبة الردّة في باب القصاص، ويصنفونها حدّاً من الحدود، ودلّل على ذلك أيضًا، بأن الحدّ كفارة، وقتل المرتدّ ليس كفّارة[3].

أمّا العلّامة يوسف القرضاوي فقد علّق على حديث عُمر المتقدّم بقوله: "ومعنى هذا الأثر أن عُمر لم ير عقوبة القتل لازمة للمرتد في كل حال، وأنها يمكن أن تسقط أو تؤجّل إذا قامت ضرورة لإسقاطها أو تأجيلها. والضرورة هنا حالة الحرب وقرب هؤلاء المرتدين من المشركين وخوف الفتنة عليهم، ولعل عمر قاس هذا على ما جاء عن النبي ﷺ في قوله: "لا تقطع الأيادي في الغزو". وذلك خشية أن تلحق السارق الحميّة فيلحق بالعدو. وهناك احتمال آخر، وهو أن يكون رأي عمر أن النبي ﷺ حين قال: "من بدّل دينه فاقتلوه" قالها بوصفه

(1) راجع: محمد سليم العوّا، في أصول النظام الجنائي الإسلامي(دراسة مقارنة)، 2006م، ط الثالثة (طبعة مزيدة ومنقحة)، القاهرة : شركة نهضة مصر، ص 190-195.

(2) محمد بن صالح العثيمين، القول المفيد على كتاب التوحيد https://www.youtube.com ، ماذا قال الشيخ ابن عثيمين في عقوبة الردة؟، هل قتل المرتد من الحدود؟، 10/ 9/ 2019م (تمّ الاستماع إليه في 30/ 6/ 205م).

(3) العثيمين، القول المفيد، المرجع السابق.

إمامـاً للأمـة، ورئيسـاً للدولـة، أي أن هـذا قـرار مـن قـرارات السـلطة التنفيذيـة، وعمل من أعمال السياسة الشرعية، وليس فتوى وتبليغاً عـن الله، تلـزم بـه الأمـة في كل زمان ومكان وحال، فيكون قتل المرتد وكل من بدّل دينه من حق الإمام ومن اختصاصه وصلاحية سلطته، فإذا أمر بذلك نفّذ وإلا فلا"[1].

د- ومن الأحاديث العملية الدالة كذلك على أن عقوبة القتل للمرتد ليست لازمة وثابتة في كل حين؛ ما أخرجه البخاري ومسلم – واللفظ للبخاري- عن جابر بن عبد الله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: "جاء أعرابي إلى النبي ﷺ فبايعه علَى الإسْلَامِ، فجاء من الغد محموماً، فقال: أَقِلْنِي، فأبى- ثلاث مرار- قال [أيّ النبي ﷺ]: "المَدِينَةُ كَالكِيرِ، تَنْفِي خَبَثَهَا، ويَنْصَعُ طِيبُهَا"[2].

وواضح أنّه أراد من النبي ﷺ أن يأذن له في نقض بيعته عن الإسلام، أي يرتد، إذ النصّ واضح في المبايعة: "فبايعه على الإسلام"، وفي اليوم التالي مرض، فتشاءم من الإسلام أو المدينة، وطلب إقالته، أي فسخ عقد بيعة الإسلام، قال ابن حجر(ت: 852): "ظاهره أنه سأل الإقالة من الإسلام، وبه

(1) القرضاوي، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، 1432هـ - 2012م الطبعة الخامسة، القاهرة: مكتبة وهبة. ص 29 (الهامش 1).

(2) البخاري، صحيح البخاري، (مع فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تقديم وتحقيق وتعليق: عبد القادر شيبة الحمد)، 1421هـ- 2001م ، ط الأولى، د.م ،: د.ن، جـ4، كتاب فضائل المدينة، باب المدينة تنفي الخبث، الحديث رقم (1837)، ص116، ومسلم ، صحيح مسلم (مع شرح النووي)،1414هـ- 1994م، ط الثانية، د.م: مؤسسة قرطبة، جـ9، كتاب الحج، باب المدينة تنفي خبثها وتسمّى طابة وطيبة، الحديث رقم (1383)، ص 219.

جزم عياض"[1]. والشاهد في الحديث أن الرسول ﷺ لم يحدّد أيّة عقوبة على هذا الأعرابي، ولم يلتفت إليه بعد مغادرته، كأن يرسل في عَقِبه من يعيده إليه ليستتيبه، أو يقيم عليه عقوبة الردّة بالقتل، واكتفى بقوله: "المَدِينَةُ كَالكِيرِ، تَنْفِي خَبَثَهَا، ويَنْصَعُ طِيبُهَا"، مما يدل على أن مسألة الردّة"، ليست نمطًا واحداً، بل مجرّدة ومغلظة، وردّة الأعرابي هنا من جنس النوع الأول (الردة المجرّدة)، تلك التي لا تنبني عليها فتنة، ولا يُنال من عقيدة المجتمع ولا قيمه بسببها، ولا أنها تحمل سخرية أو استهزاء علني بأيّ من مقدّساته، ولذلك لم يُحدّد النبي ﷺ لها عقوبة من أيّ نوع، وهو أمر يُشكِل على من جزم بأن ليس للمرتد من عقوبة سوى القتل في كل حين، فاستشكل دلالة الحديث، وذهب إلى أن الإقالة إنما هي من الهجرة، وإلا لكان قتله على الردّة[2]، ولكن ذلك تكلّف مردود بصريح الحديث، وهو ما أكّد عليه ابن حجر والقاضي عياض – كما تقدّم- علاوة على أن الفقهاء المقرّين بعقوبة القتل للمرتّد حملوا الحديث على أنّه "إنما لم يُقِله النبي ﷺ بيعته، لأنه لا يجوز لمن أسلم أن يترك الإسلام.."[3]، وهذا في الواقع حجّة عليهم، إذ يتضمّن إقرارهم أن النبي ﷺ لم يُشِر سوى إلى رفضه الإقالة للرجل، وتعليقه على ذلك بتلك المقولة: "المَدِينَةُ كَالكِيرِ، تَنْفِي

(1) ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري(تقديم وتحقيق وتعليق: عبد القادر شيبة الحمد)، 1421هـ- 2001م ، ط الأولى، د.م ،: د.ن، جـ4، كتاب فضائل المدينة، باب المدينة تنفي الخبث، الحديث رقم (1837)، ص116.

(2) ابن حجر، فتح الباري، المصدر السابق، جـ 4، ص116.

(3) ابن حجر، فتح الباري، المصدر نفسه، جـ 4، ص116.

خَبَثَهَا، ويَنْصَعُ طِيبُهَا، "دون أيّة إشارة إلى معاقبته ماديّاً بشيء.

هـ- بتتبع الباحث سيرة الرسول ﷺ لم يجد لعقوبة الردّة بحدّ ذاتها حضوراً أو تطبيقاً في حياته ﷺ من هذه الناحية، رغم قيام موجباتها، بل إن سيرته العسكرية وجهاده القتالي لم تكن لتخرج عن هدف حماية بيضة الإسلام، أو درء الحرابة[1]، ذلك أنها لم تتعدَ "الردّة المجرّدة"، أما حين تضم إلى جانبها الإفساد في الأرض، أو الوقوع في القتل أو قطع الطريق أو ترويع لآمنين، أو استفزاز الضمير الجمعي للمجتمع بإهانة مقدّساته ومعتقداته وقيمه، فتلك عقوبة على ما يُصاحب الردة من جرائم، وليس على الردة بحد ذاتها.

وهنا للباحث أن يتساءل: ما معنى أن تخلو سيرة الرسول وسنته العملية من إقامة عقوبة الردة "القتل" رغم كل موجباتها، إلا ما كان من الصنف المقاتل، أو المفسد في الأرض، إلى جانب ردّته؟ ألا يؤكّد ذلك أن علّة المرتد هي الاستعلان، وإقلاق السكينة العامة، وإثارة الفتنة المجتمعية - بالتعبير المعاصر- وربما قاد ذلك إلى تشكيل جماعات مسلّحة، تسعى لفرض معتقدها على المجتمع كلّه بالقوّة والعنف، وقد تقود أحياناً إلى الانسلاخ من المجتمع ونظامه الاجتماعي والسياسي، والالتحاق بالمعسكر الآخر، أو الإفساد في

(1) انظر: البوطي، مرجع سابق، ص107-110، ومحمود بن زيد آل محمود، مجموعة الرسائل، مرجع سابق، ص 61-72، ومحمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، 1415هـ-1995م، د. ط، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 95-100.

الأرض وارتكاب موبقات أخرى، إلى جانب الردّة، بحيث استحق العقوبة على جرائمه الأخرى، وليس على ردّته بحدّ ذاتها.

ألا ترى أن الرسول ﷺ كان يمكنه أن يطبّق تلك العقوبة على أعتى المنافقين الذين نزل فيهم قرآن يتلى إلى يوم القيامة، وهو يعلم أشخاصهم وأعيانهم، بيد أنه لم يطبّق شيئاً من عقوبة الردة تلك عليهم، لردّتهم بحدّ ذاتها، بل قال لمن أراد القيام بذلك من راس النفاق في المدينة عبد الله بن أُبي : «لا، حتى لا يقول الناس إن محمداً يقتل أصحابه»[1].

وأكثر من ذلك فرغم ورود آيات الردة والمرتدين في مواضع عدّة في القرآن الكريم؛ فإننا لا نعثر على آية واحدة صرّحت، بل حتى أشارت إلى عقوبة الإعدام على المرتد، فهل يمكن أن لا يكون لذلك مدلول، خاصة أن الأمر يتصل في مآله بالعقيدة، والخروج من الملّة؟

ويلفت المهندس فاضل سليمان الأنظار في هذا السياق إلى قيامه بتتبع كل آيات الردّة في القرآن، البالغة – بحسب تتبعه- إحدى عشرة آية واستعرضها جميعاً فلم يجد في أيّ منها أدنى إشارة إلى عقوبة القتل للمرتد، جرّاء ردته بحدّ ذاتها، مع تأكيده على أن جميع تلك الآيات مدنية، باستثناء آيات سورة النحل

(1) البخاري عن جابر بن عبد الله، حديث (3518) ومسلم (2584) واللفظ للبخاري، وراجع ما قاله ابن تيمية في ذلك في مجموع الفتاوى، مرجع سابق (كتاب الإيمان)،جـ7 ص216-217 و242-243.

من (106-109) فمكيّة وحدها[1].

هل عقوبة القتل للمرتد إجماع؟

مما ينبغي التأكيد عليه أن مسألة الردّة رغم خطورتها ومركزيتها في الفكر الإسلامي؛ فليس أمر العقوبة فيها بالقتل من المسائل المحسومة فقهيًا، بل من مسائل الخلاف المعتبرة، رغم ما يتردّد أحيانًا في أجواء اللّدد الفقهي - قبل الخلاف مع الاتجاهات العلمانية- بأنها من المسائل الثابتة المحسومة، وكونها رأي الجمهور فإن هذا لا يعني إجماعًا، كما هو معلوم فقهيًا وأصوليًا. وها هو ذا الإمام أبو محمّد علي بن حزم الظاهري (ت:456هـ) يفصّل المسألة على نحو يكاد يكون شاملاً، متتبعًا الأقوال فيها من لدن كل طرف، حيث أفرد لها مساحة واسعة، من كتابه الشهير (المحلى) مبتدئًا بقوله:

"**مسألة**: المرتدين؟ قال أبو محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: كل من صح عنه أنه كان مسلما متبرئًا من كل دين - حاش دين الإسلام، ثم ثبت عنه أنه ارتد عن الإسلام، وخرج إلى دين كتابي، أو غير كتابي، أو إلى غير دين، فإن الناس اختلفوا في حكمه؟ فقالت طائفة: لا يستتاب - وقالت طائفة: يستتاب. وفرَّقت طائفة بين من أسرَّ ردته، وبين من أعلنها. وفرقت طائفة بين من ولد في الإسلام ثم ارتدّ، وبين من أسلم بعد كفره ثم ارتد ونحن ذاكرون -إن شاء الله تعالى- ما

(1) راجع: فاضل سليمان، شبهة 14، مناقشة قتل المرتد، https://www.youtube.com/watch?v، نشر بتاريخ 26/ 9/ 2020م (شوهد في 10/ 7/ 2021م).، وراجع ما ذكره محمد بن صالح العثيمين في تأييد هذا الاعتبار في: القول المفيد على كتاب التوحيد، مرجع سابق.

يسر الله تعالى لذكره"[1]. ثم راح يفصّل في ذلك على نحو مسهب. **قائلاً:**

"**فأما من قال:** لا يستتابون ، فانقسموا قسمين: **فقالت طائفة :** يقتل المرتد ، تاب أو لم يتب ، راجع الإسلام أو لم يراجع.

وقالت طائفة: إن بادر فتاب قبلت منه توبته، وسقط عنه القتل، وإن لم تظهر توبته أنفذ عليه القتل.

وأما من قال: يستتاب ، فإنهم انقسموا أقساما: فطائفة قالت: نستتيبه مرة فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: نستتيبه ثلاث مرات ، فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: نستتيبه شهراً، فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: نستتيبه ثلاثة أيام فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: نستتيبه مائة مرة ، فإن تاب وإلا قتلناه.

وطائفة قالت: يستتاب أبدا ، ولا يقتل.

فأما من فرق بين المسرّ والمعلن: فإن طائفة قالت: من أسرّ ردته قتلناه دون استتابة، ولم نقبل توبته، ومن أعلنها قبلنا توبته.

وطائفة قالت: إن أقر المسرّ وصدق النية قبلنا توبته، وإن لم يقر ولا صدق النية قتلناه ولم نقبل توبته. قال هؤلاء : وأما المعلن فتقبل توبته.

---

(1) أبو محمد علي بن حزم الظاهري، المحلى، د.ت، د.ط، بيروت: دار الفكر، جـ12، ص 109، مسألة رقم 2199.

وطائفة قالت: لا فرق بين المسرّ والمعلن في شيء من ذلك: فطائفة قبلت توبتهما معا، أقر المسر أو لم يقر.

وطائفة: لم تقبل توبة مسر ولا معلن؟ قال أبو محمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ: واختلفوا أيضا في الكافر الذمي ، أو الحربي يخرجان من كفر إلى كفر: فقالت طائفة: يتركان على ذلك ، ولا يمنعان منه.

وقالت طائفة: لا يتركان على ذلك أصلاً"[1].

وقال ابن حزم أيضاً: "وأما من قال : يستتاب أبدا دون قتل فلما روي عن أنس بن مالك: أن أبا موسى الأشعري قتل جحينة الكذاب، وأصحابه، قال أنس فقدمت على عمر بن الخطاب فقال: ما فعل جحينة ، وأصحابه؟ قال: فتغافلت عنه -ثلاث مرات-، فقلت: يا أمير المؤمنين، وهل كان سبيل إلا القتل؟ فقال عمر: لو أتيت بهم لعرضت عليهم الإسلام، فإن تابوا وإلا استودعتهم السجن.

وما روي من طريق عبد الرزاق عن معمر قال: أخبرني محمد بن عبد الرحمن بن عبد القاري عن أبيه، قال: قَدِم مجزأة بن ثور، أو شقيق بن ثور، على عمر، يبشره بفتح تستر فقال له عم هل كانت مغربة يخبرنا بها؟ قال : لا، إلا أن رجلاً من العرب ارتد فضربنا عنقه، قال عمر :ويحكم ، فهلا طينتم عليه باباً، وفتحتم له كوة، فأطعمتموه كل يوم منها رغيفا، وسقيتموه كوزا من

(1) ابن حزم، المحلّى، المصدر السابق،جـ12، ص 109 ، مسألة رقم 2199.

ماء ثلاثة أيام، ثم عرضتم عليه الإسلام في الثالثة، فلعله أن يرجع، اللهم لم أحضر، ولم آمر، ولم أعلم[1].

وردة مغلفة:

إذا انتهى بنا البحث إلى هذا الموضع منه؛ فتجدر الإشارة إلى أنه إذا كانت الردة إما مجردة، وإما مغلّظة- كما مرّ معنا- فإن ثمة ردّة ثالثة ظهرت في زماننا خاصة، وهي ما يسميها بعض الفقهاء والمفكّرين المعاصرين بالردة «المغلّفة»، ويعنون بها تلك «الردة الفكرية»، التي تظهر في صورة مقالات ودراسات وكتابات مختلفة، أو أنشطة ذات طابع فكري وثقافي ما، هدفها في الغالب النيل من الإسلام وقيمه وثوابته، ولكن من غير إعلان صريح ،ولا مجاهرة مستعلنة مستعلية، بل يعمدون إلى أسلوب مراوغ يُعلن في كثير من الأحيان رضاه بالإسلام وقبوله لأحكامه، ولكن مسلكه في الحقيقة يؤكّد غير ذلك إلى حدّ كبير. وهنا ليس أنسب من مقاومة هذا المسلك بالكشف والتبيين، ومقارعة الحجة بالحجة، والرأي بالرأي.

﴿لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖ﴾[الأنفال:42].

﴿بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞ﴾[الأنبياء:18].

﴿فَأَمَّا ٱلزَّبَدُ فَيَذۡهَبُ جُفَآءٗۖ وَأَمَّا مَا يَنفَعُ ٱلنَّاسَ فَيَمۡكُثُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾[الرعد:17][2].

(1) ابن حزم، المحلّى، نفسه، جـ12، ص 113 ، مسألة رقم 2199.

(2) القرضاوي، ملامح المجتمع المسلم، مرجع سابق، ص 44-46.

والحاصل أنك إذا دققت النظر فيما تقدم بشأن الجهاد والردة، وعلاقتهما بحرية التفكير والتعبير فلسوف تدرك مجدّداً أن النزاع حول مسألة الردة مرتبط إلى حد كبير بمفهومنا للجهاد القتالي؛ فإذا سلمنا مع جمهور الفقهاء بأن علة الجهاد القتالي هي حماية بيضة الإسلام، ودرء الحرابة؛ فإننا سنخلص إلى أن علّة المرتد هي الخروج عن النظام الإسلامي، على نحو من المجاهرة والاستعلان، وهو ما يتناقض مع القيود والضوابط التي تواضع عليها المجتمع، بوحي من الله في صورة شريعة (قانون)، وبما لا يتعارض مع حماية السلامة العامة حسب وصف المواثيق الدولية المعاصرة. وحين نجد فرداً أو جماعة لا تكتفي بأن تمارس حق التفكير في ذاتها، وإنما تجاهد في سبيل فرض حق التعبير عن آرائها، حتى لو قادت تعبيراتها تلك إلى خروج على منظومة الفلسفة الاجتماعية والثقافية للمجتمع؛ فإنها لا تتورع – في الغالب- أن تستقوي بأية قوّة عسكرية، أو عبر دعم مادي، أو معنوي، أو كليهما، وقد لا يتردد ذلك الفرد أو تلك الجماعة عن أن تستعين بأيّة قوّة خارجية، لتحقق لها حريّة التعبير في زعمها، ومعلوم أن أيّ تدخل من الخارج خارج الأطر الدستورية والشرعية؛ لا يخلو من أجندة خاصة غالبًا، يرمي إلى تحقيقها، متخذاً من ذلك التدخل، عبر تلك المجموعة أداة لتنفيذ أهدافه، وهنا يصبح طلب التعبير على ذلك النحو خروجا مسلّحاً حقيقة أو حكمًا، ومن ثمّ فلا يلام النظام السياسي في المجتمع إن هو عبّر في الدفاع عن مقدّساته ونظامه القيمي والسياسي بطريقته الخاصة.

طرفا نقيض:

إن هذا الأمر على وضوحه هنا فثمة شعور بوجود اتجاهين على طرفي نقيض: أحدهما: فئة متديّنة تعتقد بضرورة القضاء على الكفر والمتلبسين به على أي حال. ولربما لا تسلّم ابتداء أن علّة الجهاد القتالي في الإسلام إنما هي حماية بيضة الإسلام ودرء الحرابة على نحو ما تم مناقشته فيما تقدّم. وهذه الفئة بنت قناعاتها على قراءات فقهية ومدرسية خاصة ببعض الفقهاء في القديم أو الحديث، مع ردود أفعال لا تخلو من شطط، تجاه بعض مسلكيات العلمانيين، ومن وراءهم.

أما الفئة الأخرى التي لا يستبعد أن يثيرها بعض هذا التفصيل ففئة من غلاة العلمانية "اللادينية"، التي لا يروق لها إلا السمع والطاعة لآرائها وفهومها وقناعاتها، بحسبانها آراء العلم، وأحكام المنطق ولغة العصر والحداثة ومقتضى الموضوعية، وتعمل على "تكفير" خصومها بمنطقها الخاص، مع أن جوهر أفكارها لا يخرج في الغالب عن آراء الغرب وفهوماته وقناعاته، مع أن هذا الغرب ذاته لايُتيح الحرّية على إطلاقها- كما يتخيّل بعض هؤلاء- بل يضع لها حدوداً وقيوداً، ويُعاقب على من تعدّاها بعقوبات متعدّدة-كما سنرى لاحقاً-.

ومع ذلك فلا نشك أن لدى بعض هؤلاء إخلاصاً لوطنه، وصدقاً مع أمته، ولكنه أخطأ في استنتاجاته، لعوامل عدّة، منها بعض القراءات غير الدقيقة لأحكام الردّة في الإسلام، وأكبر من ذلك وقوعه ضحية الاضطراب الكبير في

المشاريع المتناقضة، أو تلك التي استندت إلى الدين و(فشلت)، بسبب جملة من العوامل والملابسات التي تركت انطباعاً خاطئاً، بأن الفشل يرجع إلى الدّين ذاته، على حين أن بعض تلك العوامل، كانت غير منسجمة في حقيقتها مع تعاليم الديّن، عند التحقيق، وأُخِذ الدِّين بجريرتها خطأ، مع أننا نؤكّد دائماً ضرورة الفصل بين المبدأ والممارسة، كما نردّد مقولات من جنس الفصل بين القانون والقاضي، فلئن أخطأ القاضي، أو زاغ عن ميزان العدل والشرع، بأيّ دافع؛ فلا ذنب للقانون في ذلك، كما لا ذنب للإسلام- من باب أولى- إن أسأ إليه، بعض المنتسبين إليه، أو أخفق -لأي سبب- في تجسيد سموّه وعدالته. وهنا نهمس في آذانهم جميعاً: بأنهم لن يجدوا نظاماً أوسع وأرحب وأرحم من الإسلام مع المخالفين له، بل إنه ليعدّ المرء المخلص الصادق الباحث عن الحقيقة في إطاره مجتهدا ناجياً عند ربه، وصاحب أجر في الصواب أو الخطأ. ولكنه كأي نظام سماوي أو وضعي لابد أن يضع من الضوابط والقيود ما يصون به حقوق مجتمعه من أيّ طارئ غريب، يسعى لتقويض معتقداتهم وقيمهم وثوابتهم. وليتذكروا أن أيّ محاولة ضد هذا المسار إنما هي سباحة معاكسة في وجه تيار جارف، يتناقض مع روح الأمة وقَدَرها، وهو دينها، أو بتعبيرهم المفضّل فإنّه يتعارض مع (الديموقراطية)، وأهم مقتضياتها النزول عند رأي أغلبية الشعب.

لن تصل إلى أهدافها كل المحاولات الرامية إلى فرض نموذج غربي غريب على المجتمعات الإسلامية، بل سيحكم عليها بالإخفاق، طال الزمن أم

قصـر، ودلائـل ذلـك كثيـرة، أينمـا اتجهـت، حسـبك منهـا مؤشـرات نتـائج الانتخابات الحرّة، على أيّ مستوى، رغم كل ما يجري من تشويه، للاتجاهات الإسلامية، ورغم إخفاق بعضها وتخبّطه في المسار السياسي، لا سيما حين يُشارك في العملية السياسية، تحت سقف العلمانية، أو قوى الفساد بعناوينها المختلفة. هذا مع الأخذ في الحسبان حجم التآمر المحلي والإقليمي والعالمي على هذا النموذج، ومدى(الإرهاب) الفكري، والقمع الفعلي الذي يواجهه، بكل ألوانه.

المبحث الرابع: حق التفكير والتعبير في الغرب: الحقيقة والوهم

تمهيد:

مع التأكيد على الحقيقة السابقة في استحالة قيام مجتمع إنساني، أيّـًا كان مستوى الحريّات فيه تقدّمًا ونموّاً، بلا ضوابط ومحدّدات لمساره الفكري والسياسي والثقافي والتربوي، خاصة حين يكون متعدّداً، أو إثنيـًا، ومع الاعتراف بأن الغرب كان حقق تقدّمًا لافتًا في هذا الباب؛ بيد أن من المستغرب أن يظل بعض مثقفينا يردّد بلا إدراك حصيف أن الغرب كان وسيظل قبلة الحُرّيات، ومهوى أفئدة المضطهدين على نحو من المبالغة المفرطة، والتقديس الفجّ، خاصة مع الخلط الذي يحدث بين ما استجدّ من التوسّع الملحوظ في مساحات الحريات الخاصة بمنح الشذوذ الجنسي، والانحدار الأخلاقي بصوره المتعددة- على سبيل المثال- وتزايد دعوات بعض الملحدين واللادينيين السلطات في بعض تلك المجتمعات للتراجع عن قوانين حظر التجديف بالأديان والمقدّسات، مع غضّ الطرف عمليـًا لبعض تلك السلطات عن تجديفات بعض الأصوات اللادينية والملحدة من جهة، وبين مساحة الحرّيات الفكرية والسياسية، للجميع من أبناء تلك المجتمعات والمقيمين فيها، من جهة أخرى. ولئن كان لبريق حماية الحرّيات الفكرية والسياسية أساس مقدّر في الغرب – على تفاوت نسبي بطبيعة الحال- قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر/ أيلول 2001م؛ فإن الأمر اختلف بعد تلك

الأحداث إلى حدّ بعيد؛ حيث كانت ذريعة حق الدفاع عن الأمن القومي للولايات المتحدة وحليفاتها الأوروبية- كما سنرى- وازداد التضييق أكثر، بعد طوفان الاقصى، أو أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023م، في غزّة بفلسطين، واندلاع ثورة طلبة الجامعات في الولايات المتحدة وأوروبا، مما شكّل انقلاباً كبيراً لديهم، في ملف الحقوق والحرّيات بمختلف تصنيفاتها.

ولا سيما مع تكرار حدوث أعمال مشابهة جزئياً في بعض تلك البلدان-من وراء ذلك الانقلاب الكبير في ملف الحقوق والحرّيات بمختلف تصنيفاتها.

ومما ينبغي التأكيد عليه في هذا السباق أن المجتمعات الغربية تختلف عن المجتمعات الإسلامية، من زاوية منظور الثبات والتغيّر ومعياريتهما، فإذا كانت المجتمعات الإسلامية، تعدّ جوانب أصول العقيدة الإسلامية، وأصول الدّين والأخلاق، وما يُعرف بالمعلوم من الدّين بالضرورة، ومقاصد الشريعة؛ مما لا يمكن أن يأتي عليه التغيير، بأي معنى من المعاني، تحت أيّ ظرف من الظروف؛ فإن المجتمعات الغربية غدت محكومة بالمعايير الذرائعية البراجماتية، بحيث تشكّل مقاييسها النموذجية الحاكمة، أو الـ "Paradigm"، ومن ثمّ لا غرابة أن نجد ما كان بالأمس مقدّساً، أو في مقام المقدّسات، بحيث لم يكن من المسموح المساس به، أو النيل منه، أو الطعن فيه؛ يغدو اليوم مدنّساً، أو قابلاً للتدنيس والتبخيس، بلا مؤاخذة من دستور أو قانون، أو عُرف مجتمعي، وبالمقابل ما كان بالأمس مدنّساً، أو مجرّماً، يمكن أن يغدو اليوم حقّاً طبيعياً مصوناً، ويأخذ حكم " المقدّس"، ولو من الناحية العملية، أي من حيث عدم

جواز الطعن فيه، أو في من يعتقده، أو يمارسه، ومن أبرز الشواهد على ذلك هنا، مسألة الشذوذ الجنسي، أو ما يحلو لهم وصفه، بـ المثلية الجنسية"، فمن المفارقات أن ثمّة مطالبات متزايدة في عدد من المجتمعات الأوروبية وغير الأوروبية- كما سبقت الإشارة إلى ذلك فيما سبق- بقمع وتجريم كل صوت ينتقد ظاهرة الشذوذ الجنسي، وشرعنته وتطبيعه. وهنا يبدو وجه المفارقة، إذ في الوقت الذي تزداد فيه المطالبة بنزع كل قيد عن انتقاد الأديان والمقدّسات وإلغاء النصوص التي تحضر التجديف؛ فإن ظواهر الانحراف الأخلاقي إلى حدّ عدّ زواج الشاذين ببعضهم، زواجاً قانونياً، معمّداً من المحاكم الرسمية، كما في الولايات المتحدة، وبعض البدان الأوروبية؛ دون جواز الاعتراض عليه، أو التشكيك فيه، إذ إن ذلك يصبح اعتراضاً على القانون، وتشكيكاً فيه، وفي حريّة الاختيار الشخصي! بل تقوم قيامة الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وبريطانيا في وجه الرئيس الرئيس الأوغندي يويري موسيفيني، حين أقرّ قانوناً صادق عليه البرلمان، مناهضاً لمثليي الجنس والمتحولين جنسياً، وينص على فرض عقوبات شديدة على العلاقات المثلية أو "الترويج" للمثلية، وفي وجه التدخل في الشأن الداخلي اليوغندي خاطب الرئيس موسفيني أمريكا والغرب قائلاً: إنه " لا أحد سيجعلنا نتراجع" عن تطبيق قانون مكافحة المثلية الجنسية، وذلك ردّاً على تهديد دول غربية بفرض عقوبات على كمبالا لإقرارها القانون. وندّد بالقانون الرئيس الأميركي جو بايدن، عادّاً أنّه يشكّل انتهاكاً خطيراً لحقوق الإنسان، وملوّحاً بقطع المساعدات والاستثمارات عن البلد الواقع في

شرق إفريقيا[1].

ولأن العالم غدا غابة كبيرة يحكمها كبار المتوحّشين، المصنّفين على الكائنات البشرية؛ فإن كل تلك الهالة والضجّة ضدّ موسفيني وغيره من أسوياء بني الإنسان؛ خرست تمامًا، حين أعلن رئيس أكبر دولة " استعمارية" معاصرة في العالم، أي الرئيس الأمريكي المترشّح – حينذاك- لفترة رئاسية ثانية: أرنولد ترامب، في حملته الانتخابية في سنة 2024م، أنه لن يسمح بظاهرة المثليين والمتحوّلين جنسيًا، أن تستمر في الولايا المتحدة الأمريكية، وأنه مع تحصين العائلة الإنسانية الطبيعية، وبناء أسرة سويّة!

وهذا بجملته إن دلّ على شيء فإنما يدل على أن حديثنا عن سقف الحدود والحرّيات، في كل المجتمعات يظل في الإطار النسبي يدو، كما أكّدنا على ذلك غير مرّة، وذلك بيت القصيد في الموضوع، حيث إن المجتمعات جميعًا، ومنها المجتمعات الغربية – بلا استثناء- لا تزال تقدّم حرّية محكومة بعدد من القيود، اتسعت قائمة هذه القيود أو ضاقت، ثبتت أو تغيّرت، وهو ما يأتي على نقض دعوى بعض اللادينيين، وبعض الملحدين والعلمانيين، سواء في مجتمعاتنا العربية والإسلامية، أم ممن انتقل إلى المجتمعات الغربية والأوروبية، من الذين يطلقون جملاً وعبارات مرسلة، بلا إدراك كافٍ، من مثل إن المجتمعات الغربية

(1) قناة روسيا اليوم (بالعربي)-https://arabic.rt.com/world/1465890 ، الرئيس الاوغندي مخاطبًا الغرب: لا أحد سيجعلنا نتراجع عن قانون مكافحة المثلية الجنسية. .القضية خطيرة، 1/ 6/ 2023م (شوهد في 31/ 10/ 2023م).

مفتوحة، على كل شيء، والحرّيات فيها مكفولة لكل أحد، بلا أيّة قيود أو ضوابط، وحرّية التفكير والتعبير، بالخصوص لا سقف لها، وليس بإمكان أيّة شخصية، أو جماعة، أو حكومة، أو قانون، أن يحدّ من سقف الحريات هنالك!

وإذا كنا قد أشرنا إلى أنّ المتغيّر الأكبر الذي طرأ على ملّف الحقوق والحرّيات في الغرب، جاء بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر سنة 2001م؛ فإن العديد من النصوص والوقائع التي سنأتي على ذكرها توّاً تسبق أحداث سبتمبر؛ إلا أن القيود على حركة الحرّيات ازدادت أضعافاً مضاعفة بعد ذلك، تحت ذرائع شتّى، كما شهدت وتشهد تدهوراً مستمراً، بين حين وآخر، بعد ذلك، خاصة حين تبرز أحداث كبيرة، تتعارض مع المصالح الغربية، وذلك من مثل قيام حركة حماس الفلسطينية في 7/ 10/ 2023م، بمهاجمة قوات الكيان الصهيوني التي تحاصرها في غلاف غزة، فتوحّش الكيان الصهيوني في الردّ عليها، ولكنه ركّز ذلك على المدنيين، وفي مقدّمتهم الأطفال والنساء، وكل المنشآت المدنية، فدمّر غزة على رؤوس ساكنيها، وظل يسحقها على مدى هاهذا يقترب من السنتين، وبدلاً من أن يثبت الغرب ولو جزءاً دعاويه في الوقوف الجاد الفعلي، مع الحقوق والحريات لكل من يستحقها؛ قدّم أسوأ نموذج في ذلك، ولا سيما في بدايات مرحلة الإبادة، حين قام بكل أنواع الدعم والتضامن مع الصهاينة، في الوقت الذي عدّ حركة حماس وكل من يبدي تعاطفاً مع الفلسطينيين الابرياء المدنيين إرهابيـًا، يستحق كل ذلك التوحش والإبادة الصهيونية، وانعكس ذلك على قوانينه الداخلة وتشريعاته، لفترة

طويلة، ناهيك عن استمراره في سياساته الخارجية ذات المعايير المزدوجة من الأساس، وإن حاول بعد مرور أكثر من سنة ونصف، أن يتظاهر بتراجعه النسبي عن ذلك، وإن ظل ذلك في إطار الأقوال والتصريحات الإعلامية غالباً.

وإليك الآن الشواهد التالية:

أولاً: حوادث غربية متفرّقة تجاه حرّية التفكير والتعبير:

1- تسييس الفكر وصهينته: روبرت فيسك وناعوم تشومسكي وروجيه جارودي في مقدّمة المستهدَفِين:

في أمريكا تم منع عرض مجموعة من الأفلام الوثائقية التي قام بإعدادها الصحفي البريطاني البارز (**روبرت فيسك**)، لأنها أثارت غضب اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة ، الذي هدّد شبكة التلفزيون بسحب الإعلانات منها. أما إذا سألت عن سرّ هذا الغضب فيأتيك الجواب أن مجموعة تلك الأفلام كان عنوانها (**جذور غضب المسلمين**)، حيث اتهمت إسرائيل بأنها السبب الرئيس وراء نقمة المسلمين على الغرب . ولاحظ أن (فيسك) حاصل على جائزة الصحافة البريطانية لعام 1995م كأحسن صحفي بريطاني قادر على عرض الأخبار السياسية الدولية وتحليلها.

أمّا رئيس مجلس النواب الأمريكي السابق (**نيوت جنجريتش**) فقام بفصل مؤرخة تعمل بالمجلس، حين علم أنها سبق أن قالت:" وجهة نظر النازيين بصرف النظر عن عدم شعبيتها لا تزال وجهة نظر ، ولا تأخذ حقها في التعبير".

وفي عام 1986م لم يستطع المؤلف (**جورج جيلبرت**) أن يجد ناشرا ليعيد طباعة كتابه (**الانتحار الجنسي**)، على الرغم من أن كُتب جيلبرت المنشورة في أوائل الثمانينات تصدَّرت قوائم المبيعات العالمية. والسبب في إعراض الناشرين هو الاحتجاج الصاخب الذي قامت به رائدات حركة تحرير المرأة ضدّه ، لأن " اختلافات الرجل عن المرأة لا ينبغي حتى أن تدرس" حسب تعبير إحداهن في مقابلة عرضت على شبكة A B C الأمريكية.

أما الممثلة البريطانية الشهيرة (**فانيسا ريد جريف**) فلم يسمح لها بأداء دورها في مسرحية كوميدية بريطانية أثناء عرضها في الولايات المتحدة بسبب تصريحاتها المعادية للتدخل الأمريكي ضدّ العراق في حرب الخليج . الجدير ذكره أن أعمال (جريف) كثيرا ما تتعرض للمقاطعة أو الإلغاء من العرض في الولايات المتحدة بسبب آرائها المعادية للصهيونية وسياسات إسرائيل.

ليس ذلك فحسب؛ بل إن كاتبا بحجم (**نعوم تشومسكي**) الذي حصل كتابه (**الهيمنة أم البقاء : سعي أمريكا للسيطرة العالمية**) على أكثر الكتب مبيعا عام 2002م، وتصفه بعض الصحف الأمريكية كصحيفة (النيويورك تايمز) بأنه يمكن اعتباره أهم مفكّر في العالم اليوم، هذا الكاتب وبهذا المستوى قلّما تتجرأ شبكات التلفزة الأمريكية على استضافته، بسبب آرائه الجريئة، التي عادة ما تزعج القادة والساسة الأمريكيين والصهاينة على حد سواء . وقد حدث له في سنة 1972م، أن أوقف توزيع الكتاب، بعد طباعته، وتم سحبه من السوق

وإتلافه، بعد أن اطلع بعض أعضاء مجلس إدارة الشركة المالكة على محتوى الكتاب، الذي لم يرق له.

تضيق أمريكا أم الحرّيات بأصوات كثير من الأحرار من إعلاميين ومفكّرين أمريكان وغير أمريكان، وخاصة من العرب والمسلمين، ولعلّ من أشهر هؤلاء الأخيرين: تلك الأصوات المحظور دخولها أمريكيًا في العقود الأخيرة أمثال: أحمد ديدات ويوسف القرضاوي- رحمهما الله- ويوسف إسلام وطارق السويدان – ناهيك عن آلاف غيرهم -! رغم كونهم من أكثر الأصوات وسطية ودعوة للتسامح ونبذ العنف ورفض التحريض على الكراهية، في مقابل دعوتهم للتعايش بين الأمم والحضارات، لكن لعل مشكلتهم الجوهرية مع الإدارة الأمريكية واللوبي الصهيوني هي الأصالة في الفكر، مع مجاهرتهم بالعداء المطلق للهيمنة الصهيونية والاحتلال لفلسطين.

وفي سويسرا قامت مقاطعة (دي تور) بمنع كتاب (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية) لـ(روجيه جارودي) من التداول، وحكمت محكمة على ناشر عرض الكتاب بالسجن أربعة أشهر، لاحتواء الكتاب تشكيكًا في حادثة المحرقة (الهولوكست) بحق اليهود في أوروبا في الحرب العالمية الثانية.

أما في فرنسا فيقر مجلس الشعب الفرنسي قانون فابيوس – جيسو في عام 1990م الذي يحظر مجرّد مناقشة حقيقة وقوع الهولوكست في الحرب العالمية الثانية. وقد عوقب المفكر الفرنسي الشهير روجيه جارودي (ت: 2012م) في

سنة 1998م بسبب كتاب (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية)، وحكم عليه بغرامة (20) ألف دولار .

كان كل جريرة جارودي أنه لم يمض في مسار التقديس الأعمى لـ" السامية" بالمفهوم الصهيوني، والتسليم الكامل بالرواية الصهيونية عن مايسمّى المحرقة (الهولوكست)، تلك التي تعرّض لها اليهود في بعض دول أوروبا، إبّان الحرب العالمية الثانية، وعدم سماح الدول الأوروبية بعد ذلك، حتى بالتشكيك، أو الدعوة لمراجعة بعض التفاصيل والأرقام في المحرقة.

ولكون مسألة الهولوكست ومعاداة السامية أو ما يُعرف بـ(anti Semitic) في الذهنية الغربية وخاصة في دول مثل فرنسا مسألة مركزية، ذات حساسية خاصة فقد بدأت حكاية جارودي في الصدام مع (السامية) والاتهام بمعاداتها، بعد أن أصدر بياناً بعنوان(معنى العدوان الإسرائيلي بعد مجازر لبنان) نشره في صحيفة (لوموند الفرنسية) في العدد 17 سنة 1982م، وذلك عقب ارتكاب الصهاينة مجازر صبرا وشاتيلا، وكانت تلك هي شرارة الحرب على الرجل وإعلان المؤسسات الصهيونية والإعلامية مقاطعته، فبعد أن كان ضيفاً دائما على المحطات الإذاعية والمتلفزة وأعمدة الصحف، صار محارباً مقاطعاً، غير مسموح له بنشر أي مادة أو موضوع، هذا ناهيك عما أثاره كتابه الشهير (الأساطير المؤسسة لدولة إسرائيل) الصادر في طبعته الأولى عام 1998م من ضجة- كما تقدّم- حوكم الرجل بسببها، وصدر بحقه حكم بالسجن سنة مع وقف التنفيذ، بتهمة التشكيك في أرقام المحرقة الصهيونية (الهولكوست) في

غرف الغاز على أيدي النازيين في أوروبا[1]. ولاحِظ أنه شكك في حقيقة الأرقام ودقتها فقط!

يقول جارودي في مقدّمة كتابه (الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية):

"بعد ما يربو على نصف قرن، صدرت خلاله مؤلّفاتي عن كبريات دور النشر الفرنسية، أجد نفسي مضطراً اليوم لأن أصدر هذا الكتاب على نفقتي الخاصة، ذلك لأنني منذ عام 1982 أقدمت على انتهاك حرمة أحد المقدسات، ألا وهو انتقاد السياسة الإسرائيلية، وهي الحرمة التي سيحميها من الآن فصاعداً قانون جيسو- فابيو الجائر، الصادر في 13 يوليو/ تمّوز 1990م، والذي يعيد إلى فرنسا" جريمة الرأي" التي سادت عصر الإمبراطورية الثانية، وبذلك يتوارى ضعف الحجة وراء قانون جمعي. وهذا هو السبب الذي دفع تلك المكتبات، التي تعي جيداً كيف تحافظ على مصالحها، أن تصدر تعليماتها إلى "دار نشر سافوار"، لكي تتراجع بعدما كانت كانت قد قبلت دفعة مقدّمة، لطبع هذا الكتاب. وهذا هو نفسه ما كان يحدث من قبل في عصور سابقة في أماكن أخرى غير فرنسا، حيث ساد الرأي الواحد والإرهاب الفكري"[2].

ويقول في موضع آخر: "كان من الضروري إذن المبالغة في أعداد الضحايا،

(1) ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، https://ar.wikipedia.org/wiki ، روجيه غارودي (شوهد في 19/ 7/ 2018م).

(2) روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية(تقديم : محمد حسنين هيكل- ترجمة: محمد هشام)،1422هـ-2002م، القاهرة: دار الشروق، ص 14(مقدمة الطبعة الفرنسية).

فعلى سبيل المثال كانت العبارة المكتوبة على اللوحة التذكارية الموضوعة على معسكر أوشفيتس حتى عام 1994 هي "أربعة ملايين من الضحايا"، أما اللوحة الجديدة الموجودة حاليـاً فقد كُتب عليها" مليون ونصف المليون تقريباً"، كما كان من الضروري تمشياً مع خرافة الملايين الستة من الضحايا، أن تصبح الإنسانية جمعاء شريكة فيما يسمّى" أكبر عملية إبادة في التاريخ"، وأن ننسى تماماً ضحايا الإبادة الآخرين، ومنهم مثلاً 60 مليوناً من الهنود الحمر في أمريكا، و100 مليون من الزنوج(قتل 10 زنوج مقابل كل أسير بيع كعبد)، وأن ننسى كذلك هيروشيما وناجازاكي، والقتلى خلال الحرب العالمية الثانية البالغ عددهم نحو 50 مليوناً، من بينهم 17 مليوناً من السلافيين، وكأن الهتلرية لم تكن سوى مذبحة واسعة للقضاء على اليهود، وليست جريمة في حق الإنسانية بأسرها. فهل نوصم بأننا معادون للسامية لمجرّد أن نقول إن اليهود كانوا يتعرّضون للضرب المبرّح بلا رحمة، ولكنهم لم يكونوا وحدهم الذين يلقون هذا المصير، بدعوى أن التليفزيون لا يتحدث إلا عن هؤلاء الضحايا، ولا يذكر شيئاً عن الضحايا الآخرين؟

ولكي تكتمل عملية التعمية والتمويه كان من الضروري استخدام كلمة ذات مدلول لاهوتي مثل " الهولوكست" لإضفاء طابع التضحية على المذابح الحقيقية، وإدخالها بشكل أو بآخر في صميم المشيئة الإلهية، شأنها شأن عملية صلب المسيح"[1].

(1) المرجع السابق، ص 19-20.

الواقع أن الموقف الفرنسي من حريّة التعبير في غاية المفارقة والازدواج، ليس في شأن الهولوكست فحسب بل في مبدأ حريّة التعبير بوجه عام، خاصة في العقود الأخيرة، حيث تزداد مساحة التضييق أمام الأقلية المسلمة على نحو لافت. ولعل أسوأ عهد شهدته فرنسا بهذا الشأن هو عهد الرئيس ماكرون الذي تولّى مقاليد الحكم في 2017م، وشهدت الحقوق والحرّيات تجاه المسلمين خاصة تراجعاً غير مسبوق.

2- حريّة الإعلام الغربي المسيَّس: الأسطورة التي تعرّيها الحروب:

أما حرية الإعلام الغربي ومهنيته فقد تعرّى ذلك في محطات عديدة، وأهمها محطة الحروب، سواء تلك التي تخوضها الدول الغربية منفردة أم مجتمعة، أم تنحاز فيها إلى أحد الأطراف، ولا سيما حروب الولايات المتحدة الأمريكية، أو وكلائها، ولعل من آخر هذه المحطات تعرية لشعارات حرّية الإعلام ومهنيته مايلي:

أ- نموذج شبكة الجزيرة ومصير بعض إعلاميها في الحرب على أفغانستان والعراق وفلسطين:

رغم حداثة عمر شبكة الجزيرة القطرية نسبيا(أعلنت بدء انطلاقتها في 1996م)؛ فإن سجلها في هذا الملف حافل بالمآسي، ولعلّ بداياته كانت في أفغانستان في سنة2001م، في حرب الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك البلد، بتهمة ملاحقة تنظيم القاعدة وحركة طالبان، حيث قُصِف مكتب القناة في

أكتوبر/ تشرين الأول 2001م، قبل ساعات من دخول قوات التحالف إليها، وكان مراسل القناة الوحيد في أفغانستان هو الصحفي الشهير (**تيسير علّوني**)، وسلّم الله حياته من الموت، إذ لم يكن في المكتب أثناء القصف، على ما يبدو، لكنه لم يسلم من الاعتقال بعد ذلك، في مدريد بأسبانيا، في شهر سبتمبر/ أيلول 2003م، على خلفية إجرائه لقاء صحفيًا في أفغانستان، مع زعيم تنظيم القاعدة – حينذاك– أسامة بن لادن، وُصِف بأنه سوء استخدام لمهنته كصحفي، ومع أنّه خرج من السجن، لأسباب صحيّة، بعد نحو شهر من اعتقاله، لكنه حُكِم عليه لاحقًا، في 26سبتمبر/ أيلول 2005م، من قبل المحكمة الأسبانية بالسجن لمدّة 7 سنوات، بتهمة التعاون مع خلايا إرهابية، وإجراء المقابلات والاتصال بتنظيم القاعدة، وتمّ تنفيذ الحكم عليه فعليًا، حيث لم يطلق سراحه إلا في شهر مارس/ آذار2012م.

وكان لمصوّر قناة الجزيرة في أفغانستان في تلك المرحلة (**سامي الحاج**) نصيبه الوافر من السجن والتعذيب المفرط، في سجن جوانتنامو، سيء السمعة، لمدّة زهاء 6 سنوات ونصف، بعد أن نمّ اعتقاله من قبل الأجهزة الأمنية في باكستان، في 26سبتمبر/ أيلول 2005م، وتمّ تسليمه للأجهزة الأمنية الأمريكية في افغانستان.

وفي السجل الإعلامي لشبكة الجزيرة في الحروب أيضًا، تمّ قصف مقرّ القناة في كابول، في 8/ 4/ 2003م، وقُتِل فيه الصحفي(طارق أيّوب)، وإصابة المصوّر التابع للقناة زهير الحاج بجراح.

وقد كشفت صحيفة (ديلي ميرور) البريطانية، عبر تأكيد رئيس تحريرها المشارك (**كيفين ماغواير**) من أن لدى صحيفته محاضر موثقة تكشف أن الرئيس الأمريكي – حينذاك–(جورج بوش) الابن، أبلغ رئيس وزراء بريطانيا– حينذاك– (توني بلير) في 16 إبريل/ نيسان 2004م خطة قصف قناة الجزيرة. وحين تزايدت المطالبة بكشف الحقيقة أُوعِز إلى النائب العام البريطاني بإصدار قرار يمنع الكشف عن الوثيقة أو نشرها، وقيل إن بلير رفض ذلك منذ البداية[1].

في سياق الاستهداف الحربي الغربي للإعلاميين لا يغيب عن البال كذلك القتل المتعمّد من قبل قوّات الكيان الصهيوني في 11/ 5/ 2022م للصحفيّة الفلسطينية شيرين أبو عاقلة، أثناء تغطيتها لاقتحام الصهاينة لمخيم جنين.

وفي 5/ 5/ 2024م قرّرت حكومة الكيان الصهيوني بالإجماع، برئاسة بنيامين نتينياهو؛ إغلاق مكتب قناة الجزيرة، في الأراضي المحتلة، على خلفية تغطيتها المتفرّدة – بشهادة كثير من المراقبين– لمجريات العدوان الصهيوني، وحرب الإبادة، على قطاع غزّة، بالخصوص، منذ 7/ 10/ 2023م.

ب- الحرب الروسية الأوكرانية: فرادة الرجل الأبيض:

اندلعت الحرب الروسية في 24/ 2/ 2022م، بعد أن تواطأت تصريحات كبار سياسييها وإعلاميها، بالانحياز المتطرّف الأعمى لأوكرانيا، من منطلق

(1) راجع بعض تفاصيل ذلك في: الجزيرة نت/http://www.aljazeera.net/portal !!(شوهد في 14/ 1/ 2017م).

ديني وعرقي عنصري صريح، وليس إنسانيًا – كما كان يُتوقّع- وجاء ذلك في صورة مواقف عملية في وجه المهاجرين وبالأخص الأفارقة الفارّين من جحيم الحرب في أوكرانيا، وبربرية الجيش الروسي، إلى البلدان المجاورة مثل بولندا والمجر وسلوفاكيا ومولدوفا ورومانيا، على حين تمّ السماح فقط للفارين الأوكرانيين الأصليين، وجاءت تصريحات مباشرة على ألسنة كبار الساسة الأوروبيين، كرئيس وزراء بلغاريا كيريل بيتكوف الذي قال في تصريح متلفز:

"اللاجئون الأوكرانيون ليسوا من اللاجئين الذين اعتدنا عليهم، لذلك سنرحّب بهم، هؤلاء أوربيون، أذكياء ومتعلّمون، ولا يملكون ماضيًا غامضًا كأن يكونوا إرهابيين"، وما قاله الناطق مسؤول بولندي رفيع المستوى في بث مباشر على إحدى القنوات، في معرض الزهو من كون بلاده لم تستقبل أي مهاجر من المسلمين، لكنه تباهي – في الوقت ذاته- بأن بلاده فتحت مصاريعها للمهاجرين الأوكرانيين وحدهم، واستقبلت مليونين منهم، وحين قالت له مقدّمة البرنامج إن هذا جعل جون كلود رئيس المفوضية يتهمك بالعنصري؛ أجاب:" لا أهتم، فلأكن شعبوياً، أو شوفينيًا، أو عنصريًا، لا يعنيني، أنا يعنيني عائلتي ووطني فقط" ، وكذا عندما ذهبت سامانثا باور التي كانت قبل ذلك سفيرة أميركا في الأمم المتحدة، لتوزيع المعونات الأميركية على اللاجئين الأوكرانيين، الذين فروا من جحيم العدوان الروسي إلى الحدود البولندية قالت:" إنهم يشبهوننا، وهذا ما يسبب لنا صدمة، فالحرب لم تعد تستهدف الشعوب البعيدة الفقيرة" ! وباور هذه هي ذاتها التي كان بمقدورها أن تفعل

شيئًا في وجه الجرائم التي صبّت – ولا تزال–علي اليمنيين والسوريين والفلسطينيين وأهل ميانمار، لكنها لاذت بالنفاق، في صورة الصمت!

وهكذا قال إعلاميون غربيون مرموقون مثل مراسل شبكة CBSالأمريكية شارلي داجاتا(Charlie D'Agata) ، في 27/ 2/ 2022م: "إن هذا المكان ليس العراق ولا أفغانستان اللذين شهدا صراعات على مدار عقود. هذا بلد متحضر نسبيًّا، وأوروبي نسبيًّا، ولن تتوقع أو تتمنى أن يحدث شيء كهذا فيه"، وكذا قالت مراسلة NBCا لأميركية **كيلي كوبيلا** (Kelly Cobıella) في 27/ 2/ 2022م: "بصراحة، هؤلاء (الأوكران) ليسوا لاجئين من سوريا، هؤلاء لاجئون من أوكرانيا ... إنهم مسيحيون، إنهم بيض، إنهم متشابهون للغاية" كما تضمنت برامج تابعة لقناة BFM الفرنسية اليمينية خطاباً عنصرياً مثل قولها: "فنحن لا نتحدث عن سوريين، يهربون من قصف نظامهم المدعوم من بوتين، بل نتحدث عن أوروبيين يقودون سيارات كسياراتنا". وحتى مراسل قناة الجزيرة (الإنجليزية) بيتر دوبي (Peter Dobbie) علّق على في 27/ 2/ / 20220م كذلك على مشهد تزاحم الأوكرانيين للركوب في قطار هربًا من الحرب، بقوله: انظروا إلى صورة لباس هؤلاء، إنهم ينتمون إلى الطبقة الوسطى المرفهة؛ فهم ليسوا لاجئين يحاولون الهرب من بلدانهم في الشرق الأوسط أو شمال أفريقيا، بل يبدون مثل أي عائلة أوروبية تعيش في الجوار". وفي التلغراف البريطانية كتب دانيال هانان "Daniel Hannan قائلًا :"إنهم يشبهوننا، وهذا ما يجعل المسألة صادمة. أوكرانيا بلد أوروبي يشاهد أهله

نتفليكس، ولديهم حسابات على إنستغرام، و يصوّتون في الانتخابات، ولديهم صحافة حرة. الحرب لم تعد تحدث في المجتمعات الفقيرة المعزولة، بل قد تحدث لأي أحد".. وذلك كان محل استهجان جمعية الصحفيين العرب والشرق الأوسط بالخصوص.

وإنما قدّمنا الشواهد الأخيرة التي أفرزتها الحرب الروسية الأوكرانية؛ لأنها حديثة، وتمثّل آخر ما توصّلت إليه التوجهات الغربية الفعلية في هذا المجال، رغم الأسطوانة المملة "المشروخة" عن حرّية الإعلام ومهنيته، ورفع العقيرة تجاه الإعلام في الدول غير الغربية، لابتزازها، أو مزيد من تركيعها، أو إخضاعها بالمطلق –ربما– للمشروع الاستعماري الغربي، بثوبه الثقافي والفكري الجديدين.

ج- الحرب على غزّة: طوفان الأقصى وانتفاضة الإعلام الغربي الحرّ:

أما ثالثة الأثافي فتعرّي السياسات الإعلامية الغربية في الحرب الصهيونية على فلسطين وقطاع غزّة خاصة، على مدى الحروب التي يخوضها الصهاينة، لمدّة تجاوزت 70 سنة، على أرض فلسطين، وآخرها ما عُرِف بطوفان الأقصى الذي قامت به المقاومة الفلسطينية، يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023م، في قطاع غزّة، حيث أفلست حرّية التعبير الغربي في المجال الإعلامي، أكثر من ذي قبل، ولاسيما في ظل ارتفاع أعداد الشهداء من الصحفيين (ذكوراً وإناثاً) في القطاع إلى 143، حتى تاريخ 13/ 5/ 2024م– زمن تحرير هذا

الكتاب-. وسأقتصر هنا على نموذجين أحدهما فردي والآخر شهادة جماعية إعلامية غربية على حقيقة الازدواج في الموقف، **وذلك على النحو التالي:**

- **النموذج الفردي:** القناة الفرنسية الخامسة (تي في 5 موند) ومذيعها محمد قاسي: قامت القناة الفرنسية الخامسة (تي في 5 موند) الناطقة بالفرنسية، بإجراء مقابلة صحفية مع المتحدّث باسم الجيش الإسرائيلي أوليفييه رافوفيتش، حول الحرب في غزّة، لكنها اتخذت إجراءً عقابيًا تجاه مذيعها محمّد قاسي الفرنسي الجنسية، ذي الأصول الجزائرية، على خلفية أسئلة له عن غزة، أحرج فيها المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي أوليفييه رافوفيتش، بعد أن حاصره قاسي بأسئلة عن مستشفى الشفاء في غزةّ، الذي اقتحمه الاحتلال الصهيوني، وعبث بمحتوياته، وحطّم بعض أجهزته، واختطف العديد من النازحين فيه، هروبًا من الغارات الصهيونية، ومن المرضى والطاقم الطبي والإداري، ليرد عليه المتحدث باسم قوّات الاحتلال غاضبًا من الأسئلة قائلًا: "اسمع أنت تعرف حماس هل رأيت ماذا فعلوا؟ لقد ذبحوا الأطفال ونزعوا أحشاء النساء وأحرقوا البشر والمنازل، هل تعتقد أنهم يتصرفون وفقًا للقانون الدولي؟ ووفقًا للعدالة واحترام حقوق الإنسان"؟

فرد عليه قاسي بالقول: "إذًا أنتم تتصرفون مثل حماس، وهذا ما أخبرتنا به هذا المساء"، فرد عليه المتحدث قائلًا: "وأنت الآن لا تتعامل معي بصفتك صحافيًا، بل سياسيًا، أطلب منك مزيدًا من الاحترام من فضلك، أنت هنا تهاجم "الدولة الإسرائيلية"!

ولم تكد تنتهي المقابلة حتى أصدرت إدارة القناة الفرنسية بيانًا قالت فيه: "في نهاية المقابلة التي أجراها مقدِّم الحلقة محمد قاسي، لم يتم احترام القواعد الصحافية المطبقة على أي مقابلة، وقد أدى ذلك إلى إعطاء انطباع، في السؤال الأخير، بأن أساليب عمل الجيش الإسرائيلي تعادل إستراتيجيات حركة حماس، وهي منظمة تعتبرها العديد من الدول إرهابية"- حسب تعبير بيان القناة-.

وأضاف البيان: "سوف نتخذ جميع التدابير اللازمة لضمان استمرار تغطيتنا المتوازنة في سياق التوتر الكبير"[1].

وتعرّض محمد قاسي لهجوم حاد من مناصري الكيان الصهيوني في فرنسا، إثر انتهاء المقابلة التي بثتها القناة الفرنسية، في مقابل تعاطف واسع، ظهر كلّه على وسائل التواصل الاجتماعي[2].

- **النموذج الجماعي:** انتفاضة إعلامية غربية ضدّ السياسات الإعلامية الأمريكية والغربية: في 10/ 11/ 2023م وقّع أكثر من 750 صحفيًا، من عشرات المؤسسات الإعلامية، على رسالة مفتوحة تدين قتل الكيان الصهيوني للصحفيين في غزة، وتنتقد تغطية الإعلام الغربي للحرب- وذلك بحسب

(1) انظر: العربي ا-https://www.alaraby.com/news/%D8%A3%D8%AD%D8%B1%D8%AC، أحرج متحدّثًا باسم جيش الاحتلال.. قناة فرنسية تنتقد مذيعها من أصل جزائري، 22/ 11/ 2023م (شوهد 23/ 11/ 2023م).

(2) العربي، المرجع السابق.

صحيفة واشنطن بوست-.

وجاء في الرسالة: إن غُرف الأخبار (وسائل الإعلام الغربية) مسؤولة عن الخطاب غير الإنساني، الذي خدم التطهير العرقي للفلسطينيين، مؤكّدة أنه يجب على الصحفيين استخدام كلمات مثل "الإبادة الجماعية" و"التطهير العرقي" و"الفصل العنصري" لوصف معاملة إسرائيل للفلسطينيين، وهي تعبيرات يؤكّد الموقعون على العريضة بأن المنظمات الحقوقية العالمية تستخدمها.

وركّزت الرسالة على الصحفيين الذين قتلوا من طرف القوات الإسرائيلية، وقد بلغ عددهم 39 من العاملين في وسائل الإعلام.

وتضم الرسالة "موقعين من وكالة رويترز وصحف لوس أنجلوس تايمز، بوستون غلوب، واشنطن بوست "وهي تعكس" الانقسامات والإحباطات داخل غرف الأخبار.

وتضمنت الرسالة كذلك ما توصل إليه تحقيق أجرته منظمة مراسلون بلا حدود من أن إسرائيل استهدفت صحفيين في غارات جوية يوم 13 أكتوبر/ تشرين الأول2023 أدت إلى مقتل صحفي رويترز عصام عبد الله، وإصابة ستة آخرين. (نفى المسؤولون الإسرائيليون أنهم استهدفوا الصحفيين وقالوا إنهم يراجعون الحادث). وفي أواخر أكتوبر/ تشرين الأول2023 أبلغ مسؤولون عسكريون إسرائيليون وكالة رويترز ووكالة الأنباء الفرنسية بأنهم لا يستطيعون

ضمان سلامة موظفيهم العاملين في قطاع غزة.

وقال معدو الرسالة: "إنها دعوة لإعادة الالتزام بالعدالة وعدم التخلي عنها"[1].

أما صحيفة الواشنطن بوست التي أوردت خبر الرسالة وتفاصيلها فنوهت إلى أن توقيع الرسالة لبعض الصحفيين كان خطوة جريئة وخطيرة، مضيفة أنه تم طرد صحفيين في مؤسسات إعلامية بسبب تبنيهم مواقف سياسية عامة قد تعرّضهم لاتهامات بالتحيز، على حد تعبير الصحيفة، دون أن تحدد هذه الوسائل.

وأكّدت الصحيفة أن صحفياً واحداً يقتل في غزة يومياً، ووصفت ذلك بالمعدل المرعب.

وقالت: "إن العريضة الأخيرة تأتي بعد سلسلة عرائض وقعها إعلاميون وأكاديميون وفنانون تدعو لوقف الحرب، وعدم التعتيم على ما يجري في غزة".

كما ذكرت بأن عريضة أخرى وقعها مئات الكتاب اليهود دعت لإيقاف الحرب وإنقاذ أرواح المدنيين، **وزادت** "نشعر بالرعب عندما نرى المعركة ضد معاداة السامية تستخدم ذريعة لارتكاب جرائم حرب بنية الإبادة الجماعية المعلنة"[2].

---

(1) https://www.washingtonpost.com/style/media/2023/11/09.

(2) ibid.

3- حريّة التعبير فـي الغرب: مقدّسات المسلمين وحدها هي المستباحة:

يستغرب المرء حين يجد أن ثمّة قيوداً فكرية على حرّية التعبير في الغرب، في مقـدّمتها اسـتثناء المقدّسـات المسـلمين، لكـن الصـدمة هنـا أن مقدّسـات المسلمين لا تندرج في إطار تلك المقدّسات، بل هي وحدها الكلأ المباح الـذي لا يعاقب القانون الغربي مقترفه بأية عقوبة، بل يُردّ عليه برفع شعار : " الحق في ممارسة حق حرّية التعبير"!

تتوزع بعض دول أوروبا آفة الإساءات المتكررة إلى مقدسات المسلمين، على مستوى رسمي أحيانـًا، بلغت أحيانـًا حدّ قيام الشرطة بحماية مقترفي تلك الإسـاءات، على حين يـتم تجـريم الإسـاءة إلـى كـل المقدّسـات الأخـرى وفي مقـدّمتها المقدّسـات المسـيحية. ويمكـن توضـيح ذلـك علـى النحـو التـالي – كنماذج فقط-:

أ- واقع حرِّية التعبير في الدانمرك:

حين أقدمت صحيفة دانمركية (جيلاندس بوستن) في 26 شعبان 1426هـ الموافـق 30 أيلـول/ سـبتمبر 2005م- وهـي صـحيفة ذائعـة الصـيت، وذات حضـور كبيـر لـدى الشـعب الـدانمركي- علـى إعـلان مسـابقة لرسـم أحسـن كاريكاتير، للرسول محمد -عليه الصلاة والسلام- . وبالفعل أرسل القراء أكثر مـن مائـة صـورة... تصـور رسـول الله، وهـو يلـبس عمامـة مليئـة بالقنابـل والصواريخ، وتصوره وهو يصلى في أوضاع مهينة للغاية. وتـم نشـر حـوالي 12

كاريكاتيراً علنًا، وعلى مدار عدة أسابيع، وبمعرفة من الحكومة الدانمركية، وموافقتها بل وتأييدها ، وبتفاعل الرأي العام الدانمركي معها. وحين حاولت الجالية الإسلامية هناك، الدفاع عن الإسلام ومقدساته، وذلك بوقف نشر هذه الصور، رفض رئيس تحرير الصحيفة حتى مجرد مقابلتهم، بل وتضامنت كل الهيئات الحكومية مع الصحيفة، ورفضت كل محاولات الجالية الإسلامية ،حتى مع تطوّر الأمر إلى إعلان جملة إجراءات دبلوماسية كسحب السفراء أو استدعائهم من بعض الدول الإسلامية ، إلى جانب إعلان المقاطعة للمنتجات الدانمركية والنرويجية (إذ كانت صحيفة (مغازينات) النرويجية أعادت في 10 يناير 2006م ما نشرته الصحيفة الدانمركية سالفة الذكر) فإن عقيرة غلاة العلمانية ترفع، وشعارات حرية التعبير والإبداع تلقى في وجه كل معترض. وعلى هذا الأساس الهش تجاوبت صحف مماثلة في كراهية الإسلام في فرنسا وألمانيا التي تقوم الدنيا في أيّ منهما، ولا تقعد إذا حدث أدنى تشكيك في حكاية المحرقة (الهولوكست) التي يصرّون- في دوغمائية لافتة- أنها حدثت لليهود، ثم تفاعل معهم في منطقتنا بعض المفتونين، أو المهووسين بفن (الإثارة) بأي ثمن، ومهما كانت النتائج، كما فعلت بعض الصحف في كل من الأردن ومصر واليمن.

هذا في حين أن القانون الدانمركي يحظر أي تهديد أو إهانة أو حط من شأن أي إنسان بصورة علنية، بسبب الدين أو العرق أو الخلفية الإثنية، أو التوجّه الجنسي. وبسبب ذلك القانون تعرّضت امرأة تعمل محرّراً صحفيًا لمحاولات

تقديمها للمحاكمة، لأنها كتبت خطابا للصحيفة تصف فيه الشذوذ الجنسي بأنه أسوأ أنواع الزنى. وكأن هذا القانون يشمل أي إنسان باستثناء النبي محمد ﷺ!!

ومما له دلالة مباشرة على هذا-حسبما أورده إسلام أون لاين في 8\2\2006م- أنه في الوقت الذي نشرت فيه صحيفة (جيلاندز بوستن) الدانمركية رسوما كاريكاتيرية مسيئة إلى الرسول محمّد ﷺ بدعوى حرية التعبير، رفضت الصحيفة نفسها نشر رسومات تسيء إلى المسيح عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ خشية ردود الفعل الغاضبة من جانب قراء الصحيفة، حسبما نشر ال الإلكتروني لصحيفة (جارديان) البريطانية.

وقالت (جارديان) إنه في إبريل 2003م تبرع الرسام الدانمركي (كريستوفر زيلير) للصحيفة بسلسلة من الرسوم الساخرة تتعلق ببعث السيد المسيح من جديد.

غير أنها أشارت إلى أن الصحيفة الدانمركية "رفضت نشر الرسومات التي تسيء إلى المسيح، بدعوى أن نشر الرسوم لن يسعد القراء، وربما يؤدي إلى تعرض الصحيفة لانتقادات شديدة".

وتسلم (زيلر) رسالة بريد إلكتروني من رئيس تحرير صحيفة "جينز كيسر" الدانماركية تقول: "لا أعتقد أن قراء الصحيفة ستروق لهم هذه الرسوم، بل أعتقد أنها ستثير مشاعر الغضب لديهم؛ لذا فلن أنشر الرسوم" - بحسب

الصحيفة البريطانية. ونقلت جارديان عن زيلر قوله تعليقا على الرسوم: "الرسوم مجرد مزحة بريئة لدرجة أنها أضحكت جدي".

غير أن رئيس تحرير الصحيفة الدانماركية أوضح من جهته أن الرسومات الكاريكاتيرية كانت سخيفة للمضي قدما في نشرها في ذلك الوقت.

ب- واقع حرِّية التعبير في السويد:

ظلت السويد في منأى عن الإساءات المباشرة إلى مقدسات المسلمين طيلة العقود الأخيرة، مقارنة ببعض الدول الأوربية الأخرى، غير أنها في السنوات الأخيرة بدأت هذا المسلسل بدءاً من انتهاكات خصوصيات المسلمين الأسرية، وفرض قوانينها المتصادمة مع ثوابت المجتمع المسلم وخصوصياته، بعنف ووحشية وإصرار، تقوم بتنفيذها عناصر "دائرة الشؤون الاجتماعية"، أو ما تُعرف هناك بـ "السوسيال" حتى غدت هذه القضية منذ مطلع العام 2022م، بمثابة رأي عام إسلامي وإنساني، نظراً لكون تلك القوانين عامة في حق المهاجرين جميعًا، غير أن أكثر من اصطلى بجحيمها المهاجرون العرب والمسلمون، لكونهم غدوا الأغلبية، ولاسيما الفارون من بلدانهم بُعيد ثورات الربيع العربي، في 2011م[1].

(1) راجع تفاصيل تلك الانتهاكات – على سبيل المثال – في: أحمد الدغشي، التغوّل الغربي الاجتماعي "السوسيال" السويدية نموجًا، 3/ 3/ 2022م: حكمة يمانية، **الجزء الأول**: https://hekmahyemanya.com/%، **والجزء الثاني**: https://hekmahyemanya.com/%d8%a7%d9%، 14/ 3/ 2022 (شوهد في 15/ 3/ 2022م).

وفي 14/ 4/ 2022م أقدم زعيم حزب "الخط المتشدد" الدنماركي "راسموس بالودان" على إحراق نسخة من القرآن الكريم في مدينة لينشوبينغ، جنوبي السويد، تحت حماية الشرطة، التي قدمت مرافقة له. وتعمّد بالودان القيام بجريمة الحرق للمصحف في هذه المدينة، لأن أغلب من يقطن فيها مسلمون. وأشعل النار بالقرآن دون أن يعير اهتماماً للتنديدات الصادرة عن حشد يقدر عدده بـ200 فرد. ورغم مناشدة الحاضرين في المكان، الشرطة بعدم السماح للعنصري بالدوان تنفيذ استفزازه؛ إلا أنها لم تستجب لندائهم. وإثر ذلك، قطع عدد من الحاضرين طريقًا في المنطقة، ورموا الشرطة بالحجارة[1]. وقد أدّى ذلك إلى مظاهرات احتجاجية في عدة مدن سويدية، واشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين أحيانًا، على خلفية تلك الجريمة[2].

وفي 21/ 1/ 2023م قام راسموس بالودان ذاته، بحرق نسخة من القرآن قرب السفارة التركية في ستوكهولم، وسط حماية أمنية مشددة، وخلف حواجز معدنية نصبتها الشرطة التي منعت اقتراب أي أحد منه أثناء ارتكابه العمل الاستفزازي، قائلاً ضمن كلمة مطولة: "إذا لم نكن مقتنعين بأهمية حرية التعبير، فيجب أن نعيش في مكان آخر"، وهو ما أثار الرأي العام الإسلامي

(1) قناة الجزيرة مباشر -https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/2022/4/14، السويد : متطرِّف دانمركي يحرق نسخة من القرآن تحت حراسة الشرطة ومسلمون يحتجون،14/ 4/ 2022م (شوهد في 24/ 4/ 2022م).

(2) عربي 21 https://arabi21.com/story/D، مظاهرات وصدامات إثر خطط لـ" إحراق مصحف" بالسويد،2022/4/16م) (دخول 2022/4/24م).

الرسمي والشعبي، خاصة في تركيا، التي خرجت فيها مظاهرات حاشدة، منددّة بذلك الاستفزاز السويدي، حتى اضطر رئيس حزب الشعب الجمهوري كمال كليتشتدار- في تركيا- وهو الحزب العلماني الأكبر في البلاد، والمشهور بغلوّه في علمانيته، ليندّد بالجريمة، ويعدّ ذلك ازدراءاً وفاشية[1].

وفي يوم عيد الأضحى المبارك 10 ذي الحجة 1444هـ الموافق 28/ 6/ 2023م أقدم متطرف من أصول عراقية، يُدعى سلوان موميكا (37 عاما) على تمزيق نسخة من المصحف، وأضرم النار فيها عند مسجد ستوكهولم المركزي، ووسط حماية مكثّفة من الشرطة، بعد أن منحته الشرطة السويدية تصريحا بتنظيم الاحتجاج والحرق للمصحف. وقد لقي الفعل الشنيع هذا استنكاراً عربيًا وإسلاميًا ودوليًا، رسميًا وشعبيًا، وإدانة مباشرة للحكومة السويدية.

وفي اضطراب صارخ عن حقوق التعبير في السويد، تلكأت الشرطة السويدية في منح ترخيص لمواطن سويدي مسلم من أصل سوري، يُدعى أحمد علوش يقوم فيه بحرق نسخة من التوراة وأخرى من الإنجيل أمام السفارة الإسرائيلية بستكهولم، وعلى حين أرادت السلطات السويدية أن تتظاهر في البداية بأنها لا تمانع من ذلك، من قبيل حق الجميع في ممارسة حرية التعبير، وأنها غير منحازة لطرف ضدّ آخر، وذلك على خلفية سماحها قبل أسبوعين ونصف فقط من قيام المتطرّف السويدي من أصل عراقي بإهانة المصحف

(1) الجزيرة نت https://mubasher.aljazeera.net/news/politics ، إدانات عربية ودولية لإحراق المصحف في السويد، (فيديو)، 22/ 1/ 2023م)شوهد في 22/ 1/ 2023م).

الشريف وحرقه أمام المسجد المركزي في ستكهولم، بإذنها وتحت حمايتها؛ عادت فتراجعت عن السماح بذلك، وفسّرت الشرطة السويدية موافقتها بحرق التوراة أمام سفارة "إسرائيل" في استوكهولم بأنها تمنح الإذن بعقد حدث جماهيري للتعبير عن الرأي العام، ولكن ليس لإحراق كتب مقدسة. وقالت المتحدثة باسم شرطة ستوكهولم كارينا سكاجر ليند لوكالة "فرانس برس": "لا تصدر الشرطة تصاريح بحرق نصوص دينية مختلفة، وإنما تصدر تصاريح لعقد اجتماعات عامة والتعبير عن الآراء. وهذا فرق مهم"[1].

ولأنه لم يسجّل في تاريخ المسلمين مطلقاً أن قام مسلم بإهانة الكتب المقدّسة أو تمزيقها أو حرقها، ردّاً على إساءات تصدر عن أيّ طرف؛ فقد صرّح أحد علّوش طالب الإذن بالتجمع العام وحرق التوراة والإنجيل خلا التجمع، صرّح أمام وسائل الإعلام التي تجمعت في المكان المحدّد للتجمع، بأنه لا يوجد مسلم يقبل بحرق كتب مقدسة ابتداء، وإنما أراد إظهار الفرق بين حرّية التعبير وسلوك الكراهية، وازدواج المعايير لدى السلطات السويدية، وأظهر في حديثه أمام وسائل الإعلام كيف أنه طلب تصريحاً بتجمع عام، من قبل الشرطة السويدية، قال فيه إنه ينوي ان يحرق التورة والإنجيل، في هذا التجمّع، فجاءت الموافقة بالسماح بالتجمع العام، ولكنه عاد فسأل الشرطة السويدية بأنه سيحرق التوراة والإنجيل في هذا التجمع فهل يُسمح له بذلك؟ أم

(1) قناة روسيا اليوم بالعربي https://arabic.rt.com/world/1478373، السويد تنفي إصدارها تصاريح لـ" حرق" التوراة أمام سفارة إسرائيل في ستكهولم، 14/ 7/ 2023م (شوهد في 19/ 9/ 2023م).

لا؟ فكان الجواب من قبل الشرطة بأنها معنية بالسماح للتجمع او المظاهرة، أمام ما يتم في التجمع العام أو المظاهرة من أنشطة بعد ذلك فلا علاقة له بالتصريح الممنوح[1]. وبذلك ظهرت الازدواجية الصارخة، إذ على حين قامت الشرطة ذاتها بالتصريح للمتطرف السويدي ذي الأصل العراقي بالتجمع وحرق المصحف، مع أنه كان قد أعلن فوق ذلك، أمام وسائل الإعلام نيته المسبقة بالقيام بالجريمة، لكن الشرطة حضرت على نحو مكثّف لحمايته، ومنع كل من يروم إيقافه عن الجريمة؛ أما بالنسبة لطالب السماح بحرق التوراة فكانت إجابتها أنها إنما نها تصرّح فقط للتجمع أو التظاهر، أما ما قد يحدث في التجمع أو التظاهر فامر آخر، لا علاقة للشرطة به!

ج- واقع حرِّية التعبير في فرنسا:

وفي فرنسا يبدو أنه لم يَدُر بخَلَد الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون قَدْر من ذلك التوجّس والتحوّط تجاه الدين الإسلامي أو مشاعر المسلمين ومقدّساتهم، أو أنه لم يعدّ ذلك عنصرية خاصة تجاههم، في كل مرّة يسيئ فيها شخصيًا وبعض المؤسسات والأفراد في بلده مثل مجلة "شارلي إيبدو" إلى الإسلام، ومن يدينون به، مع أن المسلمين أمّة تتجاوز المليار والثمانمائة مليون فرد. وفي الوقت الذي نرى فيه النظام العلماني الفرنسي على مدى تاريخه المعاصر يسن أشدّ العقوبات على كل من يشكك في " الهولكوست"– كما تقدّم– بأيّ معنى،

(1) قناة الكومبيس https://www.youtube.com/watch?v=w_i0aycKv3c، هل سمحت شرطة السويد بحرق المصحف ومنعت حرق التوراة؟، 17/ 7/ 2023م (شوهد في 19/ 9/ 2023م).

أو يدعو إلى مراجعة التاريخ، ويعدّ ذلك معاداة عنصرية، معاداة للسامية، وحقداً على شعب بعينه، كما برّر الرئيس ماكرون ذلك[1]؛ فإن ذلك لم يدعُ ماكرون إلى أن يطبق المعيار ذاته على الإسلام ومقدّساته وأتباعه، بل تمادى شخصياً في إساءاته حتى بلغت مداها، ومن ذلك – مثلاً- أنه حين اعتزمت صحيفة "شارلي إيبدو" الفرنسية إعادة نشر الصورة المسيئة للنبي محمد ﷺ في عددها الذي صدر يوم 2/ 9/ 2020م فقال: "إنه ليس من شأنه التعليق على قرار الصحفيين بالنشر"[2]، بل قال في حوار له اختار أن يكون مع قناة عربية هي الجزيرة في 31/ 10/ 2020م، بعد أن شكى من التحريف الذي طال تصريحاته بسبب ما وصفه بالترجمات غير الأمينة إلى العربية: "نحن لن نتخلى أبداً عن الكاريكاتور والرسوم، حتى لو تراجع الآخرون"[3]، في إشارة إلى الرسوم المسيئة للنبي محمد ﷺ وهي التي نشرتها المجلة الفرنسية ذاتها

"شارلي إيبدو" في 2015م، بعد أن نشرت لأول مرّة في 2005م في الدانمرك، وكان لها كل هذه التداعيات الداخلية والخارجية .

وفي وقت سابق قال رداً على سؤال حول قرار الصحيفة إعادة النشر: "لدينا

(1) ماكرون، حوار قناة الجزيرة/https://www.facebook.com/aljazeerachannel (مقابلة خاصة مع الرئيس ماكرون)، حوار عياش دراجي، 31/ 10/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

(2)إيمانويل ماكرون، صحيفة سبوتنيك العربية https://arabic.sputniknews.com/world /، الرئيس الفرنسي يعلّق على نشر رسوم مسيئة للنبي محمد ، 1/ 9/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

(3) ماكرون، حوار مع قناة الجزيرة، مرجع سابق.

حرية تعبير وحرية عقيدة، لدينا حريات في فرنسا، لكن علينا أيضاً إظهار الاحترام والكياسة"[1]، وهو ما يعني تأييده لقرار إعادة النشر، رغم إساءاته البليغة للإسلام ومقدّسات المسلمين، وفي مقدّمتها رسولهم الأعظم محمد ﷺ، خاصة بعد أن نشر تغريدة له بالعربية حول الأمر نفسه، في 25/ 10/ 2020م بقوله: "لا شيء يجعلنا نتراجع أبداً" [2]، علاوة على تأكيده لهذا المعنى في حواره المشار إليه مع قناة الجزيرة.

ثم إن ماكرون لم يجد حرجاً قبل ذلك في أن يصرّح في 2/ 10/ 2020م بوجود أزمة في الإسلام نفسه – وليس في فئة مغالية تنتسب إليه– فقال: "إن الدّين الإسلامي يمرّ بأزمة في كل مكان في العالم اليوم"، وعدّ محاولة بعض المسلمين في فرنسا الاحتفاظ بهوياتهم وخصوصياتهم " انفصالية إسلاموية"، وشنّ حملة ظالمة تعميمية متعصّبة تجاههم، حتى إنه عدّ كل محاولة من أي مسلم في فرنسا للاحتفاظ بهويته الحضارية، وخصوصيته الدينية انفصالياً متآمراً تجب مكافحته، فقال: إن على الدولة الفرنسية " مكافحة الانفصالية الإسلاموية"، لأن ذلك يؤدّي – في نظر الرئيس الفرنسي – إلى تأسيس مجتمع مضاد، وقال: "هناك في هذا الإسلام الراديكالي الذي هو صُلب موضوعنا ... إرادة علنية لإظهار تنظيم منهجي يهدف إلى الالتفاف على قوانين الجمهورية، وخلق قانون موازٍ، له قيم

(1) ماكرون، صحيفة سبوتنيك العربية، مرجع سابق.

(2) قناة الحرّة-https://www.alhurra.com/arabic-and، الأزمة تتصاعد: ماكرون يغرّد بالعربية وباريس تدعو لوقف مقاطعة المنتجات الفرنسية، 25/ 10/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

أخرى"[1]. وعلى تلك الخلفية أعلن وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانان في 3/ 12/ 2020م في تغريدة له أن أجهزة الدولة ستنفّذ في الأيام المقبلة "تحركاً ضخماً وغير مسبوق ضدّ الانفصالية "يستهدف"76 مسجداً "يشتبه بأنها انفصالية بناء على تعليمات منه"[2]. وكان دارمانان قد قام في الأسبوع الذي سبق تصريحه بإرسال مذكرة لمدراء الأمن بجميع أنحاء البلاد "توضح الإجراءات الواجب اتّخاذها بحقّ هذه المساجد". وبحسب المصدر فإن الرئيس ماكرون قد أكد في مقال آخر لصحيفة فايننشال تايمز أن "فرنسا في حرب ضد الانفصالية الإسلامية، وليست بتاتا ضد الإسلام"[3].

لقد بلغ التمادي بماكرون في إرهاب المسلمين في فرنسا وقمع حرياتهم العامة والخاصة- بما فيها حرّية التعبير- أن طالب كل جمعية ومؤسسة تطالب بتمويل حكومي أن توقّع على ميثاق علماني، حتى إن بعض المحلّلين ذهب إلى أن ماكرون يسعى لإعلان تعديل ما يُعرف في فرنسا بقانون 1905م حول "فصل الكنيسة عن الدولة" لفرض رقابة أكثر صرامة على الجمعيات الإسلامية التي

(1) قناة أخبار أوروبا بالعربية -https://arabic.euronews.com/2020/10/02/macron-islam-is-a-religion-that-is-in-crisis-all-over-the-world-today، ماكرون : الإسلام ديانة تمر بأزمة في كل بقاع العالم اليوم،2/ 10/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

(2) فرنسا 24 /https://www.france24.com/ar، السلطات الفرنسية بصدد شن حملة غير مسبوقة على "الانفصالية الإسلامية" تستهدف 76 مسجداً،3/ 12/ 2020م (شوهد في 5/ 12/ 2020م).

(3) المرجع السابق.

تحتضن أطفالاً، وتؤسس مدارس، ذات تأثير، تستهدف عشرات آلاف الأطفال، الذين يتلقون تعليمهم في المنازل[1]، وبذلك فالعلمانية الفرنسية أضحت "دينًا" و"أيديولوجيًا" ملزمة عملياً لكل من يعيش في فرنسا، فيصبح كل مسلم مختلف مع الأيديولوجيا" العلمانية،Islamists"على هويته الحضارية مصنّفًا في عداد "الإسلامويين".

مصطلح Islamism والإسلاموية أطلقه خصوم الفكر الإسلامي – في الأساس- على ذوي الاتجاه الإسلامي، لينتقل بعد ذلك في الدراسات الغربية الموجّهة، والمتأثرين بها، ولدى بعض الساسة هنالك للنيل من الإسلام ذاته والمسلمين الملتزمين بتعاليمه.

إن وضع حقوق الإنسان وحق التعبير بالذات في فرنسا بات في وضع خطر أكثر من أي وقت مضى وفق منظمات حقوقية دولية مثل منظمة العفو الدولية (Amnesty International)

ففي مقالة نُشِرت في 12/ 11/ 2020م ب المنظمة الرسمي- بعد نشره للمرة الأولى في النيوزويك- للباحث في المنظمة لشؤون أوروبا ماركو بيرليني عقب إجراءات الحكومة الفرنسية بحق المسلمين في فرنسا، وعقب مقتل المدرس الفرنسي صامويل باتي في 16/ 10/ 2020م؛ جاء " رد الرئيس ماكرون وحكومته بإعلان دعمهم لحرية التعبير، ولكنهم ضاعفوا كذلك من

(1) المرجع قناة أخبار أوروبا بالعربية، مرجع سابق.

حملتهم المستمرة لتشويه سمعة المسلمين الفرنسيين، وشنوا هجومهم الخاص على حرية التعبير. ففي الأسبوع الماضي، على سبيل المثال، أجرت الشرطة الفرنسية مقابلات تحقيقية مع أربعة أطفال في العاشرة من العمر لساعات للاشتباه في "تبريرهم للإرهاب"، بعد أن شككوا، على ما يبدو، في اختيار المدرس باتي عرض الرسوم الكاريكاتورية".

ووفق المقالة فإن مما " يشمل الحق في حرية التعبير الآراء التي قد تكون مزعجة أو مسيئة أو صادمة، ونشر الرسوم الكاريكاتورية التي تصور النبي محمد مكفول[هكذا] بموجب هذا الحق. ولا ينبغي لأحد أن يخشى العنف أو المضايقة بسبب إعادة إنتاج أو نشر مثل هذه الصور، لكن أولئك الذين لا يوافقون على نشر الرسوم الكاريكاتورية لهم الحق أيضاً في التعبير عن مخاوفهم. كما يكفل الحق في حرية التعبير إمكانية انتقاد خيار تصوير الأديان بطرق قد يُنظر إليها على أنها نمطية أو مُسيئة. إنَّ مُعارضة الرسوم الكاريكاتورية لا تجعل المرء "انفصالياً"، أو متعصباً، أو "إسلامياً" . وفي المقالة نفسها جاء الردّ على زعم ماكرون المتكرّر بأنه مع حرية التعبير حتى لو أساءت لزعماء وقادة وله شخصياً وذلك حين ذكّر الكاتب أن" الحكومة الفرنسية ليست نصيرة حرية التعبير كما تزعم. ففي عام 2019م، أدانت محكمة فرنسية رجلين بتهمة "الازدراء" بعد أن أحرقا دمية تمثل الرئيس ماكرون خلال مظاهرة سلمية". وأشار إلى مناقشة البرلمان الفرنسي في الأثناء "قانوناً جديداً يجرّم تداول صور المسؤولين عن إنفاذ القانون عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ومن الصعب التوفيق بين هذا التوجه وبين دفاع السلطات الفرنسية الشرس عن حق تصوير النبي محمد في رسوم كاريكاتوري... وفي حين يتم الدفاع بقوة عن الحق في التعبير عن الرأي أو الآراء التي قد يُنظر إليها على أنها مُسيئة للمعتقدات الدينية؛ فإن حريات المسلمين في التعبير والمعتقد عادة ما تحظى باهتمام ضئيل في فرنسا تحت ستار "شمولية مبادئ الجمهورية". وباسم العلمانية، لا يمكن للمسلمين في فرنسا ارتداء الرموز الدينية أو اللباس الديني في المدارس أو في وظائف القطاع العام".

وجاء أيضًا: "إن الحكومة الفرنسية ليست نصيرة حرية التعبير كما تزعم، ففي عام 2019، أدانت محكمة فرنسية رجلين بتهمة "الازدراء" بعد أن أحرقا دمية تمثل الرئيس ماكرون خلال مظاهرة سلمية. ويناقش البرلمان حالياً قانوناً جديداً يجرّم تداول صور المسؤولين عن إنفاذ القانون عبر وسائل التواصل الاجتماعي. ومن الصعب التوفيق بين هذا التوجه وبين دفاع السلطات الفرنسية الشرس عن حق تصوير النبي محمد في رسوم كاريكاتورية".

ودانت المقالة حل الجمعيات وإغلاق المساجد، على أساس مفهوم "التطرف" الغامض. وعلى امتداد حالة الطوارئ، غالباً ما كان مصطلح "التطرف" يُستخدم كناية عن "المسلم المتدين"، وكذا إعلان وزير الداخلية جيرالد دارمانين عن عزمه حل "التجمع المناهض للإسلاموفوبيا في فرنسا" ضد المسلمين. وقد وصف التجمع بأنه "عدو للجمهورية" و"غرفة خلفية

للإسلام"، لكن الوزير لم يُقدِّم أي دليل يدعم مزاعمه.

واختتمت المقالة بالقول: "إن خطاب الحكومة الفرنسية بشأن حرية التعبير لا يكفي لإخفاء نفاقها المخزي. إن حرية التعبير لا معنى لها إلا إذا كانت تنطبق على الجميع. وينبغي ألا تستخدم حملة الحكومة من أجل حماية حرية التعبير للتستّر على الإجراءات التي تعرض الناس لخطر انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعذيب"[1].

ومما أظهر أكثر الموقف المزدوج للحكومة الفرنسية وماكرون وتهافت حجتهم في كفالة حق حرِّية التعبير التي أساءت إلى مقدّسات المسلمين مراراً – وفي مقدّمتهم رسولهم الأكرم محمد ﷺ عدم قدرتهم على تحمل حرّية التعبير ذاتها حين طالت فرنسا وأوروبا؛ بعد صدور الرسوم الكاريكاتورية الساخرة التي نشرتها السفارة الروسية في باريس في 23/ 3/ 2022م، على تويتر، وأظهرت جثة فوق طاولة وعليها كلمة "أوروبا"، في حين يقوم شخصان يمثلون الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي بحقنها إبرا. وعقّبت الخارجية الفرنسية في بيان لها في اليوم التالي 24/ 3/ 2022م، بأنها استدعت السفير الروسي أليسكي ميشكوف إلى مقرّها، واعتبرت ما نشرته السفارة الروسية "غير مقبول". وقالت: "نحاول أن نبقي على قناة حوار مع روسيا وهذه الأفعال غير

(1) ماركو بيرولييني، منظمة العفو الدولية https://www.amnesty.org/ar/latest/news/2020/11/france-is-not-the-free-speech-champion-it-says-it-is/ ، فرنسا ليست نصيرة حرّية الرأي كما تزعم، 12/ 11/ 2020م (شوهد في 12/ 12/ 2020م).

ملائمة بالمرة"، مما اضطر السفارة الروسية لحذف الرسوم من صفحتها لاحقاً![1].

هل تسامح ماكرون مع الرسوم المشبِّهة له بهتلر؟!

وتستمر تعرية أكاذيب حرّية التعبير لماكرون وكل أدعياء حرّية التعبير بلا سقف ولا حدود، حتى لو مسّت ذوات الحكّام والقادة، عبر موقفين آخرين متماثلين في الهدف والموضوع، مختلفين في المناسبة والتوقيت:

الأول: وقع أواخر يوليو تمّوز / 2021م، بسبب ما كان قد فرضه ماكرون في أكتوبر/ تشرين الأول 2020م، من ضرورة إحضار شهادات صحية لدخول الأماكن العامة، أثناء جائحة كورونا كوفيد 19، ضمن إجراءات مكافحة الفيروس، فاندلعت حملة معارضة لهذا الإجراء، جاء بعضها في صورة ملصق دعائي، قام به رسّام لوحات إعلانات من سكّان إقليم (فار)، في جنوب فرنسا، ويُدعى ميشيل فلوري، تشبه ماكرون بالزعيم الألماني النازي أدولف هتلر (ت:1945م)، فلم يستطع الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ضبط أعصابه، والتعامل مع الموقف بهدوء ورزيّة، بوصفه حرّية تعبير، يكفلها القانون الفرنسي، بل دفعه ذلك إلى تقديم شكوى قضائية ضد رسّام الإعلانات، مما أثار ضجّة كبرى داخل فرنسا وخارجها، عن هذا التناقض الصارخ في موقف ماكرون المزدوج ، حين وقف في وجه المحتجين على نشر الرسوم المسيئة

(1) عربي 21 https://arabi21.com/story/1427251/%، فرنسا تستدعي السفير الفرنسي احتجاجاً على كاريكاتير ساخر،26/ 3/ 2022م (شوهد في 2/ 4/ 2022م).

للنبي محمد ﷺ بدعوى الحق في حريّة التعبير، أمّا حين طالته " الإساءة"، فلم يجد سوى الشكوى القضائية، لإيقاف الرسّام ومعاقبته، حتى إن الرسام ذاته عبّر عن استهجانه من هذا الازدواج الفجّ في موقف ماكرون[1].

الثاني: وقع منتصف شهر مايو/ أيار 2023م، حيث أعيد رسم هذه الصورة من قبل رسام آخر في الجنوب الفرنسي أيضا، ويدعى ليتكو، ولكن في مناسبة أخرى تمثّلت في الاحتجاجات المستمرة من قبل النقابات المهنية والعديد من القطاعات الشعبية، على التعديلات التي أدخلت على قانون التقاعد الفرنسي ، فرفعت سنّ الإحالة إلى التقاعد من سنّ الـ 62 إلى الـ64، وهنا قامت قيامة السلطات الفرنسية بمختلف مستوياتها، مهدّدة بان الرسام سيتعرّض للمحاكمة، والعقوبة المستحقة. وجاءت تلك التهديدات من شخصيات رفيعة في الحكومة الفرنسية مثل رينيه موسيليز: رئيس منطقة بروفانس ألب كوت دازور الذي صرّح قائلاً: " إلى متى سيستمرون في ذلك؟ لقد حان الوقت لمعاقبة أولئك الذين ينخرطون في مثل هذه الحملات البغيضة، بأشد الطرق الممكنة"، وسيسيل هيل: عمدة مدينة أفينيون التي قالت:" هذه أفعال غير مقبولة"[2]، كما

(1) الجزيرة نت (مقطع فيديو) https://mubasher.aljazeera.net/news/، ملصق دعائي يثير غضب ماكرون لتشبيهه بـ"هتلر" ومغرّدون ماذا عن حرّية التعبير؟، 2/ 8/ 2021م (شوهد في 3/ 6/ 2023م).

(2) قناة بي بي سي عربي (مقطع فيديو)، https://www.youtube.com/watch?v=GZUli2UQ07Y، ملصق إعلاني للرئيس إيمانويل ماكرون يشبهه بهتلر يثير غضباً في فرنسا، 23/ 5/ 2023م (شوهد في 2/ 6/ 2023م).

أعلنت بلدية أفينيون أنها ستقدم شكوى، مضيفة أن الشرطة قد عمدت إلى إزالة تلك المصلقات. وقال ممثلو الادّعاء: إن المسؤولين عن الملصقات سيتعرضون لعقوبات بالسجن لمدة شهرين وغرامة قدرها 7500 يورو للتحريض على التمرد والعصيان وغرامة أخرى قدرها 12 ألف يورو (12990 دولاراً) لإهانة رئيس الجمهورية[1].

على حين ذكّر كثيرون ماكرون وهؤلاء الغاضبين في حكومته على الصورة المشبهة له بهتلر بضجتهم الكبرى بما وصفوه – في وقت سابق- بـ" حرّية التعبير"، في وجه المسلمين المحتجين على الإساءات الفرنسية المتكررة للنبي محمد ﷺ!

ويلاحظ أن مقتل المدرس الفرنسي صامويل باتي في 16/ 10/ 2020م، في مدينة كونفلان سانت أونورين على يد لاجئ شيشاني، يبلغ من العمر 18 سنة ؛ قد جرّت إلى تداعيات تشير إلى أن ذلك الحدث جاء أشبه بفرصة نادرة للانقضاض على المسلمين في فرنسا، فمع أن العمل الفردي لا يؤذن عادة بتعميم الجريمة، ومع أن القاتل يكاد يكون طفلاً لم يبلغ حدّ التكليف والمسؤولية وفق قوانين الأمم المتحدة، وقد تمّت تصفيته أثناء عملية القبض عليه؛ فلم يكتف النظام الفرنسي بذلك، ولم يقف الأمر عند حد استخدام

(1) قناة الحرّة عربي، - https://www.alhurra.com/arabic-and، فرنسا. تحقيق في ملصقات تصوّر ماكرون على أنه هتلر، 20/ 5/ 2023م (شوهد في 4/ 6/ 2023م) .

القانون في حدوده المتعارف عليها، بل طالت أبرياء بعضهم من الأطفال، ثم زادت من ذريعة استهداف المسلمين في فرنسا، عبر استهداف المساجد والأئمة واتهام كل من لا يقبل بسحق هويته وثقافته وقيمه بالانفصالية، بل لم يسلم الإسلام ذاته من التهمة حين وجّه إليه إيمانويل ماكرون- على سبيل المثال- تهمة الإرهاب مباشرة، وتوجّت الحكومة الفرنسية ذلك بتبني ما عُرف بـ"قانون الأمن الشامل" الذي وافقت عليه الحكومة في 9/ 12/ 2020م، في حين كانت أيّدته الجمعية الوطنية في 24/ 11/ 2020م، رغم أنه واجه معارضة شعبية شاملة، واحتجاجات عارمة تقدّر أعداد المحتجين أحيانًا بمئات الألوف في مختلف المدن الفرنسية، وفي مقدّمتها باريس وليون وبوردو ومرسيليا، منذ البدء الحديث عن القانون، وأدت إلى حدوث مواجهات وأعمال عنف مع قوات الشرطة، وتصاعدت الاحتجاجات بعد تبني الجمعية الوطنية له، كما تعرّض لنقد من عدد من المنظمات الحقوقية والإعلامية والجمعيات الناشطة في مجال الحقوق والحريات، وانتقده كذلك مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة، وقال: إنه يجعل فرنسا في حالة مواجهة مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. ويصنّف القانون على أنه استهداف مباشر للحريات والحقوق - وحق التعبير بوجه أخصّ- ويراد به المسلمون ابتداء، وفق مراقبين، ومن المواد الأكثر سوءاً في هذا القانون المادة (24) التي تنص على عقوبة السجن سنة ودفع غرامة

قدرها 45 ألف يورو، في حال بث صور الصحفيين والإعلاميين وغيرهم لعناصر من الشرطة والدرك"[1]. ومع أن ذلك يعني قطاعات واسعة من المجتمع، ممن قد يتعرّضون لانتهاكات من قبل عناصر الشرطة، ولا يُراد كشف ذلك عنهم، مما يجعل من ممارسات القمع ماضية بلا اطلاع للرأي العام المحلي والخارجي عليها، غير أنه لما أصبح المسلمون هم الأكثر عرضة للانتهاكات ومصادرة حقوقهم وحريّاتهم فُهم أنهم المقصودون بالأصالة من وراء تشريع هذا القانون، ولذلك بادر رئيس الوزراء الفرنسي جان كاستيكس في مؤتمر صحفي عقده في 9/ 12/ 2020م عقب موافقة الحكومة على القانون قائلاً:" إن مشروع القانون لا يستهدف المسلمين، بل يهدف لمكافحة "الإسلام الراديكالي". ولم يجد تبريرا لذلك سوى أن قال: إن" الإسلام الراديكالي ينشر الكراهية والعنف ويساهم في تقسيم المجتمع"، مشيرا إلى أن حكومته تسعى لحماية قيم الجمهورية الفرنسية"[2].

والواقع أن الانتهاكات الفرنسية لحقوق المسلمين بالخصوص، لم تقف عند حدّ، والذريعة الأكثر حضوراً هنا هي ذريعة " الاندماج" وتحت هذا

(1) فرنسا 24 https://www.france24.com/ar/% ، فرنسا مظاهرات ضد قانون "الأمن الشامل" للأسبوع الثالث على التوالي،12/ 12/ 2020م (شوهد في 25/ 12/ 2020م).

(2) وكالة أنباء الأناضول https://www.aa.com.tr/ar/%، حكومة باريس توافق على مشروع قانون الأمن الشامل المثير للجدل عقب مناقشته في اجتماع للحكومة، 9/ 12/ 2020م (شوهد في 25/ 12/ 2020م).

العنوان في المجتمع الفرنسي- يمعن النظام العلماني الرسمي هنالك أكثر في مصادرة حريات المسلمين، ذات العلاقة بالهُوِيّة والخصوصيات الثقافية والقيمية، والتفكير والتعبير، متذرّعاً بالاستناد في تعسفه إلى أحكام القضاء، ومن ذلك ما أوردته وكالة فرانس برنس في 20/ 4/ 2018م من صدور حكم يؤيّد أعلى محكمة إدارية في فرنسا كانت قرّرت حرمان جزائرية مسلمة من الجنسية الفرنسية، بعد أن رفضت مصافحة مسؤولين خلال مراسم حصولها على الجنسية. وأفادت الوكالة (فرنس برنس) التي أوردت الخبر بأن السيدة الجزائرية متزوجة من مواطن فرنسي منذ عام 2010، وأصرت على أن "معتقداتها الدينية " تمنعها من مصافحة مسؤول رفيع ترأس مراسم منحها الجنسية في منطقة إيزير جنوب شرقي فرنسا، في يونيو 2016م، مما دفع السلطات لتعدّ ذلك التصرف من قِبل المرأة الجزائرية الأصل دلالة "عدم الاندماج" في المجتمع الفرنسي. ومع أن المرأة قدمت طعناً في قرار حرمانها من الجنسية الصادر في إبريل من السنة السابقة، وعدَّته يتضمن " استغلالاً للسلطة"؛ لكن مجلس الدولة – وهو آخر محكمة استئناف في قضايا من هذا النوع- أيّد الحكم وقضى بأن السلطات طبقت القانون بشكل مناسب[1].

والسؤال المركزي هنا: ما هو التمييز بسبب الدّين و الثقافة والعرق، إن لم يكن ذلك القرار بالحرمان من الجنسية تمييزا؟ وأين حقيقة تجسيد شعار العلمانية في

(1) راجع: صحيفة الشرق الأوسط،11/ 6/ 2018م، العدد(14440)،برنارد لويس: بطريرك الاستشراق (تقرير: إميل أمين).

الوقوف على مسافة واحدة من جميع المواطنين الفعليين أو المفترضين؟!

ويشاء الله أن يكشف مزيداً من سقوط النموذج العلماني الفرنسي، ويعرّي- في الوقت نفسه- معسكر النفاق الغربي والأمريكي والعلماني عامة- والعربي منه على نحو أخص- تجاه صمتهم جميعًا ومؤازرتهم، على نحو أو آخر، لذلك الموقف الفرنسي المهين، إزاء موقف المرأة الجزائرية المسلمة تلك، في مشهد مماثل له في المقدّمة والدافع، لكن بفارق الشخصية التي رَفَضت المصافحة، وكذا الشخصية التي رُفِضت مصافحتها، وبمواقف أمريكية وغربية وعلمانية مختلفة، ونتائج متناقضة كليّة، مع أن الطرف الذي تعرّض للإحراج- وربما الإهانة- هنا كان الرئيس الأمريكي جو بايدن شخصيًا، عقِب إحراج المغنية الاسرائيلية، يوفال دايان له، في 14/ 7/ 2022م، أمام العالم كلّه، بعد أن تم تداول لقطة متلفزة عرضتها القناة الـ12 الإسرائيلية، عَقِب حضور بايدن مراسم احتفالية، في المقرّ الرئاسي بالقدس المحتلة، برفقة رئيس الكيان الصهيوني إسحاق هرتسوغ، أثناء تقدّم الرئيس الأمريكي بنفسه إلى المغنيّة لمصافحتها، على حين رفضت مدّ يدها إليه لمصافحته، فعاد منكسراً أمام الكاميرا والحضور ، ثم العالم كلّه، بعد بث المقطع المتلفز[1].

وفي تفسير الدافع لرفض المغنيّة الإسرائيلية مصافحة بايدن - بحسب

(1) راجع: -على سبيل المثال- مقطع الفيديو على قناة العربية https://www.youtube.com/watch? ، مغنية إسرائيلية ترفض مصافحة بايدن لأسباب دينية، 14/ 7/ 2022م (شوهد في 30/ 10/ 2022م).

الجزيرة نت- فإن "تداول نشطاء مقطع الفيديو الأصلي الذي بثته القناة 12 الإسرائيلية، عبر منصات التواصل الاجتماعي، الذي يظهر فيه تقدم بايدن - وإلى جانبه الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ- لمصافحة مغنيين إسرائيليين، قبل أن ترفض المغنية مصافحة الرئيس الأميركي، مع إضافة تعليق صوتي بكلمة "متدينة""[1]. وذُكِر أن بوفال دايان تنتمي إلى عائلة يهودية من السفارديم، وعبر حسابها على إنستغرام، أوضحت أنها سئلت قبل أسبوع عما إذا كانت ستصافح الرئيس الأميركي؛ فذكرت أنها جاءت من خلفية دينية، قد لا يفهمها كثيرون، ولديها رغبة في الحفاظ على نمط حياتها من اللباس واللمس، إذ لم يسبق لها أن لمست المخدرات، ولا ظهرت مخمورة على خشبة المسرح من قبل[2].

لا يقف ما صار يوصف من قبل كثير من الباحثين بتوحّش النموذج العلماني الفرنسي عند حدّ فقد اضطرت مسالك هذا النموذج وتدخلاته في كل مفاصل الحياة وخصوصيات الأفراد اللاعب السنغالي إدريسا غانا غاي الذي يلعب في صفوف نادي باريس سان جيرمان الفرنسي اضطرته أن يتغيّب عن مباراة فريقه في كرة القدم التي جرت في باريس في 14/ 5/ 2022م في مواجهة مونبلييه، عن حضور فوز فريقه 4-صفر على مونبلييه، بسبب رفضه حمل

(1) الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous، مغنيّة إسرائيلية توضح لماذا رفضت مصافحة بايدن، 15/ 7/ 2022م (شوهد في 30/ 10/ 2022م).

(2) الجزيرة نت، المرجع السابق.

ألوان تشيد بـ" يوم مكافحة رهاب المثلية"، فقام "مجلس الأخلاق الوطني" التابع للاتحاد الفرنسي لكرة القدم، بفتح تحقيق، بشأن غيابه "لأسباب شخصية"، ووصلت الأمور إلى حد "المطالبة بطرد اللاعب من الفريق بسبب ما فعله"، وذلك حين رفض ارتداء قميص يحمل علامة قوس قزح، ليتفادى حمل ألوان تشيد بـ" يوم مكافحة رهاب المثلية"، وفقًا لصحيفة "ليكيب" الفرنسية [1].

د. واقع حرِّية التعبير في بريطانيا:

قانون التجديف في بريطانيا بين الثبات والتحوّل:

ظل التعامل في بريطانيا مع المقدّسات يسري وفق قانون خاص يسمى التجديف، أي الإساءة إلى المقدّسات، بحيث حرّم الاقتراب منها، (Blasphemy Law).

بأي معنى من المعاني. وكان يسري العمل بالقانون في كل من انجلترا وويلز. وحسب بعض المصادر فإن بريطانيا وويلز ألغت ذلك القانون في 2008م، لكنه ظل ساريًا في اسكتلندا وإيرلندا الشمالية[2]. ولكن هذا لا يعني أن

(1) يورو نيوز-https://arabic.euronews.com/2022/05/19/campaign-of-solidarity-with-psg-player، فرنسا: حملة تضامن واسعة مع إدريسا غانا المهدد بالعقوبات بعد رفضه دعم المثليين، 19/ 5/ 2022م (شوهد في 21/ 5/ 2022م).

(2) راجع: مهاجر نيوز /https://www.infomigrants.net/ar/post، ازدراء الأديان وتجريم التجديف والكفر..قوانين سارية المفعول في أوروبا، 10/ 11/ 2018م (شوهد في 6/ 11/ 2023م).

باب الحرّية الفكرية أضحى مفتوحاً هنالك بلا حدود، فلا تزال القيود مفروضة في عدد من الجوانب، لعل من أشهرها ما يتعلّق بما يسمّى معاداة السامية، الذي يعني تجريم أيّ إنكار أو تشكيك في المحرقة اليهودية "الهولوكست"، أو حتى في عدد أرقام ضحاياها. وقد تعرّضت الحريات الإعلامية والإعلام الجديد بالخصوص إلى انتهاكات لا حدود لها، على الخلفية ذاتها، وهو ماتمّ تناوله بقدر من التفصيل النسبي في موضعه المناسب من هذا الكتاب.

ولقد تجدّد هذا التقييد للتعبير عن الآراء تجاه السامية بأبشع مايكون عليه الانحياز لطرف الجلّاد والقاتل، حين حاولت السلطات في بريطانيا تجريم مظاهر الاحتجاج والرفض للسياسات الصهيونية تجاه الشعب الفلسطيني في قطاع غزّة خاصة، منذ أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023م، المعروفة بـ"طوفان الأقصى"، لكنها عجزت فعلياً، أمام تزايد موجة الرفض الشعبي العارم للمجازر الصهيونية، من قِبَل قطاع لافت، من أبناء الشعب البريطاني، والأقليات المسلمة وغير المسلمة هالك.

إنّ من المفارقات- في باب حق التفكير والتعبير- أن ثمّة تشريعات صدرت في عدد من المجتمعات الغربية - وفي مقدّمتها بريطانيا، كما سبقت الإشارة إلى ذلك - تقضي بمنح كل من يرغب في ممارسة الشذوذ الجنسي، أو ما يسمّونه "المثلية الجنسية" الحريّة الكاملة في ذلك، إلى حدّ عد الارتباط ببعضهم" رسمياً"، بعقد زواج- إن رغبوا- حقاً شرعياً معمّداً من الجهات الرسمية ذات العلاقة، في مقابل قمع كل صوت ينتقد تلك الظاهرة، أو يرفض قبولها ومصادرته.

وفي ظل قبول كل شيء – تقريبًا- للتحوّل والتبدّل في المجتمعات الغربية عامّة- بمن فيها بريطانيا بطبيعة الحال- على نحو غير مسبوق؛ فقد فرضت الجهات التربوية والتعليمية هنالك على التلاميذ وأولياء أمورهم القبول بثقافة "الشذوذ الجنسي" هذه على التلاميذ جميعًا في المدارس، على نحو إجباري، عبر مقرّر "التربية الجنسية"، وما في حكمه، مع قيام التلاميذ والتلميذات بأنشطة عملية تجسّد مدى القبول الفعلي بالمقرّر، رغم ما لذلك من مصادرة صريحة لحق قطاع غير قليل من أبناء المجتمعات الغربية، والأقليات المقيمة فيها، الرافضين للشذوذ الجنسي، أو ما يسمونه "المثلية"، ناهيك عن ما لذلك من آثار سلوكية غاية في السوء والسقوط الأخلاقي والقيمي، والخروج عن الفطرة والطبيعة الإنسانية، لدى كل الأسوياء، في تلك المجتمعات وغيرها. وهنا يبدو وجه المفارقة، إذ في الوقت الذي تزداد فيه المطالبة بنزع كل قيد عن انتقاد الأديان والمقدّسات، وإلغاء النصوص التي تحضر التجديف؛ فإن ظواهر الانحراف الأخلاقي والقيمي، تلقى ترحيبًا وتذليلاً لكل العقبات أمامها، إلى حدّ عدّ زواج الشاذين جنسيًا زواجًا قانونيًا، لا يجوز الاعتراض عليه، أو التشكيك فيه، لأن ذلك يصبح لديهم اعتراضًا على القانون، وتشكيكًا فيه!

لكل ذلك ليس في استعراضنا التالي لشأن قوانين بريطانيا بشأن الدِّين ومقدّساته؛ سوى الاستئناس، وإطلاع من يحسبون أن شأن الضوابط المجتمعية والحدود الفكرية والأخلاقية شأن إسلامي خالص، أمّا الليبرالية الغربية فتمكَّنت من تجاوز ذلك، وهو أمر ترفضه وقائع الأمس واليوم!

إن التاريخ القريب لحرّية التفكير والتعبير في بريطانيا – على سبيل المثال– يسجِّل قيوداً على الفنّ وألوان أخرى من التعبير، حين تصل إلى حدّ الإساءة إلى المقدّسات أو استفزاز مشاعر بعض أتباع الأديان، فعندما أعلن المخرج الدانمركي (جينز ثور سن) (لاحظ الدانمركي) في السبعينات من القرن الماضي اعتزامه إخراج فيلم في إنجلترا عن الحياة الجنسية للمسيح، فقد أدى ذلك إلى موجة غضب عارمة في المؤسسات الدينية الأوروبية، وعلى رأسها الفاتيكان وأسقفية (كانتر بري)، وعلى الفور قام رئيس الوزراء البريطاني حينذاك (جيمس كالاهان) بالتحذير من أنّ أي محاولة لإخراج ذلك الفيلم في إنجلترا سوف تكون عرضة للمحاكمة تحت طائلة قانون (سب المقدّسات)، مما أثنى المخرج عن إتمام إنتاج الفيلم .

وفي يونيو 1976م قامت صحيفة (News Gay) الخاصة بأخبار الشواذ جنسيًا من الرجال بنشر قصيدة للشاعر البريطاني (جيمس كيركوب) يصف فيها المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في أوضاع غير لائقة، مما أثار غضب اتحاد المشاهدين والمستمعين الإنجليز، الذي يتولى الرقابة الشعبية على كل ما ينشر في الصحف أو يعرض في وسائل الإعلام والأفلام السينمائية، وقامت رئيسة الاتحاد بمقاضاة رئيس تحرير الصحيفة والشركة التي تملكها وتتولى نشرها بتهمة سبّ المقدّسات . وبالفعل تمت المحاكمة في شهر يوليو عام 1977، وبالرغم من محاولات الدفاع المستميتة في إقناع المحلّفين أن القصيدة لم تعن أو تضمر أيّة إساءة للدين المسيحي، بل بالعكس كانت تصوّر العلاقة العاطفية التي تربط

الشاعر بشخص المسيح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ إلا أن هيئة المحلّفين لم تقبل هذا الدفاع وأدانت الصحيفة بأغلبية عشرة أصوات مقابل صوتين بتهمة امتهان مشاعر المسيحيين في إنجلترا، والإساءة إلى مقدّساتهم ، بعد قرار هيئة المحلّفين القاضي على رئيس التحرير بالسجن لمدّة تسعة أشهر مع وقف التنفيذ ودفع غرامة مقدارها (خمسمائة جنيه) إسترليني، وعلى الناشر بغرامة مقدارها (ألف جنيه) إسترليني، بالإضافة إلى تحمّل تكاليف القضية. وعلى الرغم من استئناف الصحيفة الحكم عام 1978م أمام القسم القضائي بمجلس اللوردات البريطاني، الذي يمثل أعلى سلطة قضائية في بريطانيا إلا أنها خسرت للمرّة الثالثة، حيث أقرّت المحكمة البريطانية العليا الأحكام السابقة الصادرة ضدّ رئيس تحرير.

بعد حكم المحكمة العليا جرت محاولات عِدّة لإنهاء العمل بقانون سبّ المقدّسات من خلال مجلس العموم البريطاني إلا أن جميع تلك المحاولات باءت بالفشل، حيث لم يقبل مجلس العموم ولا مجلس اللوردات أي مساس بذلك القانون بالرغم من أنه يحمي الديانة المسيحية فقط من السبّ ويهمل بقيّة الديانات المنتشرة داخل بريطانيا، وأنه يعاقب على المساس بالمقدّسات المسيحية دونما نظر أو مراعاة لقصد أو نيّة الشخص المتهم بسبّ المقدّسات.

ومع محاولات أخرى تمت في الاتجاه الذي يجعل من القانون عاما لكل المقدّسات في كل دين يوجد في إنجلترا إلا أنها باءت كذلك بالفشل. لذلك لم يفلح المسلمون في بريطانيا أن يرفعوا دعوى قضائية ضدّ سلمان رشدي صاحب

كتاب (آيات شيطانية)، إذ القانون الذي يحظر سبّ المقدّسات خاص بالمسيحية فقط . فلم يكن سلمان رشدي خارجاً عن القانون البريطاني حين أهان المقدّسات الإسلامية، بل ذلك أمر يندرج في إطار حرّية التعبير رغم أنه سخر من المقدّسات الإسلامية وأهانها . غير أن الطريف حقا أن حرّية التعبير هذه لم تحم (فيلما) باكستانيا سخر من سلمان رشدي، بل منعت دخوله!!!

إن الشخصيات الدينية في حصانة (مقدّسة) كذلك بموجب قانون حظر (سبّ المقدّسات)، لذلك فقد قامت هيئة الرقابة على المصنّفات الفنية البريطانية برفض عرض فيلم وثائقي على شاشات التلفاز البريطاني عن الراهبة (تيريزا) التي عاشت في بريطانيا في القرن السادس عشر، بسبب محتوى الفيلم الذي يمكن تأويله على أنه إهانة للدين المسيحي .

هـ- واقع حرِّية التعبير في إيطاليا:

أما في إيطاليا فيتم منع عرض الفيلم الأمريكي (الإغراء الأخير للسيد المسيح) ، لما فيه من استثارة مشاعر المسيحيين، لذا لم يكتفَ بمنع عرضه فقط في العديد من البلاد الأوروبية بل قدِم مخرج الفيلم في المهرجان للمحاكمة في روما بسبب الفيلم.

ولان الفن غالبا ما يكون أصل الدعاوى القضائية المرتبطة بالتجديف في إيطاليا فإن القانون يحظر التشهير بشأن الأديان التي تعترف بها الدولة الإيطالية. وفي 2006م، اتهمت الكاتبة الإيطالية أوريانا فالاتشي بتشويه الإسلام في كتابها

"قوة العقل" الذي يتناول في ثلاثة أجزاء عواقب هجمات 11 سبتمبر. ورغم توجيه اتهامات بوجود 18 تصريح مسيء في كتابها إلا أن وفاتها أثناء إجراءات المحاكمة أوقف مضي النيابة الإيطالية في البحث لإثبات التهم الموجهة إليها[1].

و- واقع حرِّية التعبير في ألمانيا:

في ألمانيا يحظر بيع أو شراء أو طباعة كتاب (كفاحي) لـ(هتلر)، كما تحظر طباعة أو توزيع أي مقال أو كتاب يؤيد النازية بأي شكل من الأشكال، بل تحظر حتى الهتافات النازية، ولو علي سبيل المزاح . وهذا الحظر يفسّر المشكلة التي تعرض لها لاعب الكرة المصري (هاني رمزي) في ألمانيا، حين قام بإلقاء التحية النازية المشهورة على سبيل المزاح في إحدى الحفلات.

وفي 1991م قام (جنتر ديكيرت) زعيم الحزب الوطني الديمقراطي الألماني (يمين متطرّف) بعقد محاضرة استضاف فيها محاضراً أمريكيا أشار فيها أن رواية قتل اليهود بالغاز غير صحيحة، وترتب على ذلك أن قُدّم (ديكيرت) للمحاكمة، وعوقب طبقاً للقانون الذي يحظر الأحقاد بين المجموعات العرقية.

وفي شهر مارس 1994م حوكم (ديكيرت) مرة أخرى وحكم عليه بالسجن لمدة عام واحد مع وقف التنفيذ ، بالإضافة إلى غرامة خفيفة، مما أدى إلى

(1) مهاجر نيوز، ازدراء الأديان وتجريم التجديف والكفر، مرجع سابق.

تعرّض القضاة الذين حاكموا (ديكيرت) لموجة من الغضب والنقد من القضاة الآخرين ، بسبب ضآلة العقوبة التي حكموا بها، مما أدّى إلى تدخل المحكمة الفيدرالية التي أبطلت الحكم وأمرت بإعادة المحاكمة.

وفي إبريل 1994م أعلنت المحكمة الدستورية الألمانية أن أية محاولة لإنكار حدوث (الهولكوست) لا تتمتع بحماية **حق حرّية التعبير** التي يمنحها الدستور الألماني ، مما دفع البرلمان الألماني أن يسن قانونا يجرّم أيّة محاولة لإنكار وقوع (الهولكوست) ،ويوقع بمرتكب هذه الجريمة عقوبة حُدّدت بالسجن خمس سنوات بالنظر عمّا إذا كان المتحدّث بما ينكره أم لا .

وفي عام 1993م تم نشر ترجمة ألمانية لكتاب أمريكي عنوانه(العين بالعين)، غير أن الناشر تنبّه إلى خطورة الأمر فقام على التو بسحبه وإتلاف كل نسخ الطبعة الألمانية، رغم توزيعها في السوق، تحاشياً للوقوع تحت طائلة القانون أو إثارة غضب الرأي العام ، وذلك لأن الكتاب يورد أن (ستالين) كان يتعمّد اختيار اليهود للقيام بالأعمال البوليسية السريّة في بولندا بعد الحرب العالمية الثانية.

إن مسألة النازية ومعاداة السامية انسحبت في أوروبا -بصورة عامّة- وفي ألمانيا -على نحو أخصّ- على سلوكات عدّة تتصل بحق التعبير، حتى لقد غدت الحكومات الأوروبية – ولاسيما في ألمانيا- تتحاشى أيّة إشارة تومئ إلى معادة السامية، حتى لو ثبت أن الصهاينة في فلسطين – مثلاً- يرتكبون جرائم

متعاقبة، تتجاوز مسالك النازيين في ألمانيا تجاه اليهود، إبّان الحرب العالمية الثانية، فإنهم يغضون الطرف عن كل ذلك، ويلتمسون له المعاذير، على خلفية الرعب الذي سرى إلى دواخلهم، وجعلهم يردّدون مقولة شهيرة متداولة في ألمانيا- على الخلفية ذاتها- وهي تلك التي تقول:" لن يتكرر ذلك أبداً".

فوبيا الهولكوست والاختبار الصعب لكبار الفلاسفة الألمان "هابرماس نموذجاً":

ومن المخجل أكثر أن يسري ذلك الرعب إلى نفسيات مفكّرين وفلاسفة - خاصة من الألمان- كان البعض ينظر إليهم على نحو أنهم غدوا أشبه برمز الفلاسفة الكونيين والإنسانيين المعاصرين، حيث كانوا يدعون إلى الحرّيات، وحقوق الشعوب المحتلة في النضال، لتتحرر وتسترد حقوقها وأراضيها المغتصبة، وتنال استقلالها، بكل الطرق المشروعة، كما كانوا يعلنون وقوفهم في وجه كل النزعات العنصرية، بكل ألوانها، لكنهم – ويا للأسف- لم يبرحوا يحصرون ذلك في مسألة "معاداة السامية" بالمنطق الصهيوني، وتحت ضغط "فوبيا الهولكوست"، الذي نشأوا عليه، وأشربوه وهضموه وتمثّلوه، وظلّوا خانعين له، حتى بعد هذه العقود المتطاولة، وذلك ما كشفت عنه الأحداث النضالية الكبرى للشعب الفلسطيني، وفي ملحمة غزّة بالخصوص، التي تجدّدت يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023م، عبر ما سمّي بـ" طوفان الأقصى"، ولذلك وجدنا- على سبيل المثال- الفيلسوف الألماني الشهير يورغن هابرماس، يسقط عند أول اختبار حقيقي له، في هذا الملف، ويقع على المحك، بعد أكثر من شهر، على بدء الأحداث، وبعد تطوّراتها المروّعة هنالك،

من جانب آلة القتل الصهيونية ومضي الكيان المغتصب في حرب الإبادة الشاملة، حيث استخدم فيها على مدى أشهر الأسلحة المحرمة، أباد فيها كل ما أمامه من البشر والحيوان والحجر، في مجازر يومية، لا يفرّق فيها بين طفل ولا امرأة ولا مدني ولا مقاوم، مما دفع الشعوب الحرّة في العالم، لتصرخ في وجه الصهاينة، من جحيمه ومحارقه لأبناء غزّة، فخرجت المسيرات الكبرى والاحتجاجات المتكرّرة، في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي معظم عواصم أوروبا ومدنها، رغم الحظر الرسمي في عدد من تلك البلدان، إلا أن هابر ماس وثلاثة من زملائه الأكاديميين من أساتذة القانون والسياسة والعلاقات الدولية، وهم" نيكولا ديتلهوف وكلاوس غونتر ورينر فورست، لا يلتفتون إلى كل ذلك، ولا يتبنون سوى الرواية الصهيونية، غاضّين الطرف عن كل جرائم الاحتلال الصهيوني، على مدى 75 سنة، مصرّين على اختزال القضية كلّها في يوم السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023م، فقط بمعزل عن ما قبله وما بعده، فيصدرون بيانًا على موقع إلكتروني تابع لجامعة " غوته " بعنوان " مبادئ التضامن- موقف "، وذلك في 13/ 11/ 2023م، يصرّحون فيه بتضامنهم الكامل مع الصهاينة المحتلين لفلسطين. وهنا يتجاوز هابرماس- بالخصوص- خطابه " الكوني- الإنساني" الذي كان قد ملأ الدنيا انشغالاً بمطالبه بالعدالة والحرية والحقوق المتساوية للعالم كلّه، وكأنما الأديان والأيديولوجيات الضيّقة هي المتحيّزة، وأن الفلسفة الإنسانية التي يزعم -وعدد غير قليل ممن كان يبدي إعجابًا بخطابه- ريادتها المعاصرة؛ لا تلتفت إلى ذلك، وعليها – أي

الأديان- أن " تتأنسن" إن هي أرادت البقاء، حيث الإنسان – عنده هو وحده "المقدّس" لاسواه!

نعم تجاوز هابرماس كل حديث له عن الدعوة إلى المبادئ الإنسانية والتنوير والخطاب الأخلاقي والفعل التواصلي، في مواجهة الفعل الأداتي، وهي العناوين التي ظلّ يدعو إليها وينظّر لها طوال مالا يقل عن 65 سنة، أي منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية سنة 1945م، حيث ولد سنة 1929م ! لكن ذلك لم يدفعه للخجل، حين وصف ورفاقه حق الشعب الفلسطيني ومقاومته بأنه "مذبحة مع النية المعلنة للقضاء على الحياة اليهودية بشكل عام"، وأن ذلك هو الذي دفع إسرائيل " للرد المبرّر من حيث المبدأ" ومع الحديث عن ضرورة أن يكون " مبدأ التناسب" حاضراً في رد الفعل هذا. أما فيما يتعلق بعدم وقوع إصابات بين المدنيين فيذهب البيان إلى أنه " على الرغم من القلق بشأن مصير السكان الفلسطينيين فإن معايير الحكم تخطئ تماما عندما تنسب نوايا الإبادة الجماعية إلى تصرفات إسرائيل"، ولا حظ عبارة السكان الفلسطينيين، وكأنه مجرّد جماعة طارئة، ينبغي عليها الخضوع لشروط التعايش التي فرضها الاحتلال الصهيوني الغاصب.

لقد دفع هذا الموقف لهابرماس عدداً من أصحاب الفكر أمثال آصف بيّات، وهو أستاذ علم الاجتماع ودراسات الشرق الأوسط في جامعة إلينوي في إربانا-شامبين، إلى كتابة رسالة إلى هابرماس، يتناول فيها ما يحمله البيان، من أبعاد تُناقِضُ طروحات هابرماس نفسه، حول المجال العام والديمقراطية

التداولية، **فخاطبه قائلاً**:

"مثيرٌ للإعجاب إصرارك، أنت والطبقة السياسية الفكرية في بلادك، على إدامة ذكرى ذلك الرعب التاريخي لكي لا تقع أهوالٌ مماثلة بحق اليهود (وأفترضُ، بل وآملُ، بحق شعوب أخرى كذلك)، لكن صياغتك للاستثناء الألماني وتركيزك عليه لا يترك أي مجال للحديث عن سياسات إسرائيل وحقوق الفلسطينيين. وخلطُك للانتقادات الموجهة إلى "تصرفات إسرائيل" مع "ردود الفعل المعادية للسامية"، يُشجّع على الصمت ويخنق النقاش. لقد ذُهلتُ، بصفتي أكاديميًا، عندما علمتُ أن الجميع في الجامعات الألمانية – حتى داخل القاعات الدراسية التي ينبغي أن تكون مساحات حرّة للمناقشة والاستفسار – يلزمون الصمت عندما يتطرق الحديث إلى فلسطين؛ وأن الصحف والإذاعات والتلفزيون تكاد تخلو تماماً من أي نقاش مفتوح وهادف حول هذا الموضوع، بل إن عشرات من الناس، بمن فيهم يهود، قد عُزِلوا من مناصبهم، وأُلغيَتْ فعالياتهم أو جوائزهم، واتُّهموا بمعاداة السامية، بسبب دعوتهم إلى وقف إطلاق النار. كيف يتداول الناس ما هو صواب وخطأ إذا لم يُسمَح لهم بالتحدُّث بحرية؟ ماذا حصل لأفكارك الشهيرة حول "المجال العام" و"الحوار العقلاني" و"الديمقراطية التداولية؟"[1].

(1) آصف بيات، الجمهورية نت https://aljumhuriya.net/ar/ ، يورغن هابرماس يناقض نفسه فيما يتعلّق بغزة،18/ ديسمبر/ كانون الاول2023م(شوهد في 19/ 12/ 2023م).

ز. واقع حرِّية التعبير في النمسا:

من المتعارف عليه قانونيـًا في النمسا معاقبة كل من أنكر وجود غرف الغاز التي أقامها النازيون أثناء الحرب العالمية الثانية بالسجن، غير أنه في العام 1992م تم تعديل القانون ليطال التجريم أية محاولة تنكر أو تخفّف أو تمدح أو تبرّر أيّـًا من جرائم النازية، سواء بالكلمة المكتوبة أو المذاعة. وهو ما حدث مع المؤرخ البريطاني (ديفيد إيرفنغ) ، حيث أصدرت محكمة نمساوية يوم 21\1\2006م بسجنه ثلاث سنوات بسبب إدانته بإنكار محرقة النازية، مع أنه أعلن في قاعة المحكمة أنه لم يكن دقيقا في معلوماته التي حوكم بسببها، حيث وردت في كتاب سابق له قبل سبع عشرة سنة، غير أن ذلك لم يشفع له. ومما يجدر ذكره في هذا السياق أن (إيرفنغ) كان حوكم في وقت سابق في ألمانيا لإصراره علنيا على أن غُرف الغاز (الهولكوست) خرافة .كما سبق وأن صدرت عليه أحكام في بريطانيا ، ومنع من الإقامة في نيوزلندا.

وفي اتجاه التضييق على الحريّات الفردية والجماعية في السنوات الأخيرة، وبعد صعود اليمين المتطرّف هنالك، وفي 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2020 م بالتحديد؛ نفّذت السلطات النمساوية عملية أمنية كبرى طالت أكثر من 100 شخصية إسلامية نمساوية معروفة هناك، واقتحمت 30 منزلاً لهم، وعدداً من المؤسسات المجتمعية والخيرية، علاوة على مساجد في مناطق مختلفة من البلاد، مع مصادرة ممتلكات شخصية، وذلك ضمن عملية وصفتها بـ" عملية

الأقصر"! تحت ذريعة "مكافحة الإرهاب" وتمويله[1].

وروّجت الحكومة النمساوية – وقتذاك- أن الحملة جاءت في إطار مكافحة الإرهاب وتمويله، غير أن تساؤلات كثيرة أثيرت بشأن الأهداف الحقيقية لهذه العملية وتوقيتها، خاصة في ظل غياب أدلة قانونية تثبت صحة تلك الاتهامات، مع عجز الادّعاء العام النمساوي حتى اليوم عن تقديم أدلة واضحة على إدانة الشخصيات المستهدفة، وهو ما أكده المسؤول السابق في وزارة الأبحاث النمساوية راؤول كنويكر بقوله " إن عملية "الأقصر" كانت خطأ فادحا، ولم تثبت أي شيء"، وفقًا لتحقيق استقصائي شامل، أجرته قناة الجزيرة " القطرية"، وبثته على شاشتها في 7/ 1/ 2022م، عبر برنامج " ما خفي أعظم"، بعنوان" ليلة الاقتحام"، مستعينة بوثائق سرّية مسرّبة من الاستخبارات النمساوية، والادّعاء العام النمساوي. وتحدّث إلى البرنامج بعض الشخصيات التي طالها الاقتحام عن تفاصيل ما حدث في تلك الليلة كان منهم البروفيسور فريد حافظ[2]، ربما بوصفه – حينذاك- المشرف على جمعية الشباب المسلم في النمسا.

(1) الجزيرة نت --https://www.aljazeera.net/programs/the-hidden-is-more، "ليلة الاقتحام"...وثائق سرّية وشهادات حصرية تكشف عن معاناة شخصيات مسلمة في النمسا (إعداد وتقديم :ثامر المسحال)،7/ 1/ 2022م (شوهد في 19/ 1/ 2022م). وأشير إلى أنني تناولت في كتابي (حوار في الإسلام والعلمانية: العلمانية في المجتمعات الإسلامية بين الممكن والمستحيل) جوانب أخرى لتلك الحملة فلتراجع هناك لمن يرغب في المزيد من المعرفة.

(2) الجزيرة نت، ليلة الاقتحام، المرجع السابق.

والبروفيسور حافظ شخصية نمساوية، ولد في النمسا عام 1981م، من أصل مصري، وأصبح أستاذ العلاقات الدولية في كليّة وليامز، في مقاطعة ماساشوساتس الأمريكية، وفي المبادرة الدولية في جامعة جورج تاون الأمريكية أيضاً، كما هو المحرّر المؤسس للكتاب السنوي الألماني الإنجليزي (الإسلاموفوبيا) منذ عام 2010م، والمتخصص في الإسلاموفوبيا، والمشرف على تقرير الإسلاموفوبيا السنوي في أوروبا، وحاصل على جوائز كبرى أوروبية مرموقة[1].

أجرت قناة الجزيرة في 21/ 5/ 2023م حواراً كاملاً مستقلاً **مع البروفيسور فريد حافظ**، على خلفية ماحدث له في 2020م، حيث كان ضمن من شملتهم حملة السلطات النمساوية في 2020م، تلك التي عُرِفت بـ(حملة الأقصر)- كما سبقت الإشارة- وقد اضطر عقبها لمغادرة النمسا مباشرة، مبرّراً ذلك ببحثه عن الحرّية التي فقدها في بلده (النمسا)[2].

أشار حافظ في حديثه إلى أن التوجّه في بعض البلدان الأوروبية ينمو نحو استئصال كل ما له صلة بالإسلام، حيث لم يعد ثمّة تفريق – بسبب هيمنة اليمين المتطرّف على النظام السياسي- بين "إسلامي" و"مسلم" و"إسلام سياسي"، واستشهد بما جرى في عملية الأقصر في النمسا في 9/ 11/ 2020م، حيث كانت التهم الموجّهة للمتهمين، بسبب ما إذا كانا يأمرون زوجاتهم

(1) فريد حافظ، حوار مع قناة الجزيرة، برنامج المقابلة (حوار:علي الظفيري)21/ 5/ 2023م.

(2) فريد حافظ، حوار مع قناة الجزيرة، المرجع السابق.

بالحجاب، أو يحولون دون السماح لهن بسماع الغناء، وأو يوجهون أسرهم نحو المحافظة على صلاة الفجر ونحو ذلك؟ وعقّب حافظ على ذلك بانّه ما كان للضباط القائمين على التحقيق بلوغ ذلك المدى؛ إلا لانهم تلقوا توجيهاتهم من المسؤولين الكبار في السلطة، ولذلك فإنهم يعتقدون أن الإسلام السياسي أخطر من العنف ذاته، وأن كل شخصية سياسية ناشطة سياسيًا في محيط إسلامي؛ يجب أن يكون من "الإخوان المسلمين"، وهذا ما يوجّه للمتهمين بالإرهاب، لأنهم لا يفرّقون بين الإسلام والإرهاب. وحين سئل: لماذا لا يُعامل الناشط السياسي الإسلامي الديموقراطي هنا كما يُعامل الناشط المسيحي الديموقراطي؟ أجاب: لأن الناشط المسيحي بيده السلطة، بخلاف المسلمين الذين لا يمتلكون ذلك[1].

وعن المشكلة المؤرقة للمسلمين في الغرب كآفة وفي النمسا كذلك، أي مسألة الاندماج تحدّث حافظ عن نفسه في هذا الإطار قائلاً: إنه نشأ كأي طفل نمساوي، مولود في النمسا، ثم شابٍ في بيئة مسيحية كاثوليكية، بثقافة مسيحية، حيث إن والدته مسيحية نمساوية، لكنه بمجرّد أن صار أستاذاً في العلوم السياسية، له أطاريح متميّزة في بعض الجوانب؛ صُنِّف أنه غير مندمج!

ثمّ تحدث عن ما وصفه بالسؤال الدائم : مامعيار الاندماج؟ مشيراً إلى أن هناك عدداً كبيراً من المسيحيين الأرثوذكس، يقومون بالوعظ بلغتهم الوطنية الخاصة بهم، وكاثوليك يتحدثون بالأسبانية في كنائسهم، على خلاف الحال مع

(1) فريد حافظ، حوار مع قناة الجزيرة، المرجع نفسه.

المسلمين، حين يأتون بثقافتهم الخاصة ولغتهم العربية أو التركية، أو غيرهما فالمشكلة في هذا الازدواج!

ثم جاء السؤال من قبل الجزيرة عن نمط الإسلام والمسلمين المطلوبَين أوروبيًا؟ فأجاب حافظ بعدم وجود إجابة محدّدة على ذلك، لكن يمكن القول بأن المتطرفين يؤكّدون أنه مادام هناك مسلمون لا يمثلون تحدّيًا للسلطة السياسية، فالأمر لا يمثّل مشكلة (مثل بعض الجماعات الصوفية أو السلفية الماضوية)[1].

ح- واقع حرِّية التعبير في كندا:

على الرغم من أن القانون الكندي ينص على حق كل مواطن في **التعبير الحرّ** إلا أنه يحظر- في الوقت ذاته-أيّ نوع من أنواع التعبير من شأنه أن يؤدي إلى إثارة الكراهية ضدّ أية مجموعة عرقية أو إثنية أو دينية، ويمنح القانون المجالس التشريعية في كندا تقييد حريّة التعبير أو غيرها من الحريّات الدستورية إذا استدعت الضرورة ذلك ،وبناء على هذا أقرّت المحكمة الكندية العليا العقوبة التي أقرّت بها إحدى محاكم مقاطعة (ألبرتا) ضدّ (ناظر) مدرسة اتهم بمعاداة السامية والترويج لكراهية اليهود.

ولكون السيطرة الصهيونية على وسائل الإعلام في الغرب حقيقة مؤكّدة فإن شبكة تلفاز (CTV) الكندية قامت باستضافة (جوزيف ليبد) المعلّق

(1) فريد حافظ، حوار مع قناة الجزيرة، نفسه.

السياسي الإسرائيلي صباح يوم 15/ 10/ 1994م الذي دعا مباشرة على الهواء يهود كندا، ليتولى أحدهم اغتيال (فيكتور أوستروفوسكي) ضابط الموساد الذي ألف كتابين، كشف فيهما عن العمليات السريّة للموساد، دون أن تُحدث هذه الدعوة أي ردّ فعل على أيّ مستوى إعلامي في كندا، ولم يُسمع عن الكُتّاب والمعلّقين الذين دافعوا بحماس بالغ عن حق (سلمان رشدي) في (التعبير الحرّ) دفاع أقل من ذلك في حق (أوستروفوسكي)في التعبير الحُرّ كذلك.

قارن هذا بما حدث في عام 1996م عندما قام قاض كندي بمقاطعة (كوبيك) بالحكم بالسجن مدى الحياة على امرأة قامت بذبح زوجها بسكين، وقال القاضي تعقيباً على الحكم الذي أصدره :" لقد أثبت أن المرأة تستطيع أن تكون أكثر عنفاً من الرجل، **حتى النازي لم يعُذّب ضحاياه اليهود قبل قتلهم**".

هذا التعقيب أثار زوبعة من الاحتجاج ضدّ القاضي من قبل الجمعيات النسائية واليهودية في كندا، فاضطر القاضي للاعتذار، ولكنه أعلن أنه مؤمن بكل كلمة قالها في ذلك التعقيب، مما ضاعف موجة الاحتجاج ضدّه، وتعالت الأصوات مطالبة باستقالته، ولكنه رفض الاستقالة. عندئذ تدخّل المجلس القضائي الكندي وقام بالتحقيق مع القاضي! ثم أوصى المجلس البرلماني الكندي أن يقيل القاضي بسبب التعليق الذي صدر عنه . وحين وصلت الأمور إلى ذلك الحدّ اضطر القاضي أن يقدّم استقالته، بدلا من أن تأتي الإقالة من البرلمان، حث كان واضحاً أنه سيقبل توصية مجلس القضاة الكندي بالإقالة.

فوبيا الهولوكوست يتجاوز أوروبا والغرب إلى اليابان:

لقد سرى رعب التشكيك في حكاية (الهولوكست) هذه حتى خارج الجغرافيا الأوروبية والغربية بعامة، ووصل إلى بلد صناعي (كبير) غير أوروبي هو اليابان، إذ حدث أن نشرت مجلة (ماركوبولو) في عددها الصادر في شهر فبراير 1995م مقالاً يزعم عرض الحقيقة التاريخية الجديدة، ويوضّح أن غرف الغاز التي أقيمت في الحرب العالمية الثانية ليس لها أساس تاريخي موثّق.

أدّى ذلك المقال إلى ردود فعل عنيفة وسريعة، حيث قامت المؤسسات الصناعية الكبرى مثل (فولكس واجن) و(ميتسوبيشي) بإلغاء عقود الدعاية مع المجلة، احتجاجًا على المقال، مما أدّى بناشر المجلة إلى سحب كل أعداد المجلة من الأسواق، وفصل كل أعضاء تحرير المجلة، بل اضطر ذلك المقال المجلة إلى إغلاق نفسها نهائيًا.

ويبدو أن ذلك الدرس كان مريراً على اليابانيين، فصاروا حذرين جدّاً – بعد ذلك– من المجازفة بأيّ رأي يقترب حتى من مجرّد التشكيك في حكاية المحرقة تلك، حتى غدوا يتبنون الرواية الصهيونية والأوروبية بحذافيرها، ولذا رأينا الحكومة اليابانية تصطف إلى جانب الصهاينة والحكومات الأوربية والولايات المتحدة، في مواقفها جميعا من المجازر البشعة التي ارتكبها الصهاينة تجاه الفلسطينيين في قطاع غزّة بالخصوص، بالتأييد المتنوع من قبل أغلب تلك الحكومات الأوربية والإدارة الأمريكية، في ما عُرِف بطوفان الأقصى وفق العنوان الفلسطيني، والأسوار الحديدية، وفق العنوان الصهيوني، منذ

السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023م، على الرغم من المعارضة الشعبية الواسعة لدى شعوب تلك الدول لسياساتها المؤيدة للعدوان الصهيوني، والآثار السلبية على سمعتها جميعًا، بأقدار متفاوتة.

وبعد الإساءات الدانمركية والفرنسية المتكررة لمقام النبي محمّد ﷺ عمدت الحكومات الإيرانية المتعاقبة لكشف ازدواجية المعايير الغربية، فمنذ سنة 2005م، وعلى خلفية الهولكوست ذاتها أعلنت طهران عن إقامات مسابقات عالمية لرسم (كاريكاتوري)، يسخر مما يسمى المحرقة النازية (الهولكوست) لليهود، مؤكّدة أنها بهذا تهدف إلى اختبار ردود الفعل الأوروبية والأمريكية، وهو ما سيفضح أسطورة (حريّة التعبير) وازدواجية المعايير الغربية تجاهها، وكانت أولى تلك المسابقات في9\2\2005م-. وجاءت (الفضيحة) الأولى الشاهدة على إخفاق الأوروبيين في مسألة حرّية التعبير هذه؛ حين استدعي السيد (دياب أبو جهه)، رئيس الرابطة العربية الأوروبية للمحاكمة، لكونه دعا إلى نشر رسوم (كاريكاتيرية) ضدّ المحرقة(الهولوكوست)!

وأتى موعد انعقاد المؤتمر في طهران في 21/ 11/ 1427هـ الموافق11/ 12/ 2006م، مع أن موضوع الكاريكاتير لم يعد أمرا قائمًا، ولذلك طغت على أعمال المؤتمر مناقشات وردود ومداخلات على مشككين غربيين في هذه المحرقة، تلك التي يدَّعي اليهود أنها ارتكبت بحقهم إبان الحرب العالمية الثانية[1].

(1) قناة بي بي سي عربي http://news.bbc.co.uk/hi/ ،بدء ندوة عن المحرقة في طهران، وسط إدانة عدة دول، 11/ 12/ 2006م (شوهد في 22/ 12/ 2023م).

وقد أثار انعقاد هذا المؤتمر ردود فعل غربية عدّة منددة، إذ قال المتحدث باسم وزارة الخارجية الأميركية- حينذاك- شون ماكورماك "إنه تصرف شنيع، هذا المؤتمر الذي ينظمونه في محاولة للتشكيك بحدث تاريخي يمثل المحرقة اليهودية التي فقد فيها ملايين الأشخاص حياتهم".

من جهته أعرب الاتحاد الأوروبي عن قلقه العميق حيال المؤتمر، مؤكداً أن "رئاسة الاتحاد قلقة جدا تجاه المؤتمر وهي تدين بأقسى العبارات أية محاولة لنفي حصول المحرقة أو التشكيك فيها".

وفي باريس، أعلن المدير العام لمنظمة التربية والعلوم والثقافة (يونيسكو) أن "أية محاولة للتشكيك أو لنفي حقيقة حصول المحرقة اليهودية أو أي نوع آخر من الجرائم ضد الإنسانية مرفوضة في العمق".

ودافعت إيران عن مبدأ انعقاد المؤتمر موضحة أنه لا يهدف إلى تأكيد حصول المحرقة أو نفيه بل إفساح المجال أمام نقاش يتناول هذا الحدث التاريخية[1].

لكن معظم الشخصيات التي شاركت فيه، لم تقف عند تلك الحدود، بل تجاوزتها إما إلى التشكيك في حصول المحرقة وإما في مداها، وفي مقدمتها الفرنسي روبير فوريسون والأسترالي فريديريك تويبن، وهذا الأخير اكّد أن

(1) قناة بي بي سي عربي، ،بدء ندوة عن المحرقة في طهران، وسط إدانة عدة دول، المرجع السابق.

وجود أفران الغاز "كذبة كاملة" وحاول إثبات نظريته عبر عرض نموذج صغير من معتقل تريبلينكا في بولندا أمام المؤتمرين [1].

4- أسطورة حرِّية التعبير في المنصات الإعلامية الإلكترونية وإرهاب إداراتها:

في الولايات المتحدة الأمريكية - حيث يقع المقرّ الرئيس لإدارة شركة فيسبوك للمرء أن يدهش لذاك التناقض الصارخ الذي تمارسه شركة "فيسبوك" حين تسمح لنفسها بتجريم أي إنكار لأية معلومة عن ما يسمّى بالمحرقة "الهولكوست" بحق اليهود، مهما تكن الدلائل عليها؛ على حين لا تسمح - في الوقت -ذاته بمجرّد التعبير عن مظلومية الشعب الفلسطيني، الواقع تحت الاحتلال لمدة تصل إلى ما يزيد عن سبعين سنة، بدعوى معاداة السامية! وذلك حين يقوم بعض الناشطين والإعلاميين -ولاسيما من الفلسطينيين- على مستوى مؤسسي أو فردي، بالتعبير عن قضيتهم، في منصات التواصل الاجتماعي، وأبرزها صفحات "الفيسبوك"، فيجدون حساباتهم قد أغلقت، أو أنهم غدوا معتقلين، أو مطاردين. وقد شكى كثيرون في هذا الحقل من أن حساباتهم تعرّضت للإغلاق، وتلقوا تحذيرات من مسؤولي شركة "فيسبوك"، بعد تناولهم لموضوعات تتصل بحق الشعب الفلسطيني في التحرّر من الاحتلال، والحصول على حقوقه، أو إشارتهم إلى ذلك على نحو أو آخر،

(1) الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news ، مؤتمر اليهود ينطلق بطهران ويهود إيران يستنكرون،12/ 12/ 2006م (شوهد في 22/ 12/ 2023م).

بذريعة أن ذلك يقع في إطار الدعوة لـ"الإرهاب" والتحريض على العنف وتشجيع الكراهية (أي معاداة السامية)!!

ومن المؤسسات الفلسطينية التي أغلقت لهذا السبب صفحة "الفيسبوك" التابعة لهيئة علماء فلسطين. وتعليقًا على هذا الإجراء صرّح الدّكتور حافظ الكرمي المسؤول الإعلامي للهيئة بقوله:

"إنّ إغلاق صفحة هيئة علماء فلسطين جاء ضمن حملة ممنهجة تستهدفُ من خلالها إدارة فيسبوك المحتوى الفلسطيني، وإنّ هذا الاستهداف يصبّ في خدمة المشروع الصّهيونيّ القائم على العدوان والاحتلال الإحلاليّ لأرض فلسطين، وهو محاولةٌ لكتم صوت الحقيقة الذي يحقّق أهمّ ركائز المعركة مع الصّهاينة المتمثّلة في إساءة وجه الاحتلال وتعرية باطله وفضح عدوانه"[1].

ومن الشخصيات الإعلامية الفلسطينية التي تمّ إغلاق حساباتها من قبل شركة "فيسبوك" الصحفي الفلسطيني حسن اصليح الذي له أكثر من 200 ألف متابع على صفحة الفيسبوك أن مفردات على الصفحة تذكر رموز القضية الفلسطينية مثل: ياسر عرفات- أحمد ياسين- فتحي الشقاقي- أو حماس - الجهاد- رسوم الشهداء- المبعدون، أو حتى تذكر بعض المفردات مثل كلمة غارة لوصف القصف الصهيوني- انتفاضة- شهيد- مقاومة ...إلخ كل ذلك أصبح كفيلاً بإيقاف الحساب، أو إنزال العقاب الذي صار عُرفًا مألوفًا لدى

(1) حافظ الكرمي، صفحة فيسبوك جديدة https://www.facebook.com/palscholarss ، تعليقًا على إغلاق فيسبوك صفحه هيئة علماء فلسطين، 1رجب 1442 هـ الموافق 13/ 2/ 2021م.

شركة فيسبوك في الآونة الأخيرة[1]، كما أن الصحفي الفلسطيني عماد البرغوثي يؤكّد ذلك كذلك، بعد أن تعرّضت صفحته للحجب، فيما تعرّض غيره للاعتقال مثل علاء الريماوي مدير قناة القدس[2]، في حين صرّح التجمع الإعلامي الفلسطيني بأن عدد من أغلقت حساباته من الإعلاميين والناشطين من قبل شركة فيسبوك تصل إلى المئات، وذكر في بيان صحفي أصدره بهذا الشأن أسماء أكثر من 40 إعلامياً منهم[3]. **أما الدكتور صبري صيدم** وزير الاتصالات الفلسطيني السابق والدكتور روب بيغي ريو الصحفي المتخصص في التكنولوجيا الإعلامية/ الصحفية فأشارا إلى التحيّز لدى فيسبوك، وحتى شركة تويتر، وتمّت المقارنة بين هذا الموقف المتحيّز ضد الشعب الفلسطيني وقضيته، المنحاز- في المقابل- إلى جانب الكيان الصهيوني، وبين منشور على تويتر للرئيس الأمريكي – حينذاك- دونالد ترمب في 30/ 5/ 2020م، قال فيه: "عندما يبدأ التخريب يبدأ إطلاق النار"، ورغم أن تويتر كانت عدّت هذا دعوة للكراهية والعنف، لكنها أبقت المنشور، ولم تسحبه، أو تحذفه[4].

ويرى مراقبون أن منصّة فيسبوك شركة منحازة للكيان الصهيوني، إذ إنها

(1) قناة الجزيرة، برنامج للقصة بقيّة (المحتوى الفلسطيني على فيسبوك: تقديم فيروز زيّاني)، 1/ 6/ 2020م.

(2) قناة الجزيرة، برنامج للقصة بقية، المرجع السابق.

(3) التجمع الإعلامي الفلسطيني/http://shaabradio.ps/27915، فيسبوك تعطيل حسابات المستخدمين من غزّة (شوهد في 1/ 7/ 2020م).

(4) قناة الجزيرة، برنامج للقصة بقيّة، مرجع سابق.

موجهة ضد الصحفيين الفلسطينيين، ومن يؤازر القضية الفلسطينية، دون الصحفيين الصهاينة، أو من يتبنى مواقفهم. وقد حاولت بعض القنوات الإعلامية في سياق تحقيقها عن تفسير ما وراء هذا الموقف للشركة؟ وما المعايير التي تعتمدها في ذلك؟ فتواصلت مع إدارتها في الولايات المتحدة؛ إلا أنها رفضت الإجابة![1] .

وفي محاولة تبدو مكشوفة وساذجة – في نظر بعض المتابعين– لدرء هذا التحيّز الفج الذي يؤكّد حقيقة حرّية التعبير في الإعلام الغربي وما يُعرف بـ"الإعلام الجديد"؛ قامت الشركة – أي شركة الفيسبوك– بتشكيل ما وصفته بمجلس رقابة للنظر في محتوى ما ينشر، وما يصلها من الطعون، ومع أن بعض أعضاء المجلس راح يروّج أن تشكيل مثل هذا المجلس يؤكّد مدى الحرية التي غدت تتمتع بها الشعوب والمؤسسات، وأنه آن أوان توقف سيطرة الحكومات على وسائل الإعلام، وما يُعرف بالإعلام الجديد؛ إلا أن ناشطين يؤكّدون أن ذلك إنما يعمّق التحيّز أكثر، حيث إن مثل هذا الأسلوب في التذاكي والالتفاف على الحرّيات؛ قد سبقت إليه الحكومات حتى ذات السمعة السيئة، حين تقوم بتشكيل مجالس مماثلة للإعلام التقليدي، وحتى الإعلام الجديد، ولكنها تختار لذلك الشخصيات الموالية لها، أو حتى " الناعمة" فتمرر كل ماتريد تحت غطاء " ديكورية" مثل هذه المجالس، وهل اختلف الأمر في جوهره مع مجلس فيسبوك " العالمي" هذا؟!

---

(1) قناة الجزيرة، برنامج للقصة بقيّة، المرجع السابق.

وقد انكشفت حقيقة ذلك الخداع، بما لا مزيد عليه، وأنه لا يختلف عن أيّة "بوروباجندا" مكشوفة مسكّنة؛ بعد أن قامت قوات الاحتلال الصهيوني بعدوانها البربري الشهير على القدس والمسجد الأقصى وحيّ الشيخ جرّاح في مطلع شهر أيار/ مايو 2021م، فتسبب ذلك في هبّة الشعب الفلسطيني، لا سيما في قطاع غزّة، للدفاع عن إخوانهم ومقدّساتهم، فاندلعت معركة "سيف القدس" في التاسع من ذلك الشهر، بعد أن أمطرت فصائل المقاومة في قطاع الغزّة الكيان الصهيوني في الأراضي المحتلة بآلاف الصواريخ، ولم تتوقف المعركة إلا في 21 من الشهر ذاته، بعد أن تداعى الفلسطينيون من كل أرجاء فلسطين التاريخية، ومعهم العرب والمسلمون، وأحرار الإنسانية، للوقوف في وجه الهمجية الصهيونية، وللتنديد بالعدوان الإسرائيلي، وحين عبّر الكثير منهم عن ذلك عبر صفحات التواصل الاجتماعي مثل تويتر والفيسبوك وجد الآلاف منهم صفحاتهم قد أغلقت تلقائيًا، على حين تلقّى بعضهم تحذيرات بالإغلاق!

وهكذا تتجدد المعركة في الأقصى مجدداً في 14 رمضان 1443هـ الموافق 15 إبريل/ نيسان 2022م، مع ذكرى عيد الفصح اليهودي، وإعلان جماعات يهودية متطرفة نيتها تقديم طقوس وشعائر دينية في باحة المسجد الأقصى، وإعلان بعضها تقديم قرابين في تلك المناسبة، وقيام قوات الكيان الصهيوني- من ثمّ- باقتحام المسجد من جهات عدة، وإغلاق العديد من البوابات المؤدية إليه، والشواهد في مواجهات، مع الفلسطينيين، أدّت إلى إصابة نحو من 150 منهم إصابات مختلفة، جرّاء استعمال الصهاينة القنابل الغازية المسيلة للدموع

والقنابل الصوتية، في الوقت الذي تتوالى فيه الممارسات " الإرهابية" في الاتجاه المقابل على صعيد إغلاق حسابات وسائل التواصل الاجتماعي للعديد من المؤسسات المناهضة للكيان الصهيونية، وكذا الأفراد الناشطين في هذه الدائرة.

وبمضي الأيام صارت ظاهرة إغلاق حسابات عشرات الآلاف ثمّ مئات الآلاف وربما الملايين، من الأفراد المشتركين في حسابَي فيسبوك وتويتر بالخصوص، من الظواهر السائدة المتزايدة، لمجرّد ورود أيّ لفظ أو اسم أو جملة أو عبارة ترِد في المنشور، أو التغريدة، تناهض الصهيونية، أو لا تتماشى مع خط التطبيع والصهينة، اللذين انتهجتهما بعض الأنظمة العربية بالخصوص، ولذلك فإن مفردات أو جملاً يُزعم من خلالها مايشي بـ"إشاعة الكراهية" أو "التحريض على العنف"، أو سواهما، وفق المعايير الصهيونية والغربية المتحكّمة في إدارة تلك المؤسسات والوسائل؛ من الذرائع التي تسلكها فيسبوك وتويتر بالخصوص، فتصبح كفيلة بإغلاق حساب كل من يقاوم خط التطبيع والصهينة، أو سياسة الشركتين، غير المراعيتين لخصوصية الأفراد والأمم والثقافات.

وفي هذا السياق قامت قناة الجزيرة، في 8/ 9/ 2023م، عبر برنامج "ما خفي أعظم" الذي يعدّه فريق إعلامي بالقناة، في مقدّمتهم مقدّم البرنامج ثامر المسحال، بتخصيص حلقة كاملة بعنوان" الفضاء المغلق" للحديث عن سياسة شركة فيسبوك، فعمد الفريق إلى إنشاء صفحتين إحداهما بالعربية والأخرى

بالعبرية، ليظل التفاعل مع الصفحتين مستمراً على مدى أشهر، وبدأ الفريق يُلاحظ مدى التضييق الذي يطال المحتوى العربي في الصفحة العربية، على حين لا ينال المحتوى العبري أيّ قدر من ذلك، مع أن المحتوى أحياناً قد يكون متماثلاً، وربما أشد تجسيداً في الصفحة العبرية لمظلومية الشعب الفلسطيني، وبشاعة مسالك الاحتلال الصهيوني تجاهه!

ومما سجّله الفريق– على سبيل المثال– رفض فيسبوك استخدام كلمات ذات مضامين تشي بدلالة على المقاومة الفلسطينية، فتم تقييد الوصول إليها، بشكل لافت وملحوظ، وذلك من مثل كلمة "شهيد"، رغم توصية مسبقة بإنهاء ذلك الحظر، كما أن شعار "فلسطين حُرّة"؛ يعدّ شعاراً معادياً للسامية، بنظر شركة فيسبوك، لكنها – بالمقابل– لم تلتفت في الصفحة العبرية لعبارات تحريضية حشر بها الفريق بعض المنشورات مثل هاشتاج " الموت للعرب" التي أطلقها وزير الأمن الداخلي الصهيوني إيتامار بن جيفير، بل انتشرت على نطاق واسع، من غير أيّ اعتراض أو تقييد.

وتعد شركة ميتا (Meta) الشركة المالكة لكل من فيسبوك وانستغرام وواتساب وماسنجر منن بين منتجات أخرى، ومن الجدير الإشارة إليه أن ثاني أكبر شركة فيسبوك أنشئت في تل أبيب!

سعى الفريق لمقابلة رئيس شركة ميتا أو بعض مسؤوليها، لعرض الكثير من طلبات الفريق وتساؤلاتهم، لكنها قوبلت جميعها بالرفض والتجاهل، وفي المرحلة الأخيرة من قرب الانتهاء من أعمال الفريق؛ سُمِح له بمقابلة عضو

مجلس الإشراف بالشركة جولي أوانو، ولكن على أن يكون ذلك عن بُعد، وبشرط حضور مديرة الاتصال في المجلس يمونا سيكاميك، وحين سأل مقدّم البرنامج ثامر المسحال جولي أوانو: هل توافق على مايتردد من أن هناك حجبا وحظراً ومنعًا للمحتوى المتصل بالقضية الفلسطينية؟ فأجابت بتأكيدها على صحة هذا القول، وأقرّت أنها تشعر بتقييد مفرط للمحتوى العربي والفلسطيني، وأضافت أنها تسعى لتغيير ذلك.

وكشف أحد ضيوف البرنامج وهو أريك باربينغ المسؤول السابق لوحدة السايبر بجهاز الشاباك الإسرائيلي عن تعاون بين شركة فيسبوك وجهاز الأمن الإسرائيلي، لحذف المحتوى المناهض لـ" إسرائيل"، وكيف تمكن جهاز الشاباك من حذف أكبر كم من محتوى الفيسبوك، المناهض للاحتلال الإسرائيلي".

وتحدث بعض ضيوف البرنامج مثل نديم الناشف مدير مركز حملة لتطوير الإعلام الاجتماعي عن سياسة فيسبوك الدولية، وضرب مثالاً بانحيازها إلى بعض الحكومات والجهات على حساب الأخرى، ومن ذلك – على سبيل المثال- انحيازها إلى جانب الحكومة الهندية- مثلاً- في قمعها المستمر وجرائمها تجاه الشعب الكشميري هنالك، وكذلك الحال مع مأساة الروهينجيا في رفض فيسبوك نشر أخبار المآسي والفظائع التي ترتكب بحقهم من قبل حكومة ميانمار، والسبب في ذلك العلاقة الجيدة التي تربط الشركة بحكومتي الهند وميانمار. وتحدث الناشف عن بعض حالات التراجع المحدودة لشركة

فيسبوك بتبريرات تثير الاستغراب، بعد حالات الحجب والمصادرة، من مثل أن ذلك وقع بسبب التشابه في العناوين أو الكلمات، وذكر من ذلك حظر كلمة "الأقصى" بشكل دائم، وهي التي تأتي عادة في هذا السياق وصفًا للمسجد الأقصى، لكن الشركة بررت ذلك بأنها حسبتها " كتائب الأقصى"! واستهجن الناشف ذلك متسائلاً:" هل يُعقل أن شركة توازي إمكانات دول، بها عشرات الآلاف من الموظفين من كل لغات العالم، لا تدرك الفرق بين المسجد الأقصى وكتائب الأقصى"؟!

ولفت نظر الفريق أن مئات العاملين في شركة ميتا من "الإسرائيليين"، وعدد كبير منهم ممن خدم في الجيش " الإسرائيلي". ومن ضمن هؤلاء إيمي بالمور ، وهي مندوبة " إسرائيلية" ومسؤولة سابقة في وزارة العدل "الإسرائيلية"، وهذه واحدة من قيادات شركة ميتا، التي انخرطت في محاربة كل مضمون ينتصر للقضية الفلسطينية. وتساءل مقدّم البرنامج: " ماذا لو كان هذا المسؤول فلسطينيًا، ولديه هذه المواقف من " الإسرائيليين"؟[1].

الجدير ذكره أنه لم تمض سوى 24 ساعة على بث برنامج (ما خفي أعظم)، حتى أغلقت شركة ميتا المالكة الأمريكية المالكة لمنصة فيسبوك حساب مقدّم البرنامج ومقدّمه ثامر المسحال، دون سابق إنذار، ورغم محاولات فريق البرنامج التواصل مع إدارة الفيسبوك لمعرفة سبب الإغلاق؛

(1) قناة الجزيرة، برنامج ما خفي أعظم (الفضاء المغلق)، تقديم: ثامر المسحال، 8/ 9/ 2023م.

إلا أنها لم تتلق جواباً[1].

ثم ما لبثت أن اندلعت معركة طوفان الأقصى في غزّة بفلسطين، في 7/ 10/ 2023م، فاشتدت حملة الإغلاق على المنشورات الداعمة للقضية الفلسطينية، وكذا مقاطع " الفيديو"، والتسجيلات الصوتية المختلفة، الواقفة مع أهالي غزة، والمقاومَة هنالك بوجه أخص، وتقدّر بمئات الآلاف من الحسابات، ثمّ أصبحت بالملايين بعد ذلك، ناهيك عن بعض المواقع الفلسطينية الهامة مثل " شبكة القدس الإخبارية ، "التي تعدّ أكبر صفحة فلسطينية يتابعها قرابة 10 ملايين شخص، وذلك لمنعها من تغطية أخبار فلسطين وجرائم الاحتلال"[2]، ولجأ الكُتّاب على تلك الصفحات والناشطون فيها، إلى تقطيع أحرف الكلمات، أو استبدال بعض حروفها بالأحرف اللاتينية، أو استبدال الكلمة بما يرمز إلى معناها الأصلي، على نحو غير مباشر، في محاولة لتحاشي الإغلاق للحساب، أي الإرهاب الإعلامي الأكبر، في وجهه الإلكتروني!

(1) الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/ ، بعدما كشف تحيزها لإسرائيل...فيسبوك تغلق حساب مقدّم برنامج "ما خفي أعظم"، 10/ 9/ 2023م (شوهد في 28/ 10/ 2023م).

(2) العربي https://www.alaraby.com/news، خلفها لوبيات صهيونية.. المنصات الرقمية تخنق الصوت الفلسطيني،16/ 10/ 2023م (شوهد في 29/ 10/ 2023م).

5- فلسطين " الفاضحة" المستمرة لحقيقة حرّية التعبير في الغرب، وغزّة هي الذروة

لا يزال التساؤل الملحّ مستمراً عن ذلك الازدواج الصارخ في مواقف الغرب، من قضايا الأمة الإسلامية خاصة، وتلاشي أسطورة حريّة التعبير لديه، شيئًا فشيئًا، ويومًا بعد آخر، على نحو مغاير للصورة النمطية النموذجية، التي كانت تسوّق في عقود مضت، وكيف أصبح الغرب اليوم يَفصِل في سياساته العلمانية بين ما كان يزعم أنها قيم عدالة وكرامة ومساواة مطلقة، في حين يصرّ على إبقائها حكراً على مواطنيه في إطار مجتمعاته، مميزاً بين فئة أصلية وفئة متجنّسة مثلاً، بل بلغ به الأمر بعد ذلك، أن يميّز حتى بين فئة أصلية، لكنها تختلف مع أغلبية تلك المجتمعات في معتقدها، والنموذج المسلم في هذا هو الدليل الأكثر حضوراً وكشفًا لحقيقة الديمقراطية الغربية في هذا الباب، هذا ناهيك عن ممارساته ما يضادّ الديمقراطية ومستلزماتها، ممثلاً في سياسات الاستعمار والعنف والقتل والاحتلال والإرهاب، والاصطفاف مع كبار مجرمي الحروب، وفي مقدّمتهم الاحتلال الصهيوني لفلسطين، خارج تلك المجتمعات. وليس ثمة جديد في التذكير بصناعة الغرب للحالة الصهيونية في فلسطين، وملحمة الشعب الفلسطيني تجاهه، منذ سنة النكبة في 1948م، وما اقترفته آلة الإرهاب الصهيوني، ومجازرها المستمرة، داخل فلسطين وخارجها بحق الفلسطينيين ، طيلة تلك العقود، بدعم كامل من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية، وفي مقدّمتها بريطانيا، وكان آخر المجازر تلك –

وليس أولها – مجزرة غزّة التي اندلعت في 7/ 10/ 2023م، وأطلقت عليها المقاومة الفلسطينية (حماس) (طوفان الأقصى)، على حين أطلق عليها الكيان الصهيوني (الأسوار الحديدية).

لاقت مجزرة غزة تلك تأييداً متكرراً ومطلقاً للجيش الصهيوني، من قِبل قادة الغرب، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، ومعظم الدول الأوروبية، رغم الانتهاكات الجسيمة، وجرائم الحرب التي ارتكبها الصهاينة فيها، حتى إن عدد الشهداء بلغ حتى كتابة هذا الجزء من الكتاب في 29/ 6/ 2025م، وذلك بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، في 29/ 6/ 2025م، أي بعد ما يزيد عن سنة و8 شهور، على بدء عملية طوفان الأقصى، ما يلي (مع الإشارة إلى أن أعداد الشهداء والجرحى والمعتقلين تشمل الضفة الغربية أيضًا):

57499 شهيداً، منهم 15.18000 طفل (في قطاع غزة)، و 12400 امرأة (قطاع غزّة)، و3853 مسنًّا (قطاع غزّة)، و140119 ، و1411، من الكوادر الطبية، و219 من الصحفيين، و800 من الكوادر التعليمية،203 من موظفي الأنوروا، و113 من الدفاع المدني، أمّا المفقودون فبلغ عددهم 11200، منهم 4.700 بين طفل وامرأة، على حين بلغ عدد الجرحى 83.777 جريحًا ، وبلغ عدد النازحين2.000000 نازح، وأمّا المعتقلون فبلغوا 18700 معتقلاً، وتضرر 173311 مبنى، منها 68918 مبنى دمّرت كليًّا، وتضررت 330500وحدة سكنية، منها 17مستشفى تعمل جزئيًا، ودمِّرت 828 مسجداً،

و3 كنائس، و225 مقرّاً حكومياً مهدّماً، و 143 مدارس وجامعات مدمّرة كليّاً، و366 مدارس وجامعات مدمّرة جزئياً، و 144 سيارة إسعاف[1].

تعددت جرائم الاحتلال الصهيوني، وبعضها بلغت في البشاعة والإجرام مستويات غير مسبوقة، ومع صعوبة تسجيل أبرز تلك الجرائم، لكثرتها؛ كان لا مناص من الإشارة إلى عدد محدود منها، في بداية الأشهر الأولى للمعركة، وعند كتابة هذه السطور، فيما يلوح بأنها نهايتها، مع قرب انقضاء السنتين عليها، فمن تلك لجرائم التي بلغت في التوحش منتهاه: مجزرة قصف المستشفى المعمداني بغزة في 18/ 10/ 2023م، مما نجم عنه استشهاد نحو 500 شهيد، ومثلهم جرحى، دفعة واحدة، كلهم مدنيون، وعدد غير قليل منهم أطفال ونساء، ومن الكوادر الطبية والإدارية، كما تكررت مثل تلك المجزرة غير مرة، ففي مخيّم جباليا استشهد في 31/ 10/ 2023م نحو 400 شهيد دفعة واحدة، تلاها استهداف جديد في اليوم التالي، مربعا سكنيا في الفالوجا، بالمخيم ذاته، بالقرب من مجزرة اليوم السابق، راح ضحيته العشرات، بين شهيد وجريح. وفي 18/ 11/ 2023م ارتكبت قوات الاحتلال الصهيوني مجزرتين جديدتين، الأولى: في مدرسة الفاخورة التابعة لمنظمة الأونروا، بالمخيّم ذاته، وهي التي يأوي فيها آلاف النازحين، والأخرى في مدرسة تلّ العتر، وكلتاهما في شمال غزّة. ويقدّر عدد شهداء الفاخورة وحدها بنحو 200 شهيد، بحسب مصادر

(1) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني https://www.pcbs.gov.ps/site/lang/، عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ 7/ 10/ 2023– 29/ 6/ 2025 م (شوهد في 1/ 7/ 2025م).

إعلاميـة. وبحسـب وزارة الصـحة في غـزّة فـإن مئـات الشـهداء سـقطوا في المجزرتين، معظمهم من الأطفال والنساء.

أمـا المستشـفى المعمـداني فلـم يكـن سـوى البدايـة، في مسلسـل اسـتهداف المستشفيات الكبرى، وأبرزها مستشفى الشفاء، الذي اقتحمته القوات الصـهيونية بـدباباتها ومختلـف أسـلحتها في 15/ 11/ 2023م، واحتجـزت فيـه الآلاف مـن النازحين والمرضى والعاملين بالمستشـفى مـن أطبـاء وممرضـين وإداريـين، ثـمّ اختطفـت المئـات مـنهم إلـى أمـاكن مجهولـة، كمـا عبثـت بـأجهزة المستشـفى وحطّمت أكثرها، بما فيها جهاز الرنين المغناطيسي، ممـا أدّى إلـى وفـاة العديـد مـن المرضى، وخاصـة الأطفـال الخـدّج، ولـم تنسـحب منـه إلا في 22/ 11/ 2023م ، تحت ضغط الهدنة المعلن بدء سريانها من 24/ 11/ 2023م لمدّة 4 أيـام، بعـد أن فجّـرت مرافقـه، بمـا فيهـا مولّـدات الكهربـاء، ومضـخات الأوكسـجين وأجهـزة التنفّس، لكنها عادت إليه في 18 مارس/ آذار2024م وارتكبت فيه مجازر أفظـع من كل ماسبق، على نحو ما سيتم الإفصـاح الجزئي عنه، في موضـع لاحـق مـن هذا الكتاب، عند الحديث عن ثورات شباب الجامعـات الأمريكيـة والأوروبيـة. ولـم تقـف عـد ذلـك الحـدّ، بـل كانـت قـد انتقلـت إلـى مستشـفيات أخـرى، كالمستشفى الأندونوسي ، ومستشـفى الرنتيسي والعـودة وغيرهـا، في اسـتهداف ممـنهج تجـاه المستشـفيات، التـي عـادة مـا تـزعم قـوات الاحـتلال بأنهـا تحـوي أسلحة ومعدّات قتالية ومقاتلين، وتقع على أنفاق ....إلخ لكن تلك القوّات، لم تستطع إثبات شيء من ذلك عمليـاً، رغم كل الفبركات التي حاولت تلفيقها.

قبل أن تمحى أحياء غزّة كلها أو تكاد؛ محيت في البداية من على الخارطة أحياء كاملة في القطاع ، بمن فيها أو عليها، من مساجد وكنائس ومدارس وأسواق وسواها، ضُرِبت بمئات الأطنان من المتفجرات، وآلاف الصواريخ، وكآفة الأسلحة الفتّاكة، وبعضها محرّم دولياً، وأعلن الكيان الصهيوني منع كل الأغذية والدواء والوقود والمياه والكهرباء، وكل وسائل الحياة عن غزّة، بل هدّد المصريين بضرب أيّة قافلة قد يُسمح لها بالتوجه منها نحو معبر رفح الحدودي، لمساعدة أبناء غزّة.، وإن سمح بعد ذلك بإدخال مالا يغطي 5٪ من الاحتياجات.

وفي يوم 27 ، عشية الـ28، من الشهر نفسه؛ قام الكيان الصهيوني بقطع خدمة الانترنت بشكل تام، عن غزّة، محاولاً القيام بما تبقى من جريمته في إطار هجوم واسع، بري وبحري وجوّي، غير مسبوق، بعيداً عن الكاميرا، ونقل الصورة الحيّة إلى العالم، عبر وسائل الإعلام والفضاء الإلكتروني، في محاولة اقتحامه الأولي البرّي المتوقّع على القطاع، وقد اشتركت معه خبرات أمريكية عسكرية عليا، وذلك في إطار الدعم الغربي المتنوع بالمال والأسلحة المتنوعة، بما في ذلك حاملات الطائرات والبوارج الحربية، كما فعلت الولايات المتحدة الأمريكية- على سبيل المثال- ناهيك عن أنواع الدعم الأخرى، بما فيها الدفع بالمقاتلين الصهاينة والمرتزقة من مختلف الدول الأوروبية، ومن أمريكا اللاتينية وغيرها، لكنهم فوجئوا عشية الـ 28 تلك بمقاومة شرسة، تنتظرهم أعدت العدّة، في ضوء عقيدتها الإيمانية، وإصرارها على تحرير بلدها، بأي ثمن، فقتلت العديد من العناصر الصهيونية المهاجمة، وأسرت بعضها، قيل إن فيها

بعض القيادات العليا في الجيش الصهيوني، وفرّت بقية القوّة، ومن معها، وإن عاودت الكرّة فلقيت جحيماً في محجم الخسائر البشرية والمادية، في حين استمروا في قصف المدنيين من المدنيين، وتدمير المساحات الهائلة من المباني السكنية، على نحو أشد توحشاً وهمجية، غير أن كل ذلك لم يحل دون أن تمضي عواصم غربية مصرّة في التعبير عن كل معاني الوقوف المطلق والتضامن الكامل مع الكيان الصهيوني، فيستمر توافد كبار المسؤولين الغربيين، الواحد بعد الآخر، بدءاً من الرئيس الأمريكي – حينذاك- جو بايدن، إلى تل أبيب، مروراً بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، ورئيس الوزراء البريطاني، وأن يدعو بعضهم لمسيرات تضامنية مع الكيان الصهيوني. أما الرئيس الأمريكي (الجديد) دونالد ترامب، الذي تسلّم مقاليد الحكم في 20 من شهر يناير/ كانون الثاني 2025م، لفترة رئاسية ثانية، ورغم أنه تعهد في حملته الانتخابية بإيقاف الحروب كآفة في المنطقة، وأبرزها الحرب على غزّة؛ فقد فاق جو بايدن في وقوفه المطلق مع الكيان الصهيوني، واصطف اصطفافاً أعمى، مع رئيس وزراء الكيان الصهيوني بنيامين نتنياهو، منذ الأيام الأولى في رئاسته، عقب إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية الأمريكية في الفترة الجديدة، حيث أعلن أنه إذا جاء موعد دخوله البيت البيض، ولم يتم تسليم من يحلو له وصفهم بالرهائن "فستنفتح أبواب الجحيم على مصراعيها في الشرق الأوسط ولن يكون الأمر جيداً لحماس ...."[1]. وحين أرادت حماس أن تظهر حسن نيّة من جانبها تجاه

(1) CNBC عربية /https://www.cnbcarabia.com، حرب غزّة: ترامب يتوعّد : إذا لم يعد المحتجزون ي غزّة قبل تنصيبي " فستفتح أبواب الجحيم"،7/ 1/ 2025م (شوهد في 2/ 7/ 2025م).

واشنطن وترامب، فعمدت إلى إطلاق الجندي الصهيوني (من أصل أمريكي) إلكسندر عيدان في 12/ 5/ 2025م ، تزامناً مع بدء ترامب جولة له في المنطقة بدأها بالسعودية ثم قطر والإمارات؛ زاد التوحش الصهيوني أكثر من أيّ وقت مضى، فصار معدل القتل اليومي لأبناء غزة- ناهيك عن مايجري من فظائع موازية في الضفة الغربية بالتزامن- بين الـ 80 شهيداً إلى الـ100 يومياً، على مدى الشهور التالية، ناهيك عن مئات الجرحى والمصابين كذلك، وعدد كبير من هؤلاء تعرّضوا لذلك القتل او الإصابات الممنهج ، أثناء بحثهم عن الطعام، أو وقوفهم في طوابير انتظار المساعدات!

مع ذلك كلّه فإن الغرب الرسمي ظل يمضي في سياسة التضييق على حرّية التعبير، عبر حجب عدد لا يحصى من المواقع الالكترونية، ومنصات التواصل الاجتماعي، والحسابات المؤسسية والشخصية، لخدمات الفيسبوك والتويتر والانستجرام وغيرها ، على كل من يشتم من كتابته أو حديثه دعماً للفلسطينيين، واتهاماً للصهاينة، مما اضطر عشرات الملايين من مستخدمي الشبكة الدولية للتحايل على تلك المواقع والمنصات، فيغيروا الكلمات ذات العلاقة بمحور القضية، في الوقت الذي قامت فيه عدد من سلطات تلك البلدان بمسلسل منع التظاهرات والاحتجاجات ضدّ الكيان الصهيوني، بل أن يستخدم بعضها أحياناً الغاز المسيل للدموع لتفريق بعض الاحتجاجات، التي خرجت متحدّية للحظر، وجرت اعتقالات أحياناً لبعض للمتظاهرين احتجاجاً على العدوان الصهيوني على غزّة، ووجهت إليهم تهم الإرهاب "التقليدية" التي غدت تهمة

جاهزة لكل من يبدي أيّ مظاهر تعاطف مع الشعب الفلسطيني.

وبالرغم من كل شعارات الحقوق والحريات في الدول الأوروبية وأخصّ هنا حق التعبير- وبالرغم من التراجع المحدود الذي حدث بعد مرور أكثر من السنة والنصف على تلك السياسات، أي بعد أن وصلت تلك السياسات إلى طريق مسدود وعجز عن المضي في القمع المتنوّع، بالرغم من ذلك ؛ فقد كانت السلطات الأمنية في فرنسا- مثلاً- قد اتخذت مسلكاً أمنياً لا يكاد يختلف عن مسلك أيّة دولة قمع بوليسية غير ديمقراطية، ففي السنوات الأخيرة بالخصوص، ومنذ عملية سيف القدس التي قامت بها حركة حماس في غزة بفلسطين في 2021م، ومعها بعض فصائل المقاومة الفلسطينية؛ هدّدت السلطات الفرنسية بمنع أيّة مظاهر تضامن مع الشعب الفلسطيني، وتوعّدت بمعاقبة كل من يجاهر بنقد الكيان الصهيوني، في شكل تظاهرات أو احتجاجات، أو ما شابه ذلك. أما في عملية طوفان الأقصى في 7/ 10/ 2023م؛ فقد قررت وزارة الداخلية الفرنسية في 12/ 10/ 2023م حظر "المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين ، لأنها من المحتمل أن تؤدي إلى اضطرابات في النظام العام"[1]- بحسب تبريرها- الذي ردّ عليه متظاهرون بأنه لو كان تبريراً سليماً لا تُخِذ كذلك مع مظاهرات سابقة مؤيدة للكيان الصهيوني، لكنها تتم بدون أيّ قيود أو اشتراطات، ناهيك

(1) قناة فرانس https://www.france24.com/ar24، السلطات الفرنسية تؤيد حظر المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين تحسباً لـ" اضطرابات في النظام العام"، 12/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

عن التهديد والوعيد والاعتقالات أحيانـاً بالنسبة للتظاهرات المؤيدة لفلسطين، ومع ذلك فقد تجمّع مئات الأشخاص في 12/ 10/ 2023م في ساحة الجمهورية بوسط باريس، ورددوا شعارات مؤيدة للفلسطينيين ومندّدة بإسرائيل، ومحتجة- في الوقت نفسه- على سياسة السلطات الفرنسية في مسلكها القمعي لطرف واحد، والتعامل بطريقة ازدواج المعايير[1]، لكن المظاهرة لم تنتهِ حتى تمّ تفريقها بالقوة، واستخدام الغاز المسيل للدموع، كما تم حظر مظاهرات مشابهة في كل من مدن فرنسية أخرى هي تولوز وليون ومرسيليا وبوردو[2]، وربما حدث قدر من التحدّي لبعضها في بعض تلك المدن.

ومع أن الأمر رفع إلى مجلس الدولة في فرنسا للبت في الموضوع؛ لكن قرار المجلس جاء مؤيداً لتوجهات وزارة الداخلية في وجوب حظر الاحتجاجات المؤيدة للفلسطينيين، وإن كان قد حدّد ذلك بأن يكون على "أساس كل حالة على حدة"، وليس " على أساس ممنهج"، مع ترك صلاحيات للمحافظين في تقدير تهديد المظاهرات ضد النظام العام[3]، غير أنّه في النهاية لايزال يدور مع قرار الحظر!

(1) قناة فرانس 24، السلطات الفرنسية تؤيد حظر المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، 12/ 10/ 2023م، المرجع السابق.

(2) قناة فرانس 24 https://www.google.com/search?q، برنامج في عمق الحدث (تقرير: نسرين قسنطيني)مظاهرات في فرنسا رغم حظرها دعماً للفلسطينيين،12/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

(3) قناة فرانس 24 https://www.france24.com/a، مجلس الدولة يرفض " الحظر الممنهج" للمظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، 18/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

أما في ألمانيا فقد أعلنت وزيرة الداخلية الألمانية نانسي فيزر في 15/ 10/ 2023م تأييدها لطرد داعمي حركة المقاومة الإسلامية حماس من ألمانيا، وقالت لصحيفة "بيلد إم زونتاج" الألمانية الأسبوعية في عددها الصادر في اليوم نفسه: "سوف نستخدم جميع السبل القانونية لطرد داعمي حماس"[1].

وفي 2/ 11/ 2023م أعلنت الوزيرة فيزر أن ألمانيا حظرت اعتبارا من اليوم السابق (1/ 11) أنشطة حركة حماس، وكذلك شبكة صامدون للدفاع عن الأسرى المؤيدة للفلسطينيين.

وقالت فيزر في بيان أصدرته بهذا الشأن إنه فيما يتعلق بحماس فقد حُظِرت بدءا من 1/ 11/ 2023م " بشكل كامل أنشطة منظمة إرهابية هدفها تدمير دولة إسرائيل"[2].

وأمّا لارس كلينجبايل رئيس الحزب الاشتراكي الديمقراطي (الألماني)، الشريك بالائتلاف الحاكم فأيّد ذلك الموقف قائلاً: "إنه ذا كان الشخص الذي يحتفل بحماس في الشوارع الألمانية لا يحمل الجنسية الألمانية فيجب حينئذ طرده من ألمانيا". وطالب مسلمي البلاد بإدانة الحركة التي تقاوم الاحتلال الإسرائيلي لبلادها[3].

ويوثّق مقطع مسجّل بالصوت والصورة (فيديو) لطفل لا يزيد عمره

(1) الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/، ألمانيا تتعهد بطرد مؤيدي حماس وتطالب الجاليات الإسلامية بإدانتها، 15/ 10/ 2023م (شوهد في 21/ 10/ 2023م).

(2) سكاي نيوز https://www.skynewsarabia.com/world/1666908-%D8%B5%D8%A، ألمانيا تحظر أنشطة حماس وتحل صامدون،2/ 11/ 2023م (شوهد في 24/ 11/ 2023م).

(3) الجزيرة نت ، ألمانيا تتعهد بطرد مؤيدي حماس، مرجع سابق.

عن10 سنوات، في مدينة لايبزيغ بألمانيا، لحظة مطاردة عدد لافت من عناصر الشرطة له، حين كان يلوّح بعلم فلسطين، خلال مظاهرة تضامنية مع غزة ولبنان، وذلك يوم 21/ 9/ 2024م.

انتشر هذا المقطع على منصات التواصل الاجتماعي، وأثار استنكاراً واسعًا، حيث ظهر الطفل وهو يحاول الفرار مذعوراً من عناصر الشرطة في كل اتجاه، قبل أن تتم محاصرته واعتقاله وإلقاؤه في سيارة الشرطة، وسط حالة مفزعة من الرعب الذي انتابه، وعدداً من الحضور، وذهول وسط نشطاء حقوق الإنسان[1].

وفي إشارة إلى ما يسمّى بالاندماج الذي تستخدمه بعض الحكومات الغربية كألمانيا وفرنسا بالخصوص سيفًا مصلتًا على رقاب المهاجرين وطالبي اللجوء أو الهجرة والتجنس؛ أضاف كلينجبايل في تصريحات لمجموعة فونكه "إننا حاليا بصدد إصلاح قانون الجنسية: التجنيس هو التزام تجاه بلدنا. من لا يشاركنا قيمنا، من يدعم معاداة السامية والإرهاب، سيتم حرمانه من جواز السفر الألماني". وحذر في الوقت نفسه من التعميمات، وأوضح أن من يمجد جرائم حماس، يضع نفسه تحت طائلة القانون، "ولكن يجب ألا ندين مجموعات بشكل جزافي. لا يتناسب ذلك مع التنوع في بلدنا"[2].

وطالب الروابط المسلمة في ألمانيا إعلان موقف واضح، وقال: "يجب أن

(1) الجزيرة نت/https://www.aljazeera.net/misc ، شاهد الشرطة الألمانية تطارد طفلاً يحمل علم فلسطين خلال مظاهرة (تقرير: إيمان وجملين)،23/ 9/ 2024م)(شوهد في 25/ 9/ 2024م).
(2) الجزيرة نت ، ألمانيا تتعهد بطرد مؤيدي حماس، المرجع السابق.

يكون هناك إجماع ديمقراطي في مجتمعنا بأننا ندين الإرهاب الوحشي من جانب حماس. أتوقع ذلك أيضا"[1].

وعدّ كثير من أبناء الأقليات المسلمة ذلك اتجاهاً عنصرياً رسمياً في السياسة الألمانية.

و في النمسا وعلى الخلفية ذاتها أصدرت الشرطة النمساوية قراراً بحظر مظاهرة احتشدت في ميدان ستيفانس بلاتز وسط العاصمة النمساوية فيينا، في 11/ 10/ 2023م لدعم الشعب الفلسطيني، وتنديداً بجرائم قوات الاحتلال الصهيوني، رافعة الأعلام الفلسطينية ومرددة هتافات "الحرية لفلسطين"، لكن حشوداً أمنية ضخمة أحاطت بالمتجمهرين، محاولة منعهم بدعوى أنها ستتسبب في حدوث تكدير للأمن العام وتعرّض المصالح العامة للخطر، مع توقعات بحدوث اشتباكات عنيفة، وفق وصفها[2].

أما وزير الخارجية النمساوي، ألكسندر شالنبرج؛ فقد أعلن في 9/ 10/ 2023م تعليق المساعدات للفلسطينيين، تلك التي تبلغ قيمتها الإجمالية نحو 19 مليون يورو (20 مليون دولار)، والمخصَّصة لعدد من المشروعات، رداً على الهجوم الذي شنّته حركة «حماس» وفصائل فلسطينية أخرى على الكيان الصهيوني في 7/ 10/ 2023م.

(1) الجزيرة نت، ألمانيا تتعهد بطرد مؤيدي حماس، نفسه.

(2) صحيفة الشرق الأوسط،https://aawsat.com، النمسا تعلّق مساعداتها للفلسطينيين بعد هجوم "حماس" على إسرائيل،9/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

وقال شالنبرج، لمحطة «أو.آر.إف» الإذاعية، في تعليق أكدتها متحدثة باسمه: "حجم الإرهاب مروِّع جداً... لدرجة أننا لا نستطيع العودة إلى العمل كما هو معتاد، لذلك سنجمّد جميع مدفوعات التعاون التنموي النمساوي في الوقت الحالي"[1]. وتبنَّى الائتلاف المحافظ الحاكم في النمسا، أحد أكثر المواقف المؤيدة لإسرائيل في «الاتحاد الأوروبي» خلال السنوات الماضية.

ورفعت السلطات النمساوية العَلَم الإسرائيلي فوق مكتب المستشار النمساوي ووزارة الخارجية[2].

أما في بريطانيا التي تشهد تجمعات متزايدة من يوم لآخر ضد العدوان الصهيوني على غزة؛ فقد أعلنت وزيرة الداخلية البريطانية ويلا برافرمان يوم 11 أكتوبر/ تشرين الأول2023م.

أن التلويح بالعَلَم الفلسطيني قد لا يكون قانونيـاً في بعض الحالات في البلاد، ومع ذلك فقد شوهد العديد من المتظاهرين وهم يحملون الأعلام الفلسطينية، في الوقت الذي أعلنت فيه الشرطة البريطانية في بيان لها صدر قبل الاحتجاج، أنه لن يسمح بأن تتم المظاهرة خارج المسار المحدد، وفي محيط السفارة الإسرائيلية في لندن، وقد يتم تنفيذ اعتقالات في حال الخروج عن هذا المسار [3].

---

(1) الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news، ألمانيا والنمسا تحظران المظاهرات التضامنية مع غزة، 11/ 10/ 2023م (شوهد في 21/ 10/ 2023م).

(2) صحيفة الشرق الأوسط، المرجع السابق.

(3) الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news،دول أوروبية تضيّق على المتضامنين مع فلسطين وتسمح بتأييد إسرائيل،17/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

وتجمعت أعداد هائلة في لندن وحدها تقدّر بعشرات الآلاف في 14/ 10/ 2022م، أمام هيئة الإذاعة البريطانية بي بي سي.

ولوحظ اتخاذ الشرطة إجراءات أمنية واسعة النطاق على الطريق الذي يبلغ طوله نحو 2.5 كيلومتر بين مبنى هيئة الإذاعة البريطانية في لندن، وبين شارع "داونينغ ستريت"، في مظاهرة حيث يقع مكتب رئيس الوزراء، كما أغلقت الشارع الذي تقع فيه السفارة الإسرائيلية أمام حركة المرور.

وكان هناك توتر نشب بين الشرطة والمتظاهرين، عقب انتهاء المسيرة، أدّت إلى اعتقالات في ميدان "ترافالغار"، بعد مسير بعض المجموعات إلى الميدان ومحيط السفارة الصهيونية في لندن. وأعلنت شرطة لندن لاحقا، في بيان لها عقب المظاهرة، اعتقال 15 شخصا في مسيرة التضامن مع فلسطين[1].

أما في يوم 20/ 10/ 2023م فبلغت أعداد المتظاهرين في لندن وحدها أكثر من مائة ألف متظاهر، بحسب تقديرات الشرطة البريطانية ذاتها، ضدّ العدوان الصهيوني على غزة..

ومع إسراف الكيان الصهيوني في القتل الممنهج والتدمير الشامل لكل شيء في غزة، وفي مقدّمتهم الاطفال والنساء تزايدت تلك الأعداد أضعافًا مضاعفة

(1) الجزيرة نت ،دول أوروبية تضيّق على المتضامنين مع فلسطين وتسمح بتأييد إسرائيل، المرجع السابق،17/ 10/ 2023م .

في فعاليات احتجاجية لاحقة، مما جعل من العسير على الشرطة البريطانية مواجهة ذلك.

وفي هولندا أعلن رئيس وزراء الحكومة المؤقتة الهولندية مارك روته، في بيان له أمام مجلس النواب، أن البلديات ستتدخل ضد المظاهرات المؤيدة لحماس، وكان قد قال قبل ذلك بأن للفلسطينيين الحق في التظاهر في هولندا، لكن التصريحات المؤيدة لحماس في المظاهرة غير مقبولة[1].

أما في سويسرا فقد جرت مظاهرات مؤيدة لفلسطين ولكن وسط إجراءات أمنية مشددة في العاصمة برن ومدينة جنيف، في حين لم يُسمح بالمظاهرات المؤيدة للفلسطينيين في بازل وزيوريخ[2].

هكذا تحوّلت الديمقراطيات الأوروبية الليبرالية العلمانية في جملتها، في موقفها من حق التعبير، قمعًا وتكميمًا وقهراً وابتزازاً، إلى وجهة نظر، ومسألة نسبية، تختلف في الدرجة فقط لا في النوع، عن نظيراتها في البلدان المتسمة بالسمعة السيئة في الاستبداد والقمع! هذا مع الإشارة إلى أن الأمور تطوّرت سلبًا أكثر بعد ذلك، في ملف الحقوق والحرّيات في تلك الدول، مع استمرار العدوان الصهيوني على غزّة، طيلة الأشهر التالية.

---

(1) الجزيرة نت، دول أوروبية تضيّق على المتضامنين مع فلسطين وتسمح بتأييد إسرائيل، المرجع نفسه، 17/ 10/ 2023م.

(2) الجزيرة نت ،دول أوروبية تضيّق على المتضامنين مع فلسطين وتسمح بتأييد إسرائيل، نفسه، 17/ 10/ 2023م .

ثانياً: الحرية الأكاديمية في الغرب تجاه حرّية التفكير:

ثمّة شكاوى عدّة تحدّث عنها باحثون غربيون تتصل بظاهرة الإرهاب الأكاديمي، على مستوى الأساتذة، والمؤسسات الأكاديمية والطلبة. ومن المعلوم في الأدبيات الأكاديمية ذات العلاقة أن مفهوم الحرية الأكاديمية يشمل ثلاث فئات هي: الأكاديمي، أي الحاصل على درجة الماجستير فما فوق، ويشمل مفهوم الأكاديمي: الباحث العلمي من حملة هذه الشهادات، دون أن يقتصر على التدريسي فقط. أما الفئة الثانية فالطالب الجامعي، من حيث حقه في التعبير والتفكير، تجاه الموضوعات المقرّرة، وآراء الأساتذة، وسياسة الجامعة وقيادتها، والمشاركة في الأنشطة المختلفة للجامعة، ونقدها تقويمها. وأما الفئة الثالثة فتعني حرية المؤسسة الأكاديمية، من حيث رسم سياساتها التعليمية والبحثية والمالية والإدارية، باستقلال تام، وإن كانت جميع تلك الفئات؛ لا تخرج في حريتها، عن المحدّدات العامة للمجتمع، بحسب الفلسفة الاجتماعية والمعتقدات والقيم السائدة، التي يؤمن بها المجتمع في أغلبيته- على الأقل-.

وسأكتفي هنا باستعراض المواقف الثلاثة التالية المشتملة على حق الأكاديمي في البحث العلمي، وحق قيادة المؤسسات الأكاديمية، في رسم سياساتها المختلفة، بعيداً عن أيّة ضغوطات وإملاءات خارجية (من خارج المؤسسة)، كما حقّ الطالب في التعبير عن أفكاره ومواقفه تجاه قيادة تلك المؤسسات وسياساتها، سلباً وإيجاباً، وذلك على النحو التالي: وسأكتفي هنا بالمواقف الثلاثة التالية:

الموقف الأول: انتهاك حرية البحث العلمي (الموقف من نظرية التطور نموذجاً)

(مثال: فيلم "المطرودون")، وهو عنوان الفيلم الوثائقي الأمريكي: (NO Intelligence Allowed: (The Expelled Exposed)، غير مسموح بالذكاء، الصادر في 2008م، من إنتاج جون سوليفان وإخراج ناثان فرانكوفسكي.

وهو الفيلم الذي رصد بالمقابلات الشخصية مع عدد من الأكاديميين المشتهرين بتبني وجهة علمية تُعرف بالتصميم الذكي (Intellectual Design) أي تلك التي تؤمن بالخلق الإلهي للإنسان، في مقابل النظرية التطورية الشهيرة (نظرية دارون) لمؤلفها تشالرز دارون (ت: 1882م). وبمعزل عن الموقف من نظرية التطوّر؛ سلباً أم إيجاباً، موافقة أم مخالفة؛ فإن المقصود هنا مجرّد الإشارة فقط إلى مدى احترام حق الباحث العلمي في ما تؤول إليه نتيجة بحثه، تجاه النظرية، في حال المخالفة، حتى لأيّة جزئية من جزئيات الاتجاه القائل بالتسليم المطلق بصحتها، من الجوانب كلها. ومن هنا فقد كان للفيلم أثر واضح في سمعة عدد من المؤسسات الأكاديمية (الشهيرة) هنالك، حيث كشف جانباً مظلماً من حقيقة حريّة البحث العلمي فيها، ومدى العلمية (المزعومة) في نتائج بحوث أنصار نظرية التطور، خاصة حين لا تطيق سماع أو قراءة أو مشاهدة أيّ رأي مخالف لعقيدتها (التطوّرية)، حتى لو كان في إطار المدرسة نفسها، وإنما المخالفة في جزئية تشير إلى ما يسمونه (التصميم الذكي)، ناهيك عن فكرة (الخالق)! ورغم أن بعضا ممن أدلوا بما جرى عليهم من إرهاب وتعسّف

رفضوا التصوير، وتحدثوا دون أن تظهر وجوههم، أو تكتب أسماؤهم، خشية أن يطالهم مزيد من الأذى والتعسّف، بل التنكيل النفسي والأدبي والمادي، حتى في لقمة عيشهم؛ فقد كشف النقاب عدد ممن أجريت معهم المقابلات، بما مفاده أن القول بخلاف ما يتبناه أنصار النظرية، الممسكون بمفاصل العديد من المؤسسات، وما يتصل بها من عمليات التدريس والنشر للبحوث العلمية، والتوعية بالوجهة المخالفة؛ يعني تعرّض أصحابها لعواقب وخيمة، بعد أن لحقهم فعلياً من حملات الإرهاب الأكاديمي ما تسبب في تدمير مستقبل أكثرهم، ناهيك عن حاضره. ونظرا لتأثير الفيلم فقد دفع ذلك بأنصار نظرية دارون لمحاولة التشكيك في سلامة تلك المقابلات وحقيقة التصريحات التي تمت مع العديد من الشخصيات الأكاديمية التي ظهرت في الفيلم .

ويبدأ الفيلم من ملاحظة الشخصية الإعلامية الأمريكية ريتشارد بن ستاين بعد أن سمع عن حجم الاضطهاد والقمع والمصادرة في عدد من المؤسسات الأكاديمية للباحثين المعارضين لنظرية التطور، فتساءل كيف أن المجتمع الأمريكي الذي قام على أساس حرية الاعتقاد والتفكير والصحافة والرأي والتعبير والبحث العلمي، على حين أن ثمّة ما يتصادم مع ذلك على نحو توجّه جماعي في بعض المؤسسات الأكاديمية والبحث العلمي، من قبل أنصار نظرية التطور، وكان أن أجرى جملة مقابلات منها – على سبيل المثال-:

- **الدكتور ريتشارد سترنبرغ**، وهو باحث في المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي التابع لمؤسسة سميثونيان في واشنطن، كما أنه عالم في الأحياء

التطورية، ورئيس تحرير لمجلة الجمعية البيولوجية في واشنطن، وكان قد أجاز – بعد إجراء ما يلزم لذلك من إجراءات – نشر بحث علمي، تؤيد وجهة (التصميم الذكي) قام بها ستيفن ماير، من معهد ديسكفري، وعلى التو خسر عمله بوصفه رئيس تحرير، وخفّضت رتبته في معهد سميثونيان، ونُقِل إلى مكتب أكثر بُعداً، ثم عانى من إشكالات مهنية عدّة بعد ذلك ! وحين قام الإعلامي ريتشارد بن ستاين بسؤال المعنيين عن تلك الإجراءات بحق ريتشارد ستر نبرغ كان التبرير بأن البحث لم يستوف شروط النشر المطلوبة للنشر العلمي وفق مراجعة الأقران (Peer Review) أي المحكّمين المتخصصين، وهو تبرير يبدو مستهجناً، إذ يفترض في رئيس التحرير المقال، أنه لا يعرف مثل هذا لإجراء، أو أن هذه أول حالة تواجهه، لكن التبرير لم يخف رأيه بأن العلم لدى أنصار نظرية التطوّر يتجنب التفسيرات المبنية وفق نظرية (التصميم الذكي)، لتفسير الظواهر الطبيعية، بدافع الضرورة المنطقية، إذ لا يقبل (العلم) إلا يما يمكن قياسه والتحقق من صحته إمبريقياً، ويسميه هؤلاء بـ(الطبيعة المنهجية)، وهو تبرير عند التحقيق ليس إلا! مما جعل الأمر يُصعّد إلى مجلس النواب الأمريكي عبر تقرير أعدته لجنة الإشراف والإصلاح الحكومي في المجلس، قدّمه ريب سودور سنة 2006م، وذلك بعنوان" التعصّب وتسييس العلم في سميثونيان"، وشجب التقرير سوء معاملة الدكتور ستر نبرغ.

– **ما حدث مع الدكتورة كارولين كروكر** الأستاذة في جامعة جورج ميسون، بعد أن تعرّضت لعقاب دمّر حياتها، بحسب حديثها عن ما تم معها،

بسبب ثبوت قيامها بتدريس نظرية(التصميم الذكي)، فعلم مشرفها، ودعاها إلى مكتبه عقب ذلك، ليبلغها أن عقابها قادم جرّاء "جُرمها" المتمثل في قيامها بتدريس نظرية(التصميم الذكي)، ففقدت وظيفتها، ووضع اسمها في القائمة السوداء للأكاديميين، ونشر عبر النت، مما جعل كل المؤسسات الأكاديمية الأخرى ترفض قبولها، رغم أنها أفادت بأنها كانت تتقدم قبل ذلك إلى مؤسسات عدّة لتشارك في التدريس أو تعمل في مجال البحث العلمي فلا تجد صعوبة تُذكر، نظير ما يُعلم من كفاءتها.

- **ما حدث مع الدكتور ميشال أقنور** الذي نُسب إليه القول بأن نظرية النشؤ أو التطوّر تعاني من ضعف الأدلة، فتعرّض لسيل من الشتائم من أنصار النظرية، وطالبوه بالتقاعد، زعماً أنه آن أوان تقاعده!

- **وهكذا نحن بإزاء قائمة طويلة من أمثال الدكتور روبرت ماركس** من جامعة بايلور، والدكتور جونز اليز في جامعة أيوا[1].

- **يعدّ البروفيسور جيمس تور** من جامعة رايس (Rice University) بمدينة هيوستن – ولاية تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية، أستاذاً للكيمياء والإلكترونيات الجزيئية، ومتخصص في التخليق الكيميائي، وفي علوم الحاسوب وهندسة النانو مع المواد، ويصنّف ضمن أفضل عشرة كيميائيين على مستوى العالم، وفي العام 2013م حصل على لقب " عالم العام"، ويُذكر

(1) راجع: فيلم المطرودون، 2008م، إنتاج جون سوليفان، إخراج ناثان فرانكوفسكي.

أن له 60 براءة اختراع، ومعلوم – في هذا الوسط- أن تور من أشدّ معارضي نظرية التطوّر، ويتحدّث بثقة عن ما وصفه بـ"الغُرف الخلفية للعلم"- وسنأتي على معناها لاحقاً- فيقف في وجه علماء كيميائيين كبار ومشاهير، من الأكاديمية الوطنية، بعضهم حاصل على جائزة نوبل، بعد أن دهش لمجاراتهم الإيمان بنظرية التطور. وقال في معرض مناقشته لهم: إنه يعترف يجهله للكيفية التي تتم بها عملية التطور، تلك، في ضوء "التخليق العضوي".

و" تخليق الجزئيات" التي يعرف عنها الكثير، لكنه وصف من ناقشهم بأنهم إذ يزعمون بأنهم يعرفون كيف يتم التطوّر؛ يجهلون – في الوقت ذاته- حقائق أساسية في مجال الكيمياء، المتعلّق بـ "التخليق العضوي" أو" تخليق الجزئيات"، وذكر أنّه جلس مع أكثرهم، وسألهم ذلك السؤال، أي كيف تتم عملية التطوّر في تفاصيلها الجزئية كيميائياً؟ ولم يتلق جواباً من أيّ منهم، ثمّ قال إنه التقى عدداً منهم- وهم من كبار علماء الكيمياء "التخليقية"- وحرص على الالتقاء بهم منفردين، وذلك ما يعنيه بوصف" الغُرف المغلقة للعلم"، لمعرفته بمدى الفوبيا التي تنتابهم جرّاء أن يتحدثوا بقناعتهم أمام الجمهور، أو أن يعلم أحد بحقيقة رأي أكثرهم (لما لذلك من عواقب وخيمة لدى المتحكّمين في مؤسسات البحث العلمي المتعلّق بالتطوّر)، وسألهم: كيف يتم التطوّر كيميائياً؟ وقال: إن أكثرهم أجاب بالنفي؟ ومن لم يجب بالنفي اكتفى بالصمت؟! وذكر مواقف أخرى شخصية مماثلة تؤكّد تلك الحقيقة، أي الخوف من البوح بقناعاتهم العلمية، وكل ذلك إنما يؤكّد – عنده- مدى

الخوف الشديد الذي يسيطر على المجتمع العلمي، فيما يتعلّق بشأن نظرية التطوّر،، إذا ما صرّحوا برأيهم في ذلك، وهو ما يقود إلى تلك الحقيقة المؤسفة، أي عدم قناعتهم بسلامة نظرية التطوّر، ولكنهم لا يجرؤون على البوح بذلك، لكي لا يطالهم الحيف والإقصاء الذي وقع لعدد غير قليل من زملائهم، ذوي الرأي المخالف للنظرية وأنصارها[1].

- **مايكل كريمو** الأستاذ الباحث في طبقات الأرض يكشف عن مدى الإرهاب الفكري الذي لم يسلم منه علماء طبقات الأرض، بسبب اكتشافات بعضهم المغايرة لنتائج التطوريين، وذكر منهم – على سبيل المثال- الدكتورة فرجينيا ستين ماكينتاير، بعد أن نشرت نتائجها المخالفة لآراء أنصار نظرية التطوّر، فتلقت هجوماً عنيفاً من بعضهم، حتى طُرِدت من جامعتها، فاشتكت إلى محرّر مجلة كوتيني ريسيرتش (Quaternary research)[2].

كان البروفيسور في القانون فيليب جونسون واحداً من أنصار نظرية التطوّر، بل ملحداً، لكنه راجع مساره، وخلص إلى موقف مضاد للنظرية، وآمن بالخلق، وتحدّث عن سببين رئيسين يحولان دون أن يبدي كثير من العلماء حقيقة آرائهم

---

(1) جيمس تور، نسف خرافة التطور في خمس دقائق فقط، الباحثون المسلمون https://www.youtube.com/watch? 0، نشر في 23/ 1/ 2017م (شوهد في 10/ 1/ 2019م).

(2) مايكل كريمو يفضح التلاعب في أعمار الكائنات الحية والإنسان، الباحثون المسلمون https://www.youtube.com/watch?v=JkIQhJynBZw&t=41s،نشر في 19/ 1/ 2016م (شوهد في 13/ 1/ 2020م).

المضادة لنظرية التطوّر، ولخّصهما في الخوف على مكانتهم العلمية ووجاهتهم، ثم خشيتهم من إيقاف الدعم المادي لبحوثهم، وذلك مرتبط بحياتهم المهنية، التي ستصبح في خطر [1].

الموقف الثاني: انتهاك حق قيادة المؤسسات الأكاديمية في رسم سياساتها المختلفة

مع التأكيد على أن مفهوم الحريّة الأكاديمية يشمل حرّية المؤسسات الأكاديمية في رسم سياستها الأكاديمية والتعليمية والمالية والإدارية، دونما تدخّل من أيّة جهة خارجية، في ضوء المحدّدات الاجتماعية الفلسفية والقيمية والاجتماعية العامة؛ إلا أنه قد اتضح أن هذا المفهوم اصطدم عمليًا في معركة طوفان الأقصى، تلك التي اندلعت في 7/ 10/ 2023م، مع الموقف السياسي الأمريكي والغربي الداعم بصورة عامة، للكيان الصهيوني في فلسطين، في حرب إبادته الجماعية تجاه الشعب الفلسطيني، في قطاع غزة- خاصة- . أمّا بعد قيام بعض المنظمات الطلابية في جامعة هارفارد الأمريكية، وما في حكمها في جامعات أمريكية مرموقة أخرى، مثل جامعة بنسلفانيا ومعهد ماساشوستس للتقنية، للاحتجاج على استمرار الكيان الصهيوني في إبادة الشعب الفلسطيني في غزّة، ومطالباتهم بتوقفه وداعميه بالمال والسلاح، ومختلف صور الدعم الأخرى - وسيرد هذا بقدر من التفصيل لاحقًا- فقد احتج بداية رجل الاعمال الصهيوني عضو المجلس التنفيذي للجامعة عيدان أوفر، (Idan Ofer) وزوجته

(1) فيليب جونسون لماذا لاينكر أكثر العلماء خرافة التطور، الباحثون المسلمون https://www.youtube.com/watch?v=،نشر في4/ 4/ 2018م (شوهد في 13/ 12/ 2019م).

باتيا (Batia) على ذلك، وقدّما استقالتهما من المجلس، احتجاجاً على ما حدث، كون رئيسة الجامعة، لم تتحذ إزاء تلك المنظمات أيّ إجراء عقابي[1]! وتطوّر الأمر أكثر فقام رجل أعمال آخر هو بيل أكمان مدير صندوق التحوّط بمطالبة رئاسة الجامعة، بتسليمها قائمة الطلبة الذين أعلنوا تضامنهم مع فلسطين، لحرمانهم من التوظيف بعد التخرّج. وغرّد أكمان على منصة (إكس) أن عدداً من الرؤساء التنفيذيين " قد سألوه عما إذا كانت جامعة هارفارد ستصدر قائمة بأسماء أعضاء كل منظمة من منظمات هارفارد التي أصدرت الرسالة التي تحمل المسؤولية الوحيدة عن أعمال حماس "الشنيعة" لإسرائيل – على حد تعبيره– وذلك لضمان عدم قيام أي منّا عن غير قصد بتوظيف أيٍّ منهم"[2]، مما اضطر الطلبة المتضامنين لتقديم اعتذار عن ذلك، بل قامت رئاسة الجامعة فقدّمت اعتذاراً رسمياً عن عدم قيامها، باتخاذ الإجراءات العقابية " المفترضة[3]!

لم يقف الأمر عند ذلك الحدّ بل تجاوزه فطال حتى رؤساء الجامعات الأمريكية، على نحو ما سيرد توّاً.

---

(1) C N N https://edition.cnn.com/2023/10/13/business/harvard-idan-ofer-board/index.html.

(2) العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/economy رؤساء تنفيذيون يطلبون من هارفارد أسماء الطلاب المتعاطفين مع المقاومة الفلسطينية لمنع تعيينهم في شركاتهم، 11/ 10/ 2023م (شوهد في 30/ 10/ 2023م).

(3) العربي الجديد، رؤساء تنفيذيون يطلبون من هارفارد ، المرجع السابق.

- استجواب رؤساء أبرز الجامعات الأمريكية:

على الخلفية السابقة ذاتها؛ قام الكونغرس الأمريكي في 5/ 12/ 2023م، باستجواب رئيسة جامعة هارفارد كلودين جاي، ورئيسة جامعة بنسلفانيا ليز ماغيل، ورئيسة معهد ماساشوستس للتقنية سالي كورنبلوث، للمساءلة العلنية المطوّلة، بدعوى وصول شكاوى من الجماعات اليهودية في تلك الجامعات، تجاه رؤسائها. استمرّت جلسة المساءلة 5 ساعات، وكان محورها السؤال عن مبرّرات السماح للطلبة للتعبير عن آرائهم، ممثلة بالاحتجاجات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني في غزّة، والمطالبة للحكومات الأمريكية والغربية بإيقاف الدعم للكيان الصهيوني، ومحاسبته على جرائمه، لكن ذلكّ عدّ – في نظر الكونغرس– مساندة للأطراف المعادية السامية، ودعوة للإبادة الجماعية لليهود!

وبعد الاستماع لإجابات رؤساء تلك الجامعات؛ طالب المشرّعون الأمريكيون في رسالة مشتركة أُرسلت في 10/ 12/ 2023م إلى المؤسسات الأكاديمية ذات العلاقة، بـ"الإقالة الفورية لرؤساء الجامعات المذكورة من مناصبهم"، بالإضافة إلى تقديم خطة لحماية الطلاب اليهود والإسرائيليين[1]، على حين استبقت رئيسة جامعة بنسلفانيا ليز ماغيل، ذلك بتقديم استقالتها من

(1) قناة روسيا اليوم-https://arabic.rt.com/world -%D8%B6%D8%AF ، رئيسة جامعة بنسلفانيا ورئيس مجلس الأمناء يستقيلان بعد تعرضهما لهجوم بسبب احتجاجات ضدّ إسرائيل، 10/ 12/ 2023م (شوهد في 10/ 12/ 2023م).

منصبها، في 9/ 12/ 2023م، بعد أن تعرَّضت لهجوم شديد بسبب موقفها من تلك الاحتجاجات، بحجّة مساندتها في الوقوف ضدّ السامية[1].

وجاء ذلك عقب تلك الانتقادات التي تعرَّضت لها، مع رئيستي جامعة هارفرد، ومعهد ماساتشوستس للتقنية، بعد شهادتهن في جلسة المساءلة.

وكتب سكوت بوك، رئيس مجلس أمناء جامعة بنسلفانيا في 9/ 12/ 2021م، على صفحة الجامعة، بعد أن قدّم استقالته من منصبه كذلك عقب رئيسة الجامعة: "إن ماغيل وافقت على البقاء في منصبها حتى يتم تعيين رئيس مؤقت"[2].

وبعد يوم واحد، تراجعت ماغيل عن بعض تصريحاتها، وقالت: "إن الدعوة إلى الإبادة الجماعية للشعب اليهودي ستعتبر مضايقة أو تخويفاً. ودعت أيضا إلى مراجعة سياسات جامعة بنسلفانيا، زاعمة أنها تسترشد منذ فترة طويلة بالدستور الأمريكي ولكنها بحاجة إلى "التوضيح والتقييم"[3].

لم تتمكن رئيسة جامعة هارفارد كلودي جاي بدورها من الصمود لأكثر

---

(1) قناة الحرّة https://www.alhurra.com/usa، على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية" اول استقالة لرئيسة جامعة أمريكية مرموقة،10/ 12/ 2023م (شوهد في 10/ 12/ 2023م).

(2) قناة الحرّة ،على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية"، المرجع السابق.

(3) تايمز أوف إسرائيل -https://ar.timesofisrael.com D9%86%D9%8A%D8%A7، استقالة رئيسة جامعة بنسلفانيا بعد رفضها القول بأن الدعوة إلى الإبادة الجماعية تنهتك قواعد الكلية، 10/ 12/ 2023م (شوهد في 12/ 12/ 2023م).

من شهر، ففي 3/ 1/ 2024م أعلنت استقالتها من رئاسة الجامعة[1].

وفي رسالة جاي إلى هارفارد قالت: إن قرارها بالتنحي كان "صعبا للغاية"، مبرّرة ذلك بالقول: "بعد التشاور مع أعضاء هارفارد، أصبح من الواضح أنه من مصلحة الجامعة أن أستقيل، حتى تتمكن من اجتياز هذه اللحظة المليئة بالتحدي الاستثنائي، مع التركيز على الجامعة بدلا من أي فرد"[2].

ومنذ اندلاع الحرب في غزّة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023م تواجه الجامعات في الولايات المتحدة معضلة دقيقة في جوانب الحرّية الاكاديمية، وحق حرّية التعبير لمنتسبيها من القيادات الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس وطلبتها، بتلبية مطالب داعميها الأثرياء المؤيدين للكيان الصهيوني، والحفاظ في الوقت ذاته على حق طلابها في التعبير عن آرائهم الداعمة لحق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن لوّح عدد من الأثرياء الأمريكيين الداعمين لتلك الجامعات، بوقف تبرّعاتهم لمؤسسات تعليم عالٍ عريقة مثل جامعة هارفرد، على الخلفية ذاتها- كما سبقت الإشارة إلى ذلك-. ومن ذلك إنهاء منظمة ويكسنر، التي تعمل على تحضير "قادة المجتمع اليهودي الأميركي ودولة إسرائيل" شراكتها مع كلية كينيدي في جامعة هارفرد. وبررت العائلة الثرية خطوتها بـ"فشل قيادة هارفرد الذريع في اتخاذ موقف

(1) قناة الحرّة/https://www.alhurra.com/usa/2024/01 ، استقالة رئيسة جامعة هارفارد، 3/ 1/ 2024م (شوهد في 27/ 1/ 2024م).

(2) قناة الحرّة، استقالة رئيسة جامعة هارفارد، المرجع السابق.

واضح وقاطع ضد الجرائم الوحشية وقتل المدنيين الإسرائيليين الأبرياء من قبل الإرهابيين"-بحسب تعبيرها- في إشارة إلى حركة حماس.

إلى ذلك، طالب مارك روان الرئيس التنفيذي لصندوق "أبولو غلوبل ماناجمنت" الاستثماري وأحد المتبرعين الرئيسيين لجامعة بنسلفانيا، باستقالة رئيستها، ماغيل، وانتقد استضافة الجامعة قبل أسبوعين من اندلاع الحرب، منتدى للأدب الفلسطيني، الذي شارك فيه من قال إنهم "أشخاص معروفون بمعاداتهم للسامية وترويجهم للكراهية والعنصرية"، على حين أعرب متبرِّعون آخرون لهارفرد وبنسلفانيا عن امتعاضهم من أداء الجامعتين في الوقت الراهن، مثل كينيث غريفين الداعم لهارفرد، ورونالد لاودر الداعم لبنسلفانيا، وفق ما أفادت وسائل إعلام أميركية[1].

وقالت رئيسة جمعية الكليات والجامعات في الولايات المتحدة، لين باسكيريلا، في تصريحات سابقة: إن "قادة المؤسسات التعليمية يتعرضون للانتقاد لعدم الإدلاء بموقف سريع أو حازم بما يكفي. يتم إرغامهم على اختيار طرف. على رغم ذلك، يصرّ كثيرون منهم على تعذر اتخاذ موقف مؤسسي بشأن قضايا دولية معقدة كهذه، نظرا لتعدد الآراء في الحرم الجامعي. واعتبرت أن الضغوط التي يمارسها المتبرِّعون على الجامعات تقوِّض هدف التعليم العالي في الولايات المتحدة، وهو "الترويج لسعي غير مقيد إلى الحقيقة

(1) قناة الحرّة ،على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية"، مرجع سابق.

والتبادل الحر للأفكار"[1].

إن المرء وهو يشاهد مجريات الاستجواب لرئيستي جامعتي هارفارد وبنسلفانيا ومعهد ماساشوستس- على سبيل المثال- من قبل النائبة إليز ستيفانيك (Elise Stefanik)، العضو في الكونغرس، من الحزب الجمهوري- والمفارقة الأكثر أنها إحدى خريجات جامعة هارفارد- ليصاب بالصدمة، من أسلوب الاستجواب الخشن المتنمّر، الخارج عن اللياقة، تجاه قيادات علمية عليا، في ثلاث من أبرز الجامعات والمعاهد المرموقة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، حول ما إذا كانت الدعوة إلى الإبادة الجماعية لليهود ستنتهك قواعد السلوك في جامعاتهن، فيما يتعلق بالتنمر والتحرش. والإصرار العنيف – من قبل المدّعية ستيفانيك- على حصر المستجوب من رئيسات الجامعات تلك، في ثنائية الجواب بـ: " نعم ولا"، مكرّرة ذلك مراراً وتكراراً، بأسلوب عنيف يحمل في طيّاته دلالات الترهيب والتوعّد، مع الإيحاء بأن، أيّة إجابة توضيحية تعتمد السياق الذي وردت فيه الدعوة لمقاومة الاحتلال الصهيوني، كما كانت إجابات رئيسات تلك الجامعات؛ إن هي – في نظر الكونغرس- إلا تأييد صريح أو ضمني للموقف المعادي للسامية، الداعي إلى إبادة اليهود، وهو ما أصاب بعض المستجوبات بارتباك وتلجلج، حتى لكأن بعضهن خشيت على نفسها، النتائج المترتبة على موقفها الحرّ، فاضطرت لاحقًا لتجيب بنعم، وتقدّم اعتذاراً صريحًا أو ضمنيًا- كما سبقت الإشارة-

(1) قناة الحرّة ،على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية"، المرجع السابق.

لتصبح النتيجة أن السماح بالتعبير عن الرأي المعادي للاحتلال الصهيوني، يعدّ مشايعة للاتجاه الداعي لمعاداة الساميّة![1].

أما استجواب رئيسة جامعة كولومبيا نعمت شفيق فأغرب من كل ما سبق، حيث أثار استجوابها في 17 أبريل/ نيسان 2024م، جدلاً واسعًا عبر مواقع التواصل، بعد أن ظهر فيه النائب الجمهوري ريك إلين في الكونغرس، يُسائل رئيسة الجامعة، كما يُسائل المعلّم التقليدي الفظّ التلميذ الصغير المتبلّد قائلاً:" لا أدري ماذا تدرسين، لكن هل لديك فكرة عن سفر التكوين، الإصحاح الثاني عشر؟" فتجيب: "لا، ربما لا أعرفه بالشكل الذي تعرفه سيدي"، فيعود ليعلّمها ماذا قالت التوراة: من كون الله عهد إلى نبيه إبراهيم بأن يبارك إسرائيل، ليباركه الله، أما إن لعنها فسيلعنه الله، ثمّ عاد إلين ليسأل رئيسة الجامعة في صورة استنكارية متهكمة: "إذن لم تسمعي عن ذلك؟" فتجيب عليه في تذلل وخضوع: "سمعت ذلك وأنت شرحته الآن. نعم سمعته. نعم يبدو أنه واضح"، ثم ردّ عليها محذِّراً: "هل تريدين لجامعة كولومبيا أن يلعنها الله؟"، فردّت عليه شفيق: "بالطبع لا. بالطبع لا"[2]. **ومن هنا جاءت إجراءاتها** "الحازمة"، في

(1) انظر: قناة العربي https://www.youtube.com/watch?v=bIJRiX4Ugsk(مقطع موثّق لجانب من جلسات الاستجواب لرئيسات ثلاث من أشهر الجامعات الأمريكية ،7/ 12/ 2023م) (شوهد في 11،11/ 12/ 2023م).

(2) انظر ذلك المقطع – على سبيل المثال- على قناة سي بي سي/https://www.google.com برنامج كلمة أخيرة- نائب أمريكي يهاجم نعمت شفيق رئيسة جامعة كولومبيا: أتريدين أن يلعن الله الجامعة،20/ 4/ 2024م (شوهد في 27/ 4/ 2024م).

استدعاء الشرطة، لقمع الطلبة المحتجين، واقتلاع خيامهم ومحاولة طردهم، من حديقة الجامعة.

وإذا كان مثل هذا الإجراء المتصل باستقلالية الجامعات وحرياتها الأكاديمية؛ قد جرى بحق بعض أشهر الجامعات الأمريكية وأعرقها بإطلاق؛ فإن للمرء أن يتذكّر كل ما تلوكه الألسن الغربية أو المتغرّبة، أو حتى الأكاديمية الناقلة ببراءة أو سذاجة لمثل تلك المصطلحات وتطبيقاتها في جامعات أخرى، أقل شهرة، وكيف يتم تسييس العديد من الأنشطة والإجراءات، وربما الدراسات ذات العلاقة، بما لا يتعارض مع السياسيات الرسمية للدولة، أو لقوى الضغط فيها "اللوبيات"! وسنقف لاحقاً على مزيد من هذه الاستجوابات لرؤساء الجامعات في سياق الحديث عن إرهاب القيادات الأكاديمية وطلبة أبرز الجامعات الأمريكية!

- انتهاك وزير التعليم الوطني الفرنسي ونخبة من الأكاديميين الفرنسيين الحرّية الأكاديمية:

إذا كان ما تقدّم يمثِّل جانباً من واقع المؤسسات الأكاديمية الأمريكية تجاه الحرّية الأكاديمية؛ فإن الغرب الأوروبي- وفرنسا على نحو أخصّ- شهد تراجعاً هائلاً كذلك في هذا المجال، في الآونة الأخيرة خاصة، وإن سبق ذلك أحداث طوفان الأقصى في فلسطين بسنوات، فجاءت أحداث غزّة المشار إليها، كاشفة ومعززة، لا منشئة ومبتدئة، حتى تحوّل ذلك التراجع في عهد الرئيس الفرنسي ماكرون المشتهر بمجاهرته بالعداء الصريح للإسلام ومقدسات

المسلمين، إلى مادة للتجاذب الصاخب بين النخب الفرنسية، ومن ذلك - على الصعيد الأكاديمي-؛ ما أدلى به وزير التعليم الوطني الفرنسي جان ميشيل بلانكر في 22/ 10/ 2020م من تصريحات محاصرة للحرية الأكاديمية، ذات العلاقة بالإسلام، من بين سائر الأديان والأفكار في فرنسا، وذلك حين قال: "إن اليسارية الإسلامية موجودة بالجامعات، والنقابات مثل الاتحاد الوطني للطلبة، وأنها تلحق أضرارًا بتلك الأماكن"[1]. وزعم الوزير أن اليساريين الإسلاميين يدافعون عن أيديولوجيا تتسبب في حدوث أسوأ الأشياء[2].

ومصطلح "اليسارية الإسلامية" مصطلح أطلقه اليمينيون في فرنسا على ما يصفونه تحالفًا بين اليساريين والإسلاميين في فرنسا، خاصة إزاء الاتفاق المزعوم ببين الطرفين، حول قضايا مثل الحجاب واستقبال اللاجئين[3].

وعلى تلك الخلفية قام 100 أستاذ جامعي فرنسي بدعم وزير التعليم الوطني بالتوقيع على عريضة تطالب بـ"فرض الرقابة على حرية الفكر في الجامعات". وجاء بيان الأساتذة الداعم للوزير ليعدّ "الأيديولوجيات المناهضة للعنصرية والاستعمار حاضرة للغاية في الجامعات الفرنسية، مما يؤجج كراهية "البيض" وفرنسا؛ ويؤدي لنشاط عنيف في بعض الأحيان"،

(1) الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news (نقلاً عن صحيفة لوموند الفرنسية)، بيان لألفي باحث فرنسي: فرنسا ارتكبت جرائم العنف الاستعماري،8/ 11/ 2020م (شوهد في 25/ 11/ 2020م).

(2) الجزيرة نت، بيان لألفي باحث فرنسي، المرجع السابق.

(3) الجزيرة نت، بيان لألفي باحث فرنسي، المرجع نفسه.

معتبراً أن "استيراد الأيديولوجيات المجتمعية الأنجلوساكسونية، وأفكار التوافق الفكري والصواب السياسي يشكِّل تهديدًا حقيقيًا لجامعاتنا"[1]، مما دفع نحو 2000 باحث جامعي بالمقابل للمطالبة عبر بيان نشر في صحيفة لوموند الفرنسية لإدانة تصريحات وزير التعليم الوطني ومن يقف إلى جانبه[2].

ومع إشارة بيان الـ2000 باحث جامعي إلى إدراكهم أنهم قد لا يستطيعون إقناع بيان الـ 100 أكاديمي بالتراجع عن بيانهم وموقفهم؛ إلا أنهم يؤكّدون أنهم لن يبقوا " مكتوفي الأيدي إزاء مثل هذه الدعوات، لا سيما بعد استعارة مصطلحات خاصة باليمين المتطرف لوصف "اليسارية الإسلامية"، التي نعتها وزير التعليم الفرنسي ميشيل بلانكر بـ"التدميرية"[3].

وتابع بيان هؤلاء الباحثين استنكاره على بيان الـ100 أستاذ، حين يدعون ظهور تيار من الدراسات والأفكار في الجامعات "يغذي كراهية البيض وفرنسا"، لكن يظل السؤال الأهم: كيف يمكن أن تؤدي دراسة الهويات المتعددة والمتقاطعة، والقمع والنضال من أجل التحرر إلى ظهور مثل هذه النزعات والمشاعر المشحونة بالكراهية؟ مشيراً إلى أن بيان الـ100 أكاديمي لا يحمل إجابات على هذه الأسئلة ويقدم افتراضات خاطئة. وأردف بيان الباحثين الـ2000 باحث "إننا نعرف أن تاريخ فرنسا متنوع وحافل، بوجود النضال من أجل إرساء الحرية والمساواة

(1) الجزيرة نت، بيان لألفي باحث فرنسي، نفسه.

(2) الجزيرة نت، بيان لألفي باحث فرنسي، نفسه.

(3) الجزيرة نت، بيان لألفي باحث فرنسي، نفسه.

والقانون؛ ولكننا لا يمكن أن ننكر أيضا ارتكاب فرنسا الكثير من جرائم العنف الاستعماري والاجتماعي وممارستها أشكالًا رهيبة من القمع"[1].

ويضيف بيان الـ 2000 باحث أنه في الوقت الذي يقترح فيه "بيان الـ100" أمرين، فهو من جهة يدعو إلى محاربة تيار كامل من تحليل المجتمعات، بينما يطالب من جهة أخرى بتشكيل هيئة رقابية للدفاع عن الحرية الأكاديمية. ويقول بيان الباحثين الـ2000: " إن الموقّعين على بيان الـ100 لا يدركون مدى تناقض مقترحاتهم لإنشاء هيئة رقابية للدفاع عن الحرية الأكاديمية، وإلى أي مدى تُداس الحريات بالأقدام عند الدعوة إلى إنكار الدراسات والأفكار"، مضيفا أن "السعي لفرض رقابة على حرية التعبير ليس أمرًا غير مقبول فحسب، بل يحطّ من قدر المبادئ ذاتها التي يدعي بيان الـ100 الدفاع عنها، وهي مبادئ الجمهورية والحرية"[2].

وختم بيان الباحثين بالقول إنه من المروِّع أنه في وقت الحداد على ضحايا الهجمات "الإرهابية"، وفي الوقت الذي ينبغي فيه دعم حرية التعبير؛ يستغل الأكاديميون الوضع لتصفية الحسابات واتهام زملائهم بالتواطؤ مع الإرهاب، "لكن هذا لن يمنعنا من الدفاع عن النهج المفتوح والنقدي والمتسامح، وسنواصل دعم مبادئ التحرر والكرامة في مواجهة العنف والكراهية" [3].

---

(1) الجزيرة نت، بيان لألفي باحث فرنسي، نفسه.

(2) الجزيرة نت، بيان لألفي باحث فرنسي، نفسه.

(3) الجزيرة نت، بيان لألفي باحث فرنسي، نفسه.

الموقف الثالث: ثورة طلبة الجامعات في الولايات المتحدة الامريكية وأوروبا:

على خلفية ما سبقت الإشارة إليه غيرة مرّة، فيما عُرِف في 7/ 10/ 2023م بعملية (طوفان الأقصى)، وجرائم الكيان الصهيوني في قطاع غزّة بفلسطين خاصة؛ فقد تواطأت الأنظمة الغربية- وفي مقدّمتها الولايات المتحدة وبريطانيا- فساندت الكيان الصهيوني بكل الإمكانات المادية والمعنوية، وباركت جرائمه؛ فتنادى أحرار العالم للتضامن مع غزّة وفلسطين، وكان في مقدّمتهم الحركة الطلابية، وكان من أبرزها المنظمة الطلابية في جامعة هارفارد التي - أصدرت بياناً تضامنياً مع المدنيين في غزة، وأدانت الجرائم الصهيونية الأمريكية، كما قامت الحركة الطلابية في جامعات أمريكية كبرى، مثل جامعة بنسلفانيا ومعهد ماساشوستس للتقنية، بالتعبير كذلك عن رفضها للمجازر الصهيونية، والوقوف مع الشعب الفلسطيني في غزّة خصوصاً. وتعرّض بعض الطلبة في بعض أبرز الجامعات الأمريكية إلى عمليات قمع ممنهجة، ودفع بعضهم ثمناً غالياً لموقفه في مناصرة حقوق الشعب الفلسطيني، بلغ درجة فصله من الدراسة، أو حرمانه من حقوق الامتياز المهني والعمل بعد التخرّج، في حين بلغ أحياناً مستوى حجب شهادة تخرجه، بعد أن استغل لحظة تكريمه، عند تسلّم الشهادة ليعلن موقفاً صريحاً مناصراً لغزّة. وهاك جانباً من ذلك في الموقف الثالث، ذي العلاقة بقيادة الجامعات الأمريكية وطلبتها.

الموقف الرابع: إرهاب قيادة جامعات أمريكية كبرى وطلبتها في مقدمتها هارفارد:

وعلى الخلفية ذاتها؛ تنادى أحرار العالم للتضامن مع غزّة وفلسطين، وكان

منهم المنظمة الطلابية في جامعة هارفارد الأمريكية، وما في حكمها في جامعات أمريكية كبرى، مثل جامعة بنسلفانيا ومعهد ماساشوستس للتقنية، ففي جامعة هارفارد- مثلاً- أصدرت المنظمة الطلابية بيانًا تضامنيًا مع المدنيين في غزة، وإدانة الجرائم الصهيونية، فاحتج بداية رجل الاعمال الصهيوني عضو المجلس التنفيذي للجامعة عيدان أوفر، (Idan Ofer) وزوجته باتيا (Batia) على ذلك، وقدّما استقالتهما من المجلس، احتجاجًا على ما حدث، كون رئيسة الجامعة، لم تتخذ إزاءهم أيّ إجراء عقابي[1]! وتطوّر الأمر أكثر فقام رجل أعمال آخر هو بيل أكمان مدير صندوق التحوّط بمطالبة رئاسة الجامعة، بتسليمها قائمة الطلبة الذين أعلنوا تضامنهم مع فلسطين، لحرمانهم من التوظيف بعد التخرّج. وغرّد أكمان على منصة (إكس) أن عدداً من الرؤساء التنفيذيين "قد سألوه عما إذا كانت جامعة هارفارد ستصدر قائمة بأسماء أعضاء كل منظمة من منظمات هارفارد التي أصدرت الرسالة التي تحمل المسؤولية الوحيدة عن أعمال حماس "الشنيعة" لإسرائيل - على حد تعبيره- وذلك لضمان عدم قيام أي منّا عن غير قصد بتوظيف أيٍّ منهم"[2]، مما اضطر الطلبة المتضامنين لتقديم اعتذار عن ذلك، بل قامت رئاسة الجامعة فقدّمت اعتذاراً رسميًا عن عدم

(1) C N N https://edition.cnn.com/2023/10/13/business/harvard-idan.

(2) العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/economy رؤساء تنفيذيون يطلبون من هارفارد أسماء الطلاب المتعاطفين مع المقاومة الفلسطينية لمنع تعيينهم في شركاتهم، 11/ 10/ 2023م (شوهد في 30/ 10/ 2023م).

قيامها، باتخاذ الإجراءات العقابية " المفترضة[1]! ومع كل ذلك فإن إمعان الكيان الصهيوني في انتهاكاته وجرائم الإبادة الجماعية بحق الفلسطينيين في غزة؛ دفع الطلبة مجدّداً، لينتفضوا جماعياً، بعد شهر من بدء الطوفان، ومجازر الكيان الصهيوني، غير آبهين بأيّة عقوبات أو تهديدات، من أيّ طرف، ففي 8/ 11/ 2023م قام عدد من طلاب الجامعة بكتابة أسماء 10 آلاف شهيد، قتلهم الاحتلال الصهيوني -حتى ذلك الحين- على لوحة طويلة ممتدة على سلالم أبنية الكليات والفناء الخارجي للجامعة الواقعة في مدينة كامبردج، بولاية ماساشوستس، وعلّق بعض الطلبة على ذلك، بأن في هذا تخليداً لذكرى الشهداء في قلوب الطلبة، متهمين الحكومات الأمريكية والغربية، بأنها شريكة الكيان الصهيوني في جرائمه، خاصة وأنها تدعمه بضرائب الشعب الأمريكي والغربي. وأظهر مقطع فيديو بُثّ في 8 نوفمبر/ تشرين الثاني2023م قيام عدد من طلاب الجامعة بكتابة أسماء ضحايا الاحتلال على لوحة طويلة ممتدة على سلالم أبنية الكليات والفناء الخارجي للجامعة الواقعة في مدينة كامبردج بولاية ماساشوستس [2].

وعلى الخلفية ذاتها، قام الكونغرس الأمريكي في 5/ 12/ 2023م، باستجواب رئيسة جامعة هارفارد كلودين جاي، ورئيسة جامعة بنسلفانيا ليز

(1) العربي الجديد، رؤساء تنفيذيون يطلبون من هارفارد ، المرجع السابق.

(2) الجزيرة نت- https://www.aljazeera.net/misc/2023/11/9 ، طلاب هارفارد يوثّقون أسماء شهداء غزّة، ومظاهرة بالأكفان في أوسلو ، 9/ 11/ 2023م (شوهد في 12/ 11/ 2023م).

ماغيل، ورئيسة معهد ماساشوستس للتقنية سالي كورنبلوث، للمساءلة العلنية المطوّلة، بدعوى وصول شكاوى من الجماعات اليهودية في تلك الجامعات، تجاه رؤسائها. واستمرّت جلسة المساءلة 5 ساعات، وكان محورها السؤال عن مبرّرات السماح للطلبة للتعبير عن آرائهم، ممثلة بالاحتجاجات المتضامنة مع الشعب الفلسطيني في غزّة، والمطالبة للحكومات الأمريكية والغربية بإيقاف الدعم للكيان الصهيوني، ومحاسبته على جرائمه، لكن ذلكّ عدّ – في نظر الكونغرس- مساندة للأطراف المعادية السامية، ودعوة للإبادة الجماعية لليهود!

وبعد الاستماع لإجابات رؤساء تلك الجامعات؛ طالب المشرّعون الأمريكيون في رسالة مشتركة أُرسلت في 10/ 12/ 2023م إلى المؤسسات الأكاديمية ذات العلاقة، بـ"الإقالة الفورية لرؤساء الجامعات المذكورة من مناصبهم"، بالإضافة إلى تقديم خطة لحماية الطلاب اليهود والإسرائيليين[1]، على حين استبقت رئيسة جامعة بنسلفانيا ليز ماغيل، ذلك بتقديم استقالتها من منصبها، في 9/ 12/ 2023م، بعد أن تعرَّضت لهجوم شديد بسبب موقفها من تلك الاحتجاجات، بحجّة مساندتها في الوقوف ضدّ السامية[2].

(1) قناة روسيا اليوم-https://arabic.rt.com/world/1519633-%D8%B6%D8%AF، رئيسة جامعة بنسلفانيا ورئيس مجلس الأمناء يستقيلان بعد تعرضهما لهجوم بسبب احتجاجات ضدّ إسرائيل، 10/ 12/ 2023م (شوهد في 10/ 12/ 2023م).

(2) قناة الحرّة https://www.alhurra.com/usa ، على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية" اول استقالة لرئيسة جامعة أمريكية مرموقة،10/ 12/ 2023م (شوهد في 10/ 12/ 2023م).

وجاء ذلك عقب تلك الانتقادات التي تعرَّضت لها، مع رئيستي جامعة هارفرد، ومعهد ماساتشوستس للتقنية، بعد شهادتهن في جلسة المساءلة.

وكتب سكوت بوك، رئيس مجلس أمناء جامعة بنسلفانيا في 9/ 12/ 2021م، على صفحة الجامعة، بعد أن قدّم استقالته من منصبه كذلك عقب رئيسة الجامعة: "إن ماغيل وافقت على البقاء في منصبها حتى يتم تعيين رئيس مؤقت"[1].

وبعد يوم واحد، تراجعت ماغيل عن بعض تصريحاتها، وقالت: "إن الدعوة إلى الإبادة الجماعية للشعب اليهودي ستعتبر مضايقة أو تخويفاً. ودعت أيضا إلى مراجعة سياسات جامعة بنسلفانيا، زاعمة أنها تسترشد منذ فترة طويلة بالدستور الأمريكي ولكنها بحاجة إلى "التوضيح والتقييم"[2].

لم تتمكن رئيسة جامعة هارفارد كلودي جاي بدورها من الصمود لأكثر من شهر، ففي 3/ 1/ 2024م أعلنت استقالتها من رئاسة الجامعة[3].

وفي رسالة جاي إلى هارفارد قالت: إن قرارها بالتنحي كان "صعبا للغاية"،

---

(1) قناة الحرّة ،على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية"، المرجع السابق.

(2) تايمز أوف إسرائيل https://ar.timesofisrael.com/% استقالة رئيسة جامعة بنسلفانيا بعد رفضها القول بأن الدعوة إلى الإبادة الجماعية تنهتك قواعد الكلية، 10/ 12/ 2023م (شوهد في 12/ 12/ 2023م).

(3) قناة الحرّة -https://www.alhurra.com/usa/2024/01/03/% ، استقالة رئيسة جامعة هارفارد، 3/ 1/ 2024م (شوهد في 27/ 1/ 2024م).

مبرّرة ذلك بالقول: "بعد التشاور مع أعضاء هارفارد، أصبح من الواضح أنه من مصلحة الجامعة أن أستقيل، حتى تتمكن من اجتياز هذه اللحظة المليئة بالتحدي الاستثنائي، مع التركيز على الجامعة بدلا من أي فرد"[1].

ومنذ اندلاع الحرب في غزّة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول 2023م تواجه الجامعات في الولايات المتحدة معضلة دقيقة في جوانب الحرّية الاكاديمية، وحق حرّية التعبير لمنتسبيها من القيادات الأكاديمية، وأعضاء هيئة التدريس وطلبتها، بتلبية مطالب داعميها الأثرياء المؤيدين للكيان الصهيوني، والحفاظ في الوقت ذاته على حق طلابها في التعبير عن آرائهم الداعمة لحق الفلسطينيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن لوّح عدد من الأثرياء الأمريكيين الداعمين لتلك الجامعات، بوقف تبرّعاتهم لمؤسسات تعليم عالٍ عريقة مثل جامعة هارفرد، على الخلفية ذاتها. ومن ذلك إنهاء منظمة ويكسنر، التي تعمل على تحضير "قادة المجتمع اليهودي الأميركي ودولة إسرائيل" شراكتها مع كلية كينيدي في جامعة هارفرد. وبررت العائلة الثرية خطوتها بـ"فشل قيادة هارفرد الذريع في اتخاذ موقف واضح وقاطع ضد الجرائم الوحشية وقتل المدنيين الإسرائيليين الأبرياء من قبل الإرهابيين"-بحسب تعبيرها- في إشارة إلى حركة حماس.

إلى ذلك، طالب مارك روان الرئيس التنفيذي لصندوق "أبولو غلوبل ماناجمنت" الاستثماري وأحد المتبرعين الرئيسيين لجامعة بنسلفانيا، باستقالة

(1) قناة الحرّة، استقالة رئيسة جامعة هارفارد، المرجع السابق.

رئيستها، ماغيل، وانتقد استضافة الجامعة قبل أسبوعين من اندلاع الحرب، منتدى للأدب الفلسطيني، الذي شارك فيه من قال إنهم "أشخاص معروفون بمعاداتهم للسامية وترويجهم للكراهية والعنصرية"، على حين أعرب متبرِّعون آخرون لهارفرد وبنسلفانيا عن امتعاضهم من أداء الجامعتين في الوقت الراهن، مثل كينيث غريفين الداعم لهارفرد، ورونالد لاودر الداعم لبنسلفانيا، وفق ما أفادت وسائل إعلام أميركية[1].

وقالت رئيسة جمعية الكليات والجامعات في الولايات المتحدة، لين باسكيريلا، في تصريحات سابقة: إن "قادة المؤسسات التعليمية يتعرضون للانتقاد لعدم الإدلاء بموقف سريع أو حازم بما يكفي. يتم إرغامهم على اختيار طرف. على رغم ذلك، يصرّ كثيرون منهم على تعذر اتخاذ موقف مؤسسي بشأن قضايا دولية معقدة كهذه نظرا لتعدد الآراء في الحرم الجامعي. واعتبرت أن الضغوط التي يمارسها المتبرِّعون على الجامعات تقوِّض هدف التعليم العالي في الولايات المتحدة وهو "الترويج لسعي غير مقيد إلى الحقيقة والتبادل الحر للأفكار"[2].

وإذا كان مثل هذا الإجراء المتصل باستقلالية الجامعات وحرياتها الأكاديمية؛ قد جرى بحق بعض أشهر الجامعات الأمريكية وأعرقها بإطلاق؛ فإن للمرء أن يتذكّر كل ما تلوكه الألسن الغربية أو المتغرّبة، أو حتى الأكاديمية

(1) قناة الحرّة ،على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية"، مرجع سابق.

(2) قناة الحرّة ،على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية"، المرجع السابق.

الناقلة ببراءة لمثل تلك المصطلحات وتطبيقاتها في جامعات أخرى، أقل شهرة، وكيف يتم تسييس العديد من الأنشطة والإجراءات، وربما الدراسات ذات العلاقة، بما لا يتعارض مع السياسيات الرسمية للدولة، أو لقوى الضغط فيها "اللوبيات"!

إن المرء وهو يشاهد مجريات الاستجواب لرئيستي الجامعتين ومعهد ماساشوستس، من قبل النائبة إليز ستيفانيك (Elise Stefanik)، العضو في الكونغرس، من الحزب الجمهوري- والمفارقة الأكثر أنها إحدى خريجات جامعة هارفارد- ليصاب بالصدمة، من أسلوب الاستجواب الخشن المتنمّر، الخارج عن اللياقة، تجاه قيادات علمية عليا، في ثلاث من أبرز الجامعات والمعاهد المرموقة على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية، حول ما إذا كانت الدعوة إلى الإبادة الجماعية لليهود ستنتهك قواعد السلوك في جامعاتهن، فيما يتعلق بالتنمر والتحرش. والإصرار العنيف – من قبل المدّعية ستيفانيك- على حصر المستجوب من رئيسات الجامعات تلك، في ثنائية الجواب بـ: "نعم ولا"، مكرّرة ذلك مراراً وتكراراً، بأسلوب عنيف يحمل في طيّاته دلالات الترهيب والتوعّد، مع الإيحاء بأن، أيّة إجابة توضيحية تعتمد السياق الذي وردت فيه الدعوة لمقاومة الاحتلال الصهيوني، كما كانت إجابات رئيسات تلك الجامعات؛ إن هي – في نظر الكونغرس- إلا تأييد صريح أو ضمني للموقف المعادي للسامية، الداعي إلى إبادة اليهود، وهو ما أصاب بعض المستجوبات بارتباك وتلجلج، حتى لكأن بعضهن خشيت على نفسها، النتائج

المترتبة على موقفها الحرّ، فاضطرت لاحقاً لتجيب بنعم، وتقدّم اعتذاراً صريحاً أو ضمنياً- كما سبقت الإشارة- لتصبح النتيجة أن السماح بالتعبير عن الرأي المعادي للاحتلال الصهيوني، يعدّ مشايعة للاتجاه الداعي لمعاداة الساميّة![1].

ثالثاً: معاناة بعض الأكاديميين العرب تجاه حرية التفكر والتعبير في الغرب:

ثمّة دارسون أكاديميون عرب في الغرب واجهوا جملة من التحدّيات الفكرية من قبل مشرفيهم أو مناقشي أطاريحهم، ولندع بعض أصحاب المعاناة يتحدثون عن معاناتهم الجديرة بالتوقف مليّاً، ومن هؤلاء:

- **في مجال القانون: الدكتور/ عبدالله مصطفى** رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: 2000م)، أستاذ القانون السابق في جامعة بغداد**، حيث أورد القصة الكاملة في كتاب خاص أسماه «الحرية الجامعية» مكون من 350 صفحة من القطع الكبير ،وفيه يسجل رحلته في العديد من الجامعات الغربية، غير أن حديثه الجوهري كان متمحوراً حول جامعة لندن في المملكة المتحدة «بريطانيا»، تلك التي لاقى في أروقتها ما لا يختلف في قليل أو كثير عما يتم تداوله في بعض مؤسساتنا العلمية العربية المتخلِّفة.

(1) انظر: قناة العربي (مقطع موثّق لجانب من جلسات الاستجواب لرئيسات ثلاث من أشهر الجامعات الأمريكية https://www.youtube.com/watch?v=bIJRiX4Ugsk، 7/ 12/ 2023م) (شوهد في 11، 11/ 12/ 2023م).

لقد تحدث الدكتور/ مصطفى عن الإرهاب الأكاديمي الذي لاقاه من كبار أساتذة القانون الغربيين ممن يتقدمون قائمة أساتذة القانون «العالمين» ومن أبرزهم البروفيسور «شاخت»: العالم الالماني الأصل، حيث وعده مشرفه بترتيب لقاء له معه، كونه يُستقدم من قِبل الجامعات الكبرى، ومنها جامعة لندن.

كان الدكتور/ عبدالله مصطفى حينذاك طالباً يبحث للحصول على درجة الدكتوراه في القانون، في موضوع «الإجماع كمصدر للفقه الإسلامي والفقه الروماني»، ومما رواه عن أستاذه المشرف نصيحته له عند لقاء«شاخت»: «.. فإنك ـ على ما أرى ـ إنما تفلح في رسالتك ،وتفوز باقتناع الممتحنين بمنح المرتبة العلمية، إذا أحسنت السير على منواله، واستطعت الاهتداء إلى مزيد من الأدلة لتوكيد نتائجه وخلاصة أدائه»[1].

وكان قد أسدى له قبل ذلك جملة نصائح من أبرزها: «ليست العبرة في رسالة دكتوراه ناجحة بحشد المواد المجموعة وكثرتها، بل العبرة بمدى استيعاب طرائق البحث الحديثة واستعمالها، والالتزام بها في الرسالة»[2]. «إن هذه الطرائق مهمة لأنها وليد عقول العلماء في حضارتنا الغربية، ولأنها الوسيلة العلمية الوحيدة للتوصل إلى نتائج علمية صحيحة»[3]. «الكتاب الذي

(1) عبد الله مصطفى، الحرية الجامعية: قصص من واقع الحياة، 1410هـ ـ 1989م ط الأولى، د.ن: د.م، ص183.

(2) عبد الله مصطفى، الحرية الجامعية، المرجع السابق، ص180ـ181.

(3) عبد الله مصطفى، الحرية الجامعية، المرجع نفسه، ص 181.

يمثل المدرسة الفكرية ليس كسائر الكتب، لأنه هو المرشد في العلم والبحث، فالخروج عن خطته إنما يفضي إلى الخطل والضياع»[1].

ولقد جاشت في ذهن الدكتور/ مصطفى حينذاك خواطر أفصح عنها في كتابه هذا بقوله: «هنالك ثارت في ذهن الفتى دوامة فكرية ربما وصفتها منها هذه الخلجات: أين أنت أيتها«الحرية الجامعية» هل كنت العنقاء فما رأينا، أو المؤودة فما خطبنا؟ ويالمرتبة الدكتوراه! حسبناها تُنال بالنباهة في الفكر والاجتهاد في العلم والقدرة في العلم والقدرة على التحليل والنقد والإتيان بالرأي الجديد السديد ، فألفيناها هاهنا تستجدى بخمول الفك، وتحاشي العلم، وترك الرأي ، وخنوع التقليد، وراء من لو جلنا معهم في حلبة العلم .لما شقوا وراءنا الغبار! وأنت ـ أيها الفتى ـ المجدود ـ آثر الخمول على النباهة ، والتقليد على الاجتهاد ، والخطل على السداد ،تفز بشهادة الدكتوراه المفخمة في البلاد...»[2].

وكان ينفس عن معاناته بأبيات من الشعر الخفيف حين يلقى زملاءه الناطقين بالضاد، **ومن ذلك قوله:**

لقد أصبحت دكتوراً

وشيئًا صار مذكورا

(1) عبد الله مصطفى، الحرية الجامعية،)نفسه، ص 181.

(2) عبد الله مصطفى، الحرية الجامعية، نفسه، ص 186.

فجُل في الناس موفوراً

وقل إما تشأ زوراً[1].

أجل ذلك حدث في أوروبا ويظل هذا الباحث من ذوي الحظ السعيد، إذ تمكن في نهاية المطاف من العودة بمنتهى الطلب وغاية الأرب «درجة الدكتوراه» وإن اضطر إلى أن يسلك أساليب ملتوية ، أفصح عنها في خطابه الذي بعثه إلى وزارة المعارف العراقية حينذاك. بيد أن سواه من الباحثين في مجال القانون نفسه، عادوا من غير شهادة الدكتوراه، رغم أنهم قضوا سنوات عدة ومضوا في البحث حتى آخره، غير أنهم لم يخضعوا لإملاءات الدوائر المشبوهة ، وآثروا العودة إلى بلدانهم مرفوعي الهامة ولو من غير شهادة، محتسبين ذلك عند الله «والله خير وأبقى» وذاك اجتهادهم. وهو ما سيوضحه النموذج التالي في مجال العلوم القانون.

- **في المجال التربوي:** 1 - الدكتور عبد الرحمن صالح عبد الله.

2 -الدكتور عبد الوهاب سرّ الختم أحمد، وذلك على النحو التالي:

1 - الدكتور عبد الرحمن صالح عبد الله: يسجِّل الدكتور عبد الرحمن صالح عبد الله رَحِمَهُ ٱللَّهُ أستاذ التربية الإسلامية -سابقًا- في كلية التربية بجامعتي اليرموك والجامعة الأردنية بالأردن معاناته في هذا المضمار في كتابه: «الهوى والموضوعية في البحوث والترقيات العلمية»، ليبدأ بمعاناته أثناء إعداده لأطروحة الدكتوراه

(1) عبد الله مصطفى، الحرية الجامعية، نفسه، ص187.

بجامعة أدنبره بالمملكة المتحدة، وتعنّت مشرفه الانجليزي له، حين أقدم الدكتور/ صالح على تسجيل الاطروحة بعنوان: «النظرية التربوية: وجهة قرآنية» Educational Theory: Qur'anic Out lock، فدخل مع مشرفه في نزاع غير يسي، ثم انتقل إلى سرد قصته الكاملة في بلده «الأردن» حين تقدم للترقية العلمية ومدى العنت الذي لاقاه مغلفاً بالموضوعية، وقواعد البحث العلمي، ونحو ذلك مما أطلق عليه «هوى» في كتابه المشار إليه، وقد ضمّنه عددا هائلاً من صور وثائق المراجعات، والتنقل من جهة إدارية في البحث العلمي إلى أخرى، ومن مسؤول إلى آخر، والكتاب جدير بالاطلاع واستلهام العبرة [1].

2 – الدكتور عبد الوهاب سرّ الختم أحمد: في مجال فلسفة التربية يتحدث

الدكتور عبد الوهاب سرّ الختم أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: 2016م) أستاذ فلسفة التربية بكلية التربية – سابقاً- بجامعة الخرطوم** معاناته مع مشرفه، حين قدّم أطروحته للدكتوراة بجامعة ليون بفرنسا عن فلسفة التربية في القرآن الكريم، فاستهجن المشرف عمله، قائلاً له، إنه قد اعتمد على كتاب مقدّس (القرآن الكريم)، وأقبل عليه بتعظيم، وهذا يبعده عن المنهج الفلسفي القائم على الشك، ومن ثم فأطروحته تمثل اتجاهاً إيمانياً لا فلسفياً، وعبثاً حاول

(1) كنت قد وقفت على الكتاب في منتصف التسعينات تقريباً من القرن الميلادي الماضي ، حين كنت أعدّ التحضير لرسالة الماجستير بجامعة اليرموك بالمكتبة العامة للجامعة، ولكني بحثت عنه بعد ذلك في المكتبات خارج الجامعة، ولم أعثر منه على نسخة، فكان التوثيق الإجمالي معتمداً على ما علق بالذاكرة.

الدكتور سرّ الختم إقناع مشرفه بسمات القرآن الأصيلة، من حيث العصمة عن أيّ تحريف، وامتلاك النص القرآني سمات الخلود، والاستيعاب، والتجاوز، والإطلاقية، والبيان المحكم، وأنه لا يخضع للمنهج الفلسفي الذي تخضع له الكتب البشرية عادة، مهما عظمت، كما يتعالى على القراءة التاريخية والهرمنوطيقية، التي تخضع لها الكتب المقدّسة، بعد تعرّضها للتحريف والتغيير، أو التراث البشري من باب أولى. ومع إصرار الباحث ووثوقه بعمله، واستعصاء المشرف على الاقتناع أراد الأخير أن يتخلّص من طالبه، عن طريق تشكيل لجنة مناقشة تعمّد أن يكون على رأسها، أحد أساتذة الفلسفة المعروفين بالروح الفلسفية العالية، والصرامة المنهجية، بحيث يأتي الرد برفض الأطروحة من قبله، ويعفي المشرف من الحرج أمام طالبه العنيد، الذي رفض الاستجابة لمنطق المشرف ومنهجيته الفلسفية الخاصة، البعيدة عن مراعاة منهجية التعامل مع القرآن الكريم، بوصفه كتاباً مهيمناً على الفلسفة.

وكانت المفاجأة أن ورد الدكتور سرّ الختم اتصال هاتفي، بعد مرور وقت قصير من تسلّم المناقش المعني للأطروحة، ربما لم يتجاوز 48 ساعة، إذ كان الأستاذ المناقش المعني على الطرف الآخر من الهاتف، يخاطب الباحث سرّ الختم، بغية التأكد من اسمه، وكونه الباحث حقّاً، فكان أن أكّد له سرّ الختم ذلك- وكله وَجَل- فقال له الأستاذ المناقش: أبارك لك هذا العمل الذي لم أقف على مثله منهجاً وعمقاً وسبكاً، وقدرة على المحاججة المنطقية، بروح إيمانية عقلانية معاً، ولشدّة انجذابه مع الأطروحة، لم يستطع أن يتركها من أول

قراءاته لها حتى نهايتها، موصلاً الليل بالنهار- حسب رواية الدكتور سرّ الختم- مؤكداً له، أنه ماكان لأحد ممن يعيش في تلك المدينة الفرنسية، أن يدع الخروج للتنزه في ذلك اليوم المشمس النادر، لولا استئسار الأطروحة له، ففضلها على أيّ متعة أخرى. وهنا لم يتمالك الدكتور سرّ الختم نفسه من أن يصارح الأستاذ المناقش بالرأي المضاد لمشرفه، وأنه إنما وضع ذلك الأستاذ المناقش على رأس لجنة المناقشة لاعتقاده بأنه سيتفق مع رأيه السلبي حول الأطروحة، فطمأن الأستاذ المناقش الباحث، وقال له: أنا لن أبوح برأيي الآن، وسأكتفي بالإشارة إلى أن رأيي سأفصح عنه عند جلسة المناقشة، وكانت الصاعقة التي نزلت على رأس المشرف، حين سمع من ذلك الأستاذ مديحاً للأطروحة صادماً له، مخالفاً كل توقعاته![1].

(1) أود الإشارة هنا إلى أن الدكتور عبد الوهاب سرّ الختم أحمد رَحِمَهُ ٱللَّهُ كان المشرف الرئيس على أطروحتي للدكتوراه عن "نظرية المعرفة في القرآن وتضميناتها التربوية" بجامعة الخرطوم، وكانت تربطني به علاقة خاصة جداً، بعد أن مضت السنة الأولى من زمن إشرافه عليّ، وكما كان لديه حسن ظن بتلميذه، ربما بالغ فيه، فكان يطالبني بمراجعة بعض ما يكتب وإبداء رأيي فيه، ورغم تلكؤي فكان يصرّ على ذلك رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتقبله- ومن ذلك كتاب له عن الفرقة الناجية، وآخر عن منهج البحث العلمي، وذكر في أحدهما – لست متذكراً حالياً أيّهما بالضبط - قصته المشار إليها، مع مشرفه وذلك الأستاذ المناقش، نظراً لتعذّر وجود النسخة الورقية لأي من الكتابين في الظرف الحالي، ولعله ذكر ذلك في كتابه عن الفرقة الناجية والله أعلم- . وقد رويت هنا خلاصة ما أتذكره، حيث يتعذر العودة للكتاب، كونه في اليمن، مطوياً في أحد صناديق الكتب، مع عدد آخر من الصناديق، وأنا حالياً خارج البلاد منذ سنوات، فاضطرني الأمر إلى رواية معاناته مع مشرفه ومناقشه ذاك، معتمداً على الذاكرة، على نحو مقارب مما قرأت، نظراً لتعذر العودة إلى المرجع مباشرة. لذا لزم التنبيه.

- في مجال الأدبي الأمريكي والمقارن: الدكتور عبد الوهاب المسيري رَحِمَهُ ٱللَّهُ **(ت: 2008م)**، الذي يروي معاناته مع مناقشه في أطروحة الدكتوراة، في جامعة رتجرز، الدكتور بول فاسر، في سنة 1968م، بعد أن أسندت إلى الأخير مهمة مناقشة المسيري ، لكن المسيري أبلغ مشرفه الدكتور ديفيد ويمير، مباشرة بأنه بتكليفه الدكتور فاسر بالمناقشة يكون قد " ضيّعه"- أي المسيري- وبرّر المسيري ذلك بوصف فاسر مصاباً بداء " الشذوذ الجنسي"، في وقت كان الشذوذ الجنسي - آنذاك- لايزال في المجتمع الأمريكي تهمة بشعة، مع الإشارة إلى أن فاسر كان متزوِّجاً ولديه أطفال! ولذا كان مغزى المسيري أنّ الشذوذ الفكري (الأيديولوجي)- وهو معروف بذلك حسب المسيري- قد يجعل صاحبه شاذاً جنسياً بيولوجياً، وذلك من منطلق النموذج التفسيري الذي يتبناه المسيري في تفسير الظواهر المجتمعية الفردية والمجتمعية، وربط بعض السلوكات الفكرية ببعض السلوكات البيولوجية، وهو ما حدث فعلاً، إذ رغم اندفاع المشرف الدكتور ويمير في وجه المسيري للدفاع عن الدكتور فاسر - حين اعترض المسيري على تكليفه بالمناقشة- واتهامه للمسيري بالتشاؤم، والتأثر بالعقلية الشرقية، من حيث سيطرة الأوهام عليه...إلخ وتأكيد المسيري وجهته – بالمقابل- فلم تمرّ سوى ساعتين من تسلّم الدكتور فاسر للأطروحة حتى أعادها إلى الدكتور ويمير، بما يعني رفضه لها، مالم تتوافر فيها، بعض المتطلبات التي ستستغرق وقتاً طويلاً لتحقيقها، فاتصل المشرف بالمسيري مفاجئاً له بقوّة رؤيته – أي المسيري- في الموقف من اختيار الدكتور فاسر

مناقشاً له، مما تسبب في تأخر موعد المناقشة سنة كاملة، أي إلى سنة 1969م! ويؤكّد المسيري أنه لم يستسلم، بل أكّد رؤيته بطريقته، وفيها ما يتضمن تأكيد الربط بين الشذوذ الأيديولوجي والشذوذ البيولوجي! ويضيف المسيري أنه لم يمض على تخرجه وعودته إلى مصر سوى عامين، حتى زار مشرفه القاهرة، وكان المسيري في استقباله، وفي طريق المطار إلى المدينة، وأثناء حديثهما في السيارة أبلغ الدكتور ديفيد ويمير المسيري أن الدكتور بول فاسر طلّق زوجته، وهجر أولاده، وانتقل ليعيش مع الـ" بوي فريند" الذي يرتبط به! مما أربك المسيري، فدخل بسيارته على منطقة غير صالحة للسير، من شدّة دهشته من قوّة التنبؤ في إطار نموذجه التفسيري الخاص[1].

- في مجال الحضارة الإنسانية الدكتورة زينب عبد العزيز، أستاذ الحضارة بجامعتي الأزهر والمنوفية بمصر، دَرَست بالفرنسية منذ المراحل الأولى في المدارس الفرنسية ذاتها، حتى بلغت العاشرة، ولا تكاد تعرف شيئاً يُذكر باللغة العربية، إذ لم تلتحق بأيّة مدرسة عربية قطّ، بل إنها رضعت الفرنسية مع الحليب، إذ كان والدها يجيد الفرنسية والإنجليزية والإيطالية، ولا يتحدّث معها إلا بالفرنسية، كما أن معظم بحوثها وكتبها كذلك بالفرنسية، وقدّمت ترجمة لمعاني القرآن الكريم بالفرنسية وصِفت بالمتفرّدة، وتعدّ من أبرز دارسي

(1) عبد الوهاب المسيري، دورة منهجية في التعامل مع الفكر الغربي، جـ1 (الشذوذ الجنسي وأيّ شذوذ هو نتيجة حتمية للمادية الأيديولوجية)، yotube.com/wach?v=9Df066kLz3E، 1994م، نشر في 19/ 11/ 2017م (شوهد في 10/ 1/ 2020م).

حالة الكنيسة والبابوات الكبار، والسياسات الأوروبية - ولاسيما الفرنسية- في علاقتها بالمسلمين ونظرتها إلى الإسلام، ومع ذلك كلّه فإن كتابها الموسوم بـ"لعبة الفن بين الصهيونية- الماسونية وأمريكا) – وهو أحد بحوثها بالفرنسية التي تقدّمت بها للحصول على درجة الأستاذية- لم يُسمح له بالنشر في فرنسا مطلقاً، بذريعة- معاداته للسامية، وكشف لها، على حدّ شكوى الدكتورة زينب في سياق حديثها عن سيرتها الذاتية[1].

محنة المستشرق الراحل محمد أركون تجاه حرية التفكير والتعبير في فرنسا:

محمّد أركون مستشرق فرنسي، ذو أصل جزائري. ولد بالجزائر (1928م -2010م) من عائلة أمازيغية فقيرة . انتقل من بلدته الأصلية (تاوريرت ميمون) مع أبيه إلى قرية (عين الأربعاء) شرق وهران، حيث كان يمتلك والده متجراً صغيراً هنالك . وفي حديث أركون عن نفسه تحدّث عن أن تلك القرية التي انتقل إليها كانت غنية بالمستوطنين الفرنسيين، وأنه عاش فيها (صدمة ثقافية)، خاصة بعد أن درس فيها في (مدرسة الآباء البيض التبشيرية) . وقارن أركون بين تلك المدرسة وجامعته الجزائرية فقال:" عند المقارنة بين تلك الدروس المحفِّزة في مدرسة الآباء البيض مع الجامعة فإن الجامعة تبدو كصحراء فكرية". ومع أنه درس الأدب العربي والقانون والفلسفة والجغرافيا بجامعة

(1) زينب عبد العزيز، حوار مع برنامج حديث الذكريات: علماء مبدعون https://www.youtube.com/watch? (حوار: جاسم المطوّع)، سجّل الحوار في 31/ 12/ 2002م وبث في 17/ 4/ 2011م(شوهد في 15/ 6/ 2022م).

الجزائر لكن المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون (1883-1962م) المستشار الخبير للحكومة الفرنسية في الشؤون الإسلامية ومستشارها في شؤون المستعمرات في شمال إفريقيا أخذ بيده وتدخّل ليكمل دراسته بعد ذلك في جامعة السوربون في باريس، بدءاً منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين، حتى حصل على الدكتوراة في الفلسفة من الجامعة نفسها في سنة 1969م، ثم أصبح أستاذاً بتلك الجامعة بدءاً من سنة 1969م، قبل أن يدرِّس في غيرها خارج فرنسا، مثل جامعات ليون وكاليفورنيا ونيويورك [1].

يتحدث عن نفسه وفكره في التربية والتعليم والأكاديمية والعلمانية فيقول:

"أنا عضو كامل في التعليم العام الفرنسي، منذ حوالي الثلاثين عامًا، وعلى هذا الصعيد فأنا مدرّس علماني، يمارس العلمنة في تعليمه ودروسه، وهذا يشكِّل بالنسبة لي نوعًا من الانتماء والممارسة اليومية في آنٍ معًا. أود أن أقول ذلك أمامكم منذ البداية، لأنه يمكن أن يعتقد بعضهم بأنه لا يمكنني أن أكون ضمن خط العلمنة بسبب انتمائي الإسلامي"[2].

وإذا علمنا أن حديث أركون آنف الذكر جاء في سياق محاضرة له هي الثانية

---

(1) الجزيرة نت www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons/2014/10/14، محمد أركون، 23/ 10/ 2014م (شوهد في 5/ 11/ 2017م)، ويكيبيديا https://ar.mwikpedia.org/wiki، محمد أركون (شوهد في 5/ 11/ 2017م).

(2) محمد أركون، العلمنة والدين: الإسلام المسيحية الغرب، ص 9، (ترجمة هاشم صالح)، 1996، ط الثالثة، بيروت: دار الساقي.

في مركز توماس مور، في فرنسا في سنة 1985م، حيث كان قدّم محاضرته الأولى عن الإسلام والعلمانية في سنة 1978م في المركز ذاته، بحسب المترجم لأعماله هاشم صالح[1]؛ فإن محمد أركون يكون بذلك قد قضى في فرنسا والغرب وخدمة الحضارة الغربية والفكر الاستشراقي العلماني المناقض لحضارته ودينه وثقافته الأصلية في جوانب عدّة حتى وفاته في 2010م نحواً من نصف قرن بين دراسة وتدريس وخدمات فكرية متعدّدة المظاهر والأطوار، غير أن ذلك لم يشفع له لدى الغرب عند أول موقف فُهِم منه أنه بدأ يختلف فيه مع (مقدّس) العلمانية، بعد أن كتب مقالة في صحيفة (اللوموند)الفرنسية في 15مارس/ آذار 1989م، عقب حادثة سلمان رشدي الشهيرة وصدور كتاب الأخير (آيات شيطانية)، إذ ورد في تلك المقالة عبارة لأركون هي **قوله**:

"يبدو لي أن العلمانية قد أصبحت متجاوزة اليوم من الناحية الفكرية".

فأثارت مقولته تلك ضجّة كبرى تجاه الرجل وفكره وأطاريحه ومراميه، لتنتهي بإدراجه ضمن "ناكري الجميل" "متخلفي الفكر"، وبسيل من مفردات قاموس الشتائم العلمانية أو (العلمانوية) -بتعبير أركون- من مثل الرجعية والجهالة والتخلف والإسلاموية والأصولية، وهو ضرب من "التكفير العلماني" كذلك، إن شئنا (المشاكلة) البلاغية، أو التمييز العنصري شبه المباشر بين مواطن فرنسي أصلي وآخر منح الجنسية الفرنسية فتنكّر لها بمثل هكذا

(1) راجع: المرجع السابق، هاشم صالح، المقدّمة، ص 5.

رأي، إن تذكّرنا شعار العلمانية الشهير (الوقوف من جميع المواطنين والفرقاء على مسافة واحدة)!

يؤكّد تلك النظرة العنصرية أكثر ما اعترف به أركون، بعد أن صرّح أن ما أصابه لم يكن خارجاً عن نظرة متجذِّرة في فرنسا تجاه أيّ فرد ينتمي إلى بيئة إسلامية، مهما قدّم من إثباتات وبراهين نظرية وعملية تثبت تخليه عن هويته ودينه ومجتمعه الأصلي وحضارة أمته، إذ هو في النهاية لا يختلف عند كثير من الدوائر الرسمية السياسية والفكرية الغربية وأتباعها عن أي مسلم تقليدي أصولي متزمّت !

لنقرأ لأركون حديثه (التراجيدي) عن نفسه ونظرة الغرب الفرنسي – تحديداً – إليه، بل شكواه حتى من بعض زملائه (المستعربين)، بعد كل الذي قدّمه للغرب وأتباعه ،على حساب تلك المبادئ والقيم في حضارة أمته الأصلية.

يقول أركون في مستهل إجابته على سؤال (فريتز بولكستاين) زعيم الحزب الليبرالي الهولندي في مطلع التسعينات (زمن إجراء الحوار/ الكتاب) عن مقولته تلك: "أما فيما يخص مقالة " اللوموند" التي استشهدتَ ببعض مقاطعها فلها قصة تحكى، فقد كلفتني غالياً بعد نشرها، وانهالت عليّ أعنف الهجمات بسببها، ولم يفهمني الفرنسيون أبداً، أو قل الكثير منهم، ومن بينهم بعض زملائي المستعربين، على الرغم أنهم من أنهم يعرفون جيّداً كتاباتي ومواقفي.

لقد أسأوا فهمي ونظروا إليّ شزراً، وشعرت بالنبذ والاستبعاد، إن لم أقل بالاضطهاد... ولكن عبارتي التي ذكرتها قطعت من سياقها العام وشوّه معناها، واستخدمت من أجل محاكمتي وتجريمي ونبذي من قبل بعض الجهات في الساحة الفرنسية. لقد نهضوا جميعاً ضدّ هذا المسلم الأصولي(!) الذي يسمح لنفسه أن يُعلن أنه أستاذ في السوربون ويا للفضيحة!! لقد تجاوزت حدودي أو حدود الدين المسموح به بالنسبة لأتباع الدين العلمانوي المتطرّف الذي يدعونه بالعلماني، ولكني لا أراه كذلك . وفي الوقت الذي دعو إلى نبذي وعدم التسامح معي بأي شكل راحوا يدعون إلى التسامح مع سلمان رشدي!"

ويعقّب أركون على ذلك قائلاً: "وهذا موقف نفساني شبه مرضي ، أو رد فعل عنيف تقفه الثقافة الفرنسية في كل مرّة تجد نفسها في مواجهة أحد الأصوات المنحرفة، لبعض أبناء مستعمراتها السابقة؟ إنها لا تحتمله بل وتتهمه بالعقوق ونكران الجميل".

ولا يكتم أركون أن تلك الهجمات العنيفة قد أشعرته بالنبذ والاستبعاد وربما الاضطهاد، فهاهوذا يقول: "وعشت لمدة أشهر طويلة بعد تلك الحادثة حالة المنبوذ، وهي تشبه الحالة التي يعيشها اليهود أو المسيحيون في أرض الإسلام(!) عندما تطبق عليهم مكانة الذمي أو المحمي .فنلاحظ أن اكتساب الأجنبي للجنسية الفرنسية في فرنسا الجمهورية والعلمانية يلقي على كاهل المتجنس الجديد بواجبات ومسؤوليات ثقيلة... فالفرنسي ذو الأصل الأجنبي

مطالب دائماً بتقديم أمارات الولاء والطاعة والعرفان بالجميل. باختصار، فإنه مشبوه باستمرار، وبخاصة إذا كان من أصل مسلم"[1].

وكي لا يُقال إن تلك حالة فردية للغرب الفرنسي – خصوصاً- فقد ذكّر أركون بحالات سابقة تؤكّد أن تلك منهجية الغرب العلماني الفرنسي مع كل من يختلف معه من غير أصوله التاريخية وعرقيته و خارج جغرافيته، حتى وإن حصل على جنسية فرنسا وقدّم في سبيل مشروعها الاستعماري وهيمنتها كل غال ورخيص. يقول أركون:

"إني أقدّم هنا شهادة علنية على المعاناة التي عاشها قبلي أشخاص آخرون في عزّ الحرب الجزائرية بكل ألم وتمزّق (أشير بشكل خاص إلى ما حصل "لجان امروش")"[2]، وهذا أيضاً يشكّل أحد جوانب تلك القيمة المقدّسة التي تُدعى في فرنسا بالعلمنة، ولكني أتساءل: أين هي القيمة العلمانية الكونية؟ هل هي موجودة لدى المضطهد الذي يجد فيها ملاذاً للدفاع عن نفسه ضدّ عدوان المغرورين المتسلطين، أم أنها موجودة لدى السيّد المهيمن الذي يحولها إلى أداة

(1) محمد أركون، الإسلام، أوروبا، الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، ص 105-106، (ترجمة وإسهام هاشم صالح)، 2001م، بيروت: دار الساقي.

(2) جان امروش أو جان عمروش، كاتب وروائي وشاعر جزائر(1906-1962م) من أصول أمازيغية، كان يكتب باللغة الفرنسية، بعد أن تحولت أسرته للمسيحية، وانتقل إلى باريس حتى توفي هناك. وحوّل اسمه إلى جون امروش أحد الآباء الفرنسيين الذين ترعرع بينهم ، بعد أن كان اسمه الأصلي جان عمروش(راجع: ويكيبيديا الموسوعة الحرّة https://ar.wikipedia.org/ ،جون عمروش).

لاستعباد الآخرين واضطهادهم؟ ألا ينبغي أن تكون العلمنة في كل الأحوال لصالح المنبوذين المضطهدين؟ وما قيمتها إن لم تكن كذلك؟"[1].

ويذيل على ما سبق بقوله: "...هذا يعني أن عقل التنوير ذو وجه مزدوج: وجه تحرري ووجه سلطوي... كل هذا أصبح شائعاً ومعروفاً في البيئات الثقافية الطليعية في الغرب. ولكن عندما يتجرأ مثقف مسلم على أن يتبنى هو الأخر هذا النقد الفلسفي لعقل التنوير فإنه يثير فوراً الشبهات من حوله ويتهم بالأصولية، ومحاولة إحلال العقل الإسلامي المتزمت محلّه!! وكثيراً ما يُتاح لي أن أتحدث أمام الجمهور الأوروبي في فرنسا أو ألمانيا أو هولندا أو إنكلترا ...إلخ وعندما أتطرق إلى دراسة التطور التاريخي للعقل في أوروبا من وجهة نظر نقدية فلا أحد يهتم بكلامي. فقط يهمهم التركيز على الصورة الهوسية للإسلام باعتباره خطراً يهدّد الغرب وحضارته. ماعدا ذلك لايريدون أن يسمعوا شيئاً منّي. وهذا أكبر دليل على مدى نجاح وسائل الإعلام الكبرى في غسل عقول الجماهير أو التحكم بها وتوجيهها، كما أنه يدل على مدى فشل الباحثين العلميين في نقل نتائج بحوثهم وأفكارهم إلى الجمهور العريض"[2].

ولشدّة وقع ذلك الموقف على نفسية أركون وتأثيره الممتد في شخصيته فكان قد عبّر في سياق استهلاله للحوار مع (بولكستاين) عن تلك الأزمة المتمثلة في النظرة الدونية الفرنسية خاصة والغربية عامة إلى الآخر المسلم حتى

(1) أركون، الإسلام وأوروبا والغرب، المرجع السابق، ص 106.

(2) أركون، الإسلام وأوربا،المرجع نفسه، ص 106.

المتخلي عن كل قيمه، المنخرط في سلك الحضارة الغربية وخدمة مشروعها الاستعماري، الذي لم يبق شيئًا أصيلاً من حضارته إلا تخلى عنه أو زيّفه لصالح ذلك المشروع، ومع ذلك فلايزال في نظر الغرب العلماني والفرنسي خاصة هو ذلك المسلم النمطي المتزمت المحارب لكل قيم الحداثة والعلمنة!!

يقول أركون:

"على الرغم من أني أحد الباحثين المسلمين المعتنقين للمنهج العلمي والنقد الراديكالي للظاهرة الدينية، إلا أنهم يستمرون في النظر إليّ وكأني مسلم تقليدي! فالمسلم في نظرهم –أي مسلم- شخص مرفوض ومرمي في دائرة عقائده الغريبة ودينه الخالص وجهاده المقدس وقمعه للمرأة وجهله بحقوق الإنسان وقيم الديموقراطية ومعارضته الأزلية والجوهرية للعلمنة... هذا هو المسلم ولا يمكنه أن يكون إلا هكذا!! والمثقف الموصوف بالمسلم يشار إليه دائمًا بضمير الغائب: فهو الأجنبي المزعج الذي لا يمكن تمثله أو هضمه في المجتمعات الأوروبية لأنه يستعصي على كل تحديث أو حداثة...ومن هو هذا المفكِّر المسلم الذي يجرؤ أن يشمل بمشروعه النقدي عقل عصر الأنوار بنسختيه: أي عقل الحداثة وما بعد الحداثة،؟ كيف للأوروبي أن يقبل ذلك من شخص مسلم؟ هذا شيء لا يحتمل ولا يُطاق. ذلك أنه لا يمكن لشخص مصبوغ بصبغة الإسلام أن يتوصل إلى درجة الصرامة العلمية والموضوعية الفكرية والتحرّر من العقائد الدوغمائية الموروثة بحسب زعمهم. وحده

المفكّر الأوروبي استطاع أن يتوصّل إلى ذلك تنظيراً وتطبيقاً. هذا ما أستخلصه بشكل ضمني أو صريح من خلال مناقشاتي العديدة مع الجمهور الأوروبي والأمريكي. ويعلم الله أني أخوض صراعات لاتحصى على جبهة الجامعات الأوروبية وكذلك على جبهة الملتقيات والندوات في برلين أو بروكسل أو أكسفورد أو السوربون أو أمستردام أو برنستون أو هارفارد...إلخ كل ذلك من أجل شرح حقائق الإسلام بشكل تاريخي وموضوعي دقيق، ولكن العملية صعبة جدّاً . هذا أقل ما يقال.

فالإسلام معتبراً كغيرية شرعية أو كمقابل في الطرف الآخر، يقف على قدم المساواة، أو كطرف جدير بالحوار ، أو كشريك للأوروبي . وإنما هو دائماً ذلك الشخص الغائب ، المشار إليه بضمير الغائب، أي هو. إنه موضوع الكلام وليس ذاتاً متكلّمة. وأنّى له ذلك؟[1].

"...وإذا ما حاول باحث مسلم أن يحوِّل هذا الموضوع إلى ذات، إذا ما حاول أن يرتفع بنفسه من مرحلة الخضوع السلبي إلى مرحلة السيادة الذاتية، إذا ما حاول أن يصبح محاوراً حقيقياً وشخصاً مندمجاً في تيّارات الفكر الحديثة التي صاغت وجه أوروبا فإنهم يرفضونه بحجة أنه تبجيلي يدافع عن دينه كالعادة، إنهم يطردونه إلى قريته "أو دواره الأصلي" كما كان يقول محافظو الإدارة الاستعمارية في الجزائر سابقاً، فقد كانوا بالفعل يطردون السكان "المحليين" أي الجزائريين الأصليين، غير المرغوب فيهم في منطقة ما، أو

(1) أركون، الإسلام وأوروبا، نفسه، ص 45.

محافظة معينة، إلى مناطق أخرى نائية"[1].

ثم يعود ليتساءل مع ذاته: "هل أمارس المماحكة الجدلية العقيمة إذ أقول هذا الكلام، أم أنني أعبّر عما يحدث بالفعل في أوروبا منذ أن كان العمال المهاجرون قد أخذوا يشكّلون فيها قوّة ملحوظة اجتماعياً وسياسياً وعلى كآفة الأصعدة والمستويات؟ هل أجانب الصواب إذ أقول ما أقوله؟ أليست الصورة التي قدّمتها تمثّل فكر الأوروبيين وممارساتهم تجاه الجاليات المغتربة والمتواجدة في فرنسا وألمانيا وإنكلترا وهولندا...إلخ[2].

وعلّق المفكّر السوري الراحل جورج طرابيشي (ت:2014م) على ذلك بالقول: "إن محمد أركون، بعد نحو من عشرة كتب وربع قرن من النشاط الكتابي، قد فشل في المهمة الأساسية التي نذر نفسه لها"كوسيط بين الفكر الإسلامي والفكر الأوروبي" . فأركون لم يعجز فقط عن تغيير نظرة الغرب (الثابتة)، (اللامتغيرة) إلى الإسلام، وهي نظرة (من فوق) و(ذات طابع احتقاري)، بل هو قد عجز حتى عن تغيير نظرة الغربيين إليه هو نفسه كمثقف مسلم (!) مضى إلى أبعد مدى يمكن المضي إليه بالنسبة إلى من هو في وضعه من المثقفين المسلمين في تبني المنهجية العلمية الغربية وفي تطبيقها على التراث الإسلامي"[3].

---

(1) أركون، الإسلام وأوروبا، نفسه، ص 46.

(2) أركون، الإسلام وأوروبا، نفسه، ص 46.

(3) جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردّة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة، ص 134، 2000م، ط الأولى، بيروت: دار الساقي.

وأضاف طرابيشي: "وبغض النظر عن أن هذه المقارنة الأخيرة –رغم جرأتها– لاتبدو في محلّها (فوضعية " الذمّي" تنتمي إلى مجال تاريخي وعقلي مغاير تماماً، ولا تقبل المقارنة أبداً مع وضعية " المنبوذ" في مجتمع علماني حديث)؛ فإن تلك الحادثة كانت شديدة الإيلام لمحمد أركون إلى حد أنها حملته على الكلام عن العلاقة بين الغرب والإسلام على نحو ما يتكلم حسن حنفي مثلاً، أو حتى محمد عمارة"[1].

وأقول تعقيباً على تعليق الدكتور طرابيشي وبما لا يخرج الحديث الأساس عن مساره ودلالته إن تهويل أركون وأكثر منه طرابيشي لمفهوم الذمّي في الإسلام، وكأنه سبّة وعار وتمييز اجتماعي ينمّ عن ضعف في إدراك حقيقة المدلول والتطبيق الفعلي له لديهما، إذ إن تطبيق ذلك في العهدين النبوي والراشدي – بوجه أخصّ– على نحو ضمن كرامة غير المسلم يهودياً كان أم نصرانياً ومن في حكمهما، بما لا مزيد عليه، وقلّ أن تجد له نظيراً، في الأنظمة السياسية في القديم والحديث، إذ هو في ذمّة الله ورسوله، إلى الحدّ الذي جعل الإيذاء له إيذاء مباشراً للرسول الكريم محمد ﷺ عبر وصيّة خاصة بأقلية ذات خصوصية، مظنّة أن تتعرض لاضطهاد أو مصادرة لحقوقها، في مجتمع تُعدّ مثل تلك المبادئ والقيم جديدة عليه[2]. ولئن كانت جملة (أهل الذمّة) مما تثير

(1) طرابيشي، من النهضة إلى الردّة، المرجع السابق، ص 135.

(2) راجع: الدغشي، صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية، الفصل الرابع: فلسفة الجزية في التربية الإسلامية، مرجع سابق.

الحساسية عند البعض بدلاً من إدراك ذلك البُعد القيمي الكبير، حيث لهم ذمّة الله ورسوله لكونهم قلّة بين أغلبية؛ فيمكن استبدال ذلك بمصطلح المواطنة، وهو مالا يمثّل مشكلة من الناحية الشرعية والفعلية، بناء على قواعد أصولية معتبرة حاصلها أن (العبرة بالدلالات والحقائق والمآلات وليست بالألفاظ والمباني والصور)[1].

مع التأكيد على أن الصدمة الكبرى لمحمد أركون كانت نابعة من إدراكه مدى الجحود في مجتمع النخبة الفرنسية، النابع من التمييز بينه وبين غيره من المثقفين الفرنسيين، رغم كل ما قدّمه للثقافة الفرنسية والمجتمع العلماني هناك، على حساب دينه الأصلي وثقافته وحضارته العربية الإسلامية، كونه مواطنًا مهاجراً أو غير أصلي؛ رغم ذلك إلا أن هذا وحده كفيل بكشف حقيقة مدى دقة شعار أن العلمانية تقف من جميع مواطنيها على مسافة واحدة، فها نحن رأينا هنا في ثنايا شكوى أركون وتأوهاته ما يؤكّد أن ثمة استهدافًا لشخصه لكونه عنصراً غير فرنسي في الأساس!

بعد كل ما تقدّم لا محيد عن التأكيد كذلك أن حرّية التعبير في فرنسا أصبحت من المسائل النسبية جدّاً، الخاضعة لمعايير الأيديولوجيا والسياسة، وللوبيات معيّنة، ولا تسلم من تمييز بين المواطنين، بحيث تدفعك مثل هذه الواقعة لتكتشف عمليًا أن ثمّة مواطنين أصليين من (الدرجة الأولى)، كما أنّ ثمّة مواطنين من (الدرجة الثانية)، وهم الوافدون أو المهاجرون (المجنَّسون)،

(1) راجع: الدغشي، صورة الآخر، المرجع السابق.

أيّـًا ما قدّموا لفرنسا وتخلّوا عن أصولهم وهوياتهم الأصلية، فإنهم يظلون من (المجنّسين)، أو من (الدرجة الثانية) عمليـًا، عند الإقدام على موقف يتناقض مع (المقدّس) العلماني!

تذييل على العلاقة المزدوجة بين ماسينيون وكل من محمد أركون ومالك بن نبي: إلى جانب ما سبق فقد لفت نظري في سيرة محمد أركون العلمية والفكرية مدى الحفاوة التي لاقاها من قِبَل الدوائر الفرنسية الاستعمارية والغربية كآفة، بعد أن تبناه المستشرق الفرنسي لويس ماسينيون ، وهو المستشار والخبير للحكومة الفرنسية في الشؤون الإسلامية . ورأينا كيف أن ماسينيون كان سببـًا جوهريـًا في بلوغ أركون ذلك المبلغ، حيث أخذ بيده منذ البداية تقريبـًا، واستمر في رعايته حتى بلغ أعلى المواقع الأكاديمية في فرنسا خاصة والغرب كآفة، ثمّ سوقه للعالم الإسلامي، بوصفه المفكّر الإسلامي المستنير الأكبر، وكل من خرج عن هذا الإطار الفكري " المدرسي" تقليديون ونصوصيون وتاريخانيون. وتعمد سياسة فرنسا- عادة- إلى النفخ والتسويق لكل من سير في ركاب سياستها الاستعمارية، وقد أشار إلى ذلك – على سبيل المثال- المفكّر المغربي إدريس الكنبوري في سياق حديثه عن هذه السياسة، مستشهداً بأركون فقال: "فعدد كبير من المثقفين العرب كانت شهرتهم عائدة إلى عوامل متعددة منها العامل الأوروبي؛ إذ يحاول الأوروبيون ترويج أسماء معينة تدافع عن مواقفهم وثقافتهم، فيقومون بتشجيعها والترويج لها بطريقة رهيبة في الإعلام، وإطلاق ألقاب مضخمة عليها، وأبرز مثال على ذلك الراحل "محمد أركون"، فقد عاش طويلًا في فرنسا ودرس في جامعاتها وكتب بلغتها،

ورَوَّجَ له الفرنسيون على نطاق واسع كنوع من الانتقام اللا واعي من الجزائر التي ظلّت فرنسا فيها 132 عامًا، ثم خرجت أخيرًا منها بعد أنّ اعتقدت أنها أصبحت فرنسا الثانية؛ لأن عقدة الجزائر لدى فرنسا شبيهة بعقدة فيتنام لدى أمريكا"[1].

غير أن ماسينيون هو ذاته من وقف حجر عثرة، بل صخرة كبيرة في وجه المفكّر الجزائري مالك بن نبي (1905-1973م) في كل المراحل دراسة وتدريسًا، وبذل كل ما في وسعه لإعاقة مساره وتحطيم حياته ومستقبله، ويظهر أنه كان مكلّفًا بذلك من السلطات الاستعمارية الفرنسية، على نحو مباشر أو غير مباشر، حتى إن الجزء الأول من مذكرات ابن نبي التي سمّاها (العفن) تكاد تكون مخصصة لماسينيون وما لاقاه منه من أذى متعدّد الوجوه.

وصف ابن نبي ماسينيون بالرجل العنكبوت، وتحت عنوان (العنكبوت) خصّص له الحديث في الجزء الأول من كتابه "العفن "، فقال: "عندما أخبرني صديقي بن ساعي برغبة ماسينيون في لقائي كنت أجهل أن جميع الخيوط التي تحرّك عالمنا الصغير كانت بين يدي هذا الأخير. وكان هو نفسه متواريًا كالعنكبوت في بيتها. ويجب أن أقول من جهة أخرى: إنني أخذت وعيًا في الحين، لماذا تسعى هذه العنكبوت لاجتذابي في شبكتها، التي وجد عبد الجليل نفسه سنوات من قبل محبوسًا بين خيوطها، مخدّراً ومقيّداً"[2]. وعبد الجليل هذا الذي

(1) إدريس الكنبوري، حوار مع ذات مصر https://www.zatmisr.com/266، الإسلاميون واليسار حاولوا استغلال " الجابري" في معركتهم، 3/ 6/ 2020م (شوهد في 3/ 11/ 2023م).

(2) مالك بن نبي، مذكرات مالك بن نبي: العفن(ترجمة: نور الدّين أخدودي)، جـ1، ص 26، 2007م، ط أولى، الجزائر: دار الامة.

يشير إليه مالك؛ هو رجل جزائري سبق مالكًا بالهجرة إلى فرنسا، فتمكّن ماسينيون أن يضعه بين أربعة جدران ليصطاده بسهولة، فكان له ما تمنّى، وصار عبد الجليل من أتباعه، بل حتى من الذين تحوّلوا عن الدّين الإسلامي كليّة فأصبح نصرانيا[1]. **ومن المعلوم للمتابعين لسيرة ماسينيون** أنه كان إلى جانب ه الرسمي في الحكومة الفرنسية وأكاديميته؛ من أبرز المنخرطين في عملية التبشير للانتداب الفرنسي، كما كان الراعي الروحي للجمعيات التبشيرية الفرنسية في مصر[2].

مع الحرص الذي كان يبديه ابن نبي بداية مسيرته العلمية ليلتحق بمعهد الدراسات الشرقية في باريس، ورغم تأكيده على أنه لم يجد أيّة صعوبة في اختبار القبول للمعهد؛ فقد كانت نتيجة ذلك الاختبار مخيبة! وذكر مالك: إن مدير المعهد استدعاه إلى مكتبه فور ظهور النتيجة موضحًا له عدم الجدوى من الإصرار على محاولة الالتحاق بالمعهد، فردّ مالك: "إن الدخول لمعهد الدراسات الشرقية لايخضع بالنسبة لمسلم جزائري لمقياس علمي، وإنما لمقياس سياسي"[3]، **وأردف قائلاً** "ونزلت كلمات المدير على طموحي نزول سكّين المقصلة على المُعْدَم"[4] **ثم قال:** "لقد أدركت في تلك اللحظة نفسها ما سيتبع عبارات المدير من نتائج عملية، دون أن أحللها، إذ لم أكن بعد قد

(1) ابن نبي، العفن، المرجع السابق، جـ1، ص 25.

(2) المعرفة https://www.marefa.org/%D ،لويس ماسينيون (شوهد في 23/ 8/ 2023م).

(3) مالك بن نبي، مذكرات شاهد على القرن(القسم الثاني)، ص 216، 1404هـ-1984م، ط أولى، بيروت: دار الفكر المعاصر ودمشق: دار الفكر.

(4) ابن نبي، مذكرات شاهد على القرن، المرجع السابق، ص217.

اكتسبت خبرة هذا التحليل"[1].

وحتى عندما تقدّم مالك بعد تخرجه في معهد الاتصالات اللاسلكية إلى وظيفة مدرّس في مدينة مرسيليا (الفرنسية)فقد ظل ماسينيون يتابع تحرّكاته حتى حال بينه وبين تلك الوظيفة[2]. حتى وعندما كان تقدّم مرّة أخرى إلى شركة العتاد الهاتفي في باريس وتبيّن أن مدير الشركة زميل سابق كان مع مالك في المدرسة، حيث رحّب به، وأبدى موافقته، ووعده بكل شيء؛ لم يخف مالك فرحته الكبيرة بذلك بداية الأمر، لكنها لم تتم، فما إن جاء آخر النهار، حتى تغير أسلوب الزميل (المدير) معه، فتحدّث إليه بفظاظة، مؤكّداً له أن طلبه لم يُقدّم، وأن الشركة لا توظّف حالياً مستخدمين تقنيين بل عمالاً بسطاء، فإن شاء أن يتقدّم معهم فليس لديه ما يمنع، فقاطعه ابن نبي وهو يلملم أوراقه قائلاً:" لقد مرّ ماسينيون من هنا أيضاً، بين منتصف النهار والساعة الثالثة بعد الزوال"[3].

ورغم الأذى الذي طال مالكاً من جرّاء استقصاد ماسينيون له، حيثما حلّ، ورغم أنه كان قد عزم على عدم طلب مقابلته أو التماس أيّ شيء منه؛ إلا أنه تحت ضغط من أبيه الذي كان قد صدر قرار بنقل عمله من حاكم الولاية في الجزائر إلى مكان آخر ، يتعذّر عليه الانتقال إليه وترك زوجته والدة مالك الكبيرة في السن وحيدة هناك، وكان والد مالك قد طلب من مالك أن يستشفع له

(1) ابن نبي، مذكرات شاهد على القرن، المرجع نفسه، ص217.

(2) مالك بن نبي، مذكرات مالك بن نبي: العفن، مرجع سابق، جـ1، ص 169-170.

(3) مالك بن نبي، العفن، المرجع نفسه، جـ1، ص 187-188.

بماسينيون بحكم ه مستشاراُ وخبيراً للحكومة الفرنسية في الشؤون الإسلامية؛ فاضطر مالك لذلك، لكن النتيجة كانت مخيّبة كذلك[1].

وذكر مالك أن ماسينيون ألقى محاضرة في قاعة (جمعية الطلبة المسيحيين الباريسيين) أثناء الحرب الأسبانية، وكان بعض أصدقاء مالك قد دعوه للحضور، ولكن فوجئوا بوجود شخصية جزائرية من زملائهم يُدعى علي بن أحمد، وكان معروفًا بالحدّة وسلاطة اللسان، وعدم مراعاة المقامات، فبمجرّد أن طلب التعقيب، شعر كل من يعرفه بالحرج البليغ، وشعر مالك أكثر بذلك، حيث قام ابن أحمد عقب المحاضرة، فولى وجهه تجاه ماسنيون، واصفًا له بالكذب، المرّة بعد الأخرى، فصاحت القاعة بصوت واحد: أخرجوه أخرجوه، وكاد تعقيب علي بن أحمد أن يتسبب في اندلاع مشكلة كبيرة للجميع، وغشى العرق ابن نبي، من شدّة الحرج، فطلب بعض أصدقائه منه أن يعمل على تهدئة الأمر بكلمة منه، فقام مالك وتحدّث بحديث هدأ القاعة، وعبّر عن ذلك في مذكراته بقوله: "فكانت كلماتي البلسم الذي هدّأ أعصاب الحاضرين، ولكنني لا أعتقد أنها كانت بلسمًا على أعصاب ماسينيون، فلا أدري حين انقلب من محاضرته، على أيّنا كان أثر حقدا على (علي بن أحمد) أم عليّ أنا؟"[2].

كثيراً ما يرد ذكر ماسينيون في مذكرات مالك ولكنها جميعًا تقريبًا في معرض السلب والشكوى من حقده وأذاه الذي لاحقه حيثما حلّ، ومن ذلك

(1) مالك بن نبي، شاهد على القرن، مرجع سابق، ص 241-242.

(2) مالك بن نبي، مذكرات شاهد على القرن، المرجع السابق، ص 332-333.

ماحكاه مالك عن أحد التلامذة الجزائريين المقرّبين من ماسينيون ، بُعيد تعقيب لمالك على حديث لماسينيون في إحدى محاضراته في باريس، وفي حين كان مالك يهمّ بالمغادرة بعد نهاية المحاضرة والنقاش، همس التلميذ في أذن مالك: "هل تعلّم أن البروفيسور ماسينيون لا يكنّ لك ودّاً بالمطلق؟" قال مالك: "أجبته – وأنا أحيي ماسينيون وهو خارج –: "هذا ما أعتقده"[1].

أما عندما صدر كتاب مالك "شروط النهضة" فقد قال عنه ماسينيون: "هذا خطر حقيقي على الاستعمار"[2].

وحاصل القول عبّر عنه مالك تجاه ماسينيون قائلاً: "لم يكن هدف ماسينيون هو منعي من الاحتفاظ بتكويني كمهندس، بل منعي من العيش بكل بساطة. يجب أن أهلك، أو أن أنحط، أو قل انحط حتى تُحبط، كل "محاولة انديجين"[3]، فيستنكف إراديًا عن الولوج للمهن التقنية"[4].

---

(1) ابن نبي، العفن، مرجع سابق، جـ1، ص 101.

(2) ابن نبي، العفن، المرجع السابق، جـ1، ص 68.

(3) الانديجين، أو الأنديجينا، أو قانون الأهالي الصادر في سنة 1870م عن المستعمر الفرنسي للجزائر؛ عبارة عن إجراءات استثنائية تعسفية منحتها السلطات الفرنسية للجهات الإدارية، بدل السلطات القضائية، ضد الجزائريين الذين رفضوا التخلي عن أحوالهم الشخصية مثل: العقوبات الجماعية على المخالفات الفردية ومنع التجول دون رخصة. أو أنه سلطة الحاكم العام في توقيع العقوبات دون محاكمة من أجل المحافظة على الأمن العام(راجع: ويكيبيديا الموسوعة الحرّة، https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%، قانون الأهالي).

(4) ابن نبي، العفن، العفن، مرجع سابق، جـ1، ص 144.

أخيراً:

تُرى لماذا لاقى محمد أركون كل تلك الحفاوة والتلميع من قبل الحكومة الفرنسية، عبر مستشارها للشؤون الإسلامية: لويس ماسينيون؟ على حين لاقى مالك بن نبي كل تلك الأهوال وصنوف الأذى على مدى تاريخه في فرنسا، وعلى يد ماسينيون بالخصوص؟!

الخاتمة
(النتائج والتوصيات)

أولاً: النتائج:

بعد كل ما مرّ بنا في هذه الدراسة يمكن الخلوص إلى النتائج التالية:

1- على الرغم من كل الجدل الدائر في الفكر الإسلامي في مسألة العلاقة بين العقل والنقل، وفي ضوء نظرية المعرفة؛ فإن الدراسة الحالية توصّلت إلى صورية ذلك الجدل ووهمه، أيّـًا ما تعدّدت تسمياته وعناوينه، حيث تأكّد من خلال الوقوف على بعض النتاج الفكري لبعض أبرز الشخصيات الفكرية القديمة في الفكر الإسلامي، ومن بعض أبرز المدارس الفكرية أن العلاقة بينهما علاقة تآلف وتآزر وبناء متكامل، وليست علاقة نزاع وتضاد.

2-التأكيد على نزع القداسة العملية (غير المعلنة) عن الفكر الغربي، بحيث يتحوّل من نموذج قياسي كامل(برادايم)، يحكم به على صلاحية النماذج الأخرى، إلى مجرّد موضوع مدروس، قابل للنقد والتمحيص.

3-تحرير النزاع بين حق التفكير المكفول دينيـًا في الإسلام، وفي القوانين الدولية، وبين حق التعبير، الذي يقتضي مراعاة ثقافة كل مجتمع ومعتقداته وقيمه، بوصف التعبير سلوكـًا- كأي سلوك- يتجاوز الذات إلى الآخر، الفردي أو الجماعي، على حين يلزم التفكير حدود صاحبه لا يتجاوزه إلى غيره.

4- في ضوء النتيجة السابقة، التي فصلت بين حق التفكير والتعبير، وبعد مناقشة مستفيضة من الناحية الشرعية خصوصاً لقضية الردّة في الفكر الإسلامي، توصّلت الدراسة إلى أن عقوبتها – على الأرجح- عقوبة تعزيرية، تختص بأحكام الإمامة والسياسة، وليست عقوبة حدّية ترتبط بالبلاغ والفتوى من الله تعالى، لرسوله الكريم ﷺ و في ضوء علاقتها بحق التفكير والتعبير؛ بوسع الباحث القول: إن ثمّة فرقاً جوهرياً بين من يحمل فكر الردّة في ذاته، ومن يسعى لنشرها وفرضها على المجتمع بأساليب عدّة، أخطرها استعمال العنف لفرض فكره، أو العمل على تشكيل تنظيم أو مجموعة تتبنى العنف، لفرض فكرة متناقضة مع عقيدة المجتمع وفلسفته وثقافته وقيمه، ففي الحالة الأولى يغدو المرتد مجرّد حامل لفكر في إطار حق التفكير، حتى وإن بلغ درجة التناقض مع عقيدة المجتمع وفلسفته وثقافته وقيمه، على حين أنه في الحالة الأخرى، أصبح يهدّد ثوابت المجتمع العقدية وثقافته وقيمه، حيث انتقل من دائرة التفكير إلى مسار السلوك الفعلي، الذي يحاسب عليه الشرع والقانون، ومن ثمّ فقد قبل على نفسه أن يواجه المجتمع كلّه أو غالبيته، بما يتناقض مع ثوابته ومسلّماته، فإذا أجاز المرتد، فرداً كان أم جماعة لنفسه، أن يسعى لفرض فكره على المجتمع، بأية وسيلة عنف مباشرة، أو تشتم منها رائحة العنف أو الترويج له؛ فليس من حقه أن يحول دون أن يقوم المجتمع ممثلاً في مؤسساته ذات العلاقة، بمواجهته بقانون المجتمع، وهو عقوبة الردّة، على من خرج على النظام العام، مستعلناً بفكرته، داعياً إلى إحلالها في المجتمع بكل الطرق!

5- من خلال الوقائع المختلفة، وفي فترات متباينة في الغرب الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وخاصة بعد اندلاع معركة طوفان الأقصى، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الثاني 2023م؛ تأكّد بالقطع أن الغرب لايزال يعاني من فجوة هائلة، تتسع كل يوم، بين شعار الحقوق والحرّيات الذي يرفعه في المناسبات ذات العلاقة، وفي المحافل الدولية – مثلاً- وواقع الحال، الذي أثبت إخفاقاً ذريعًا في تمثله لتلك المبادئ والقيم، لاسيما حين تكون مرتبطة بحقوق العرب والمسلمين والشعب الفلسطيني خاصة، في مواجهة الكيان الصهيوني، وما مواقفه الرسمية من انتفاضة (طوفان الأقصى) المشار إليها، سوى نتيجة مؤكّدة لذلك، وما قمعه للاحتجاجات الطلابية في أبرز الجامعات الأمريكية وأعرقها، وتهديده لمستقبلهم العلمي والمهني، بسبب ذلك، ثم استجوابه لرؤساء الجامعات على تلك الخلفية، وإقالة بعضهم أو التسبب في اضطراره لتقديم الاستقالة، سوى تأكيد جديد على ذلك الإخفاق الذريع، في ملف الحقوق والحرّيات، على مختلف الأصعدة.

6- تأكّدت الأزمة الفكرية ذات العلاقة بحق حريّة التفكير في الغرب، في المجال الأكاديمي خاصة، مما تعرّض له غير واحد من أبرز الدارسين أو المقيمين العرب هنالك، في مختلف التخصصات العلمية، ذات الطابع الفكري والفلسفي والاجتماعي، من اضطهاد وإرهاب فكري، سواء أكان ذلك أثناء إعداد الرسائل والأطاريح العلمية، أم بعد إنجازها، وقبل تقديمها للمناقشة والإجازة، أم في الحياة المهنية والتقدّم للترقية العلمية ببحوث لاتروق لبعض

المؤسسات الغربية، أو لبعض المتنفذّين "الأكاديميين" فيها، ولم ينجُ من هذا المصير، حتى بعض من سلك مسلك الاستشراق الغربي طيلة حياته الفكرية، إلا أنه خالفه في بعض الأفكار الحسّاسة.

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة بوسع الباحث أن يوصي بما يلي:

1- ضرورة تبني المؤسسات التربوية والأكاديمية لنظرية المعرفة (الإسلامية)تلك التي توائم بين مصادرها الشرعية والعقلية، ومغادرة دائرة الجدل التقليدي العقيم في الفكر الإسلامي.

2- ضرورة تضافر جهود المؤسسات التربوية والأكاديمية في التعليم العام والعالي (الجامعي)، كما المؤسسات الأخرى ذات العلاقة من إعلام وفضاء إلكتروني، ومنصات التواصل ذات العلاقة، للقيام بحملة توعية وتثقيف واسعة على خطيئة التسامح أو المهادنة لاستمرار عملية هيمنة الفكر الغربية، ونظريته المعرفية، بحيث يتم تجاوز تلك القداسة (الموهومة)، له، ليصبح موضوعاً مدروساً، تجري عليه كل تقويمات الفكر الإنساني، وليس نموذجاً قياسياً محكّماً (برادايم)، في النماذج الأخرى، بما فيها النموذج الإسلامي.

3- على مؤسسات الفكر والثقافة في العالم الإسلامي، بما فيها مؤسسات التربية والتعليم العالي؛ إعادة ضبط المصطلحات الفكرية ذات العلاقة بموضوع الحرية والتفكير وحق التفكير والتعبير، وتعريفها الدقيق، بمعنى حق

التفكير والتعبير والفرق الدقيق والموضوعي بينهما.

4- مع إقرار الباحث بالخلاف الفكري والفقهي القديم المعاصر حول عقوبة المرتد؛ فإنه يوصي المؤسسات ذات العلاقة، بما فيها مؤسسات القضاء بتبني الرأي القائل بأن عقوبة الردة تعزيرية لا حدّية، بحيث تندرج تحت أحكام السياسة الشرعية، ومدى تحقيقها للمصلحة المعتبرة، بما يجمع بين فقه الشرع ومنطق الواقع، في ضوء تحدّيات العصر ومشكلاته الفكرية، ذات العلاقة.

5- توصي الدراسة بضرورة نشر الوقائع المتضافرة عن هشاشة حرّية الفكر والتعبير في الغرب، ولا سيما بعد اندلاع معركة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/ تشرين الثاني 2023م ، وجملة الانتهاكات التي طالت المؤسسات الجامعية، حين تصادمت مع الخطوط الحمر للسياسات الغربية الداعمة للكيان الصهيوني.

6- توصي الدراسة كذلك المؤسسات الثقافية والإعلامية ولمواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي المهتمة بقضايا البحث العلمي وحرّية التفكير، بنشر حقيقة الحريّة الأكاديمية ذات العلاقة بالتفكير والتعبير في مؤسسات التعليم العالي الجامعي الغربية، خاصة في ضوء ما تعرّض له عدد من الأكاديميين المرموقين العرب (خاصة)، أثناء إعدادهم رسائلهم أو أطاريحهم العلمية، أو قبيل الإعداد للمناقشة، أو أثناء تقديمهم لبحوث الترقية، أو حتى لبعض المقيمين في الغرب، ممن انسلخوا من نسيج أمتهم الحضاري، وأصبحوا جزءاً من النسيج الثقافي والحضاري، ممن اصطدموا عرضاً ببعض المناطق الحسّاسة في الفكر الغربي.

قائمة المراجع

- أحمد سليمان عودة وفتحي حسن ملكاوي، أساسيات البحث العلمي في التربية والعلوم الإنسانية، 1413هـ - 1992م، الطبعة الثانية، إربد- الأردن: مكتبة الكتاني.

- أحمد محمد الدغشي، نظرية المعرفة في القرآن وتضميناتها التربوية، 1425هـ-2004م، (طبعة معادة بعد الطبعة الأولى)، دار الفكر: دمشق ودار الفكر المعاصر بيروت بالتنسيق مع مكتب المعهد العالمي للفكر الإسلامي في عمّان،(أو طبعتها الثانية الصادرة عن مركز الكتاب الأكاديمي للنشر ، عمّان، 1438هـ-2017م).

- أحمد محمد الدغشي، صورة الآخر في فلسفة التربية الإسلامية، فلسفة الجزية في التربية الإسلامية1438هـ- 2017م، ط الثانية، عمّان، مركز الكتاب الأكاديمي.

- أحمد محمد الدغشي، التغوّل الغربي الاجتماعي "السوسيال" السويدية نموجًا: حكمة يمانية، الجزء الأول: https://hekmahyemanya.com/ ، 3/ 3/ 2022م، والجزء الثاني: https://hekmahyemanya.com/،14/ 3/ 2022 (شوهد في 15/ 3/ 2022م).

- إدريس الكنبوري، حوار مع ذات مصر-https://www.zatmisr.com/266، الإسلاميون واليسار حاولوا استغلال " الجابري" في معركتهم، 3/ 6/ 2020م (شوهد في 3/ 11/ 2023م).

- آصف بيات، الجمهورية نت https://aljumhuriya.net/ar/2023/12/18 /، يورغن هابرماس يناقض نفسه فيما يتعلّق بغزة،18/ ديسمبر/ كانون الاول2023م(شوهد في 19/ 12/ 2023م).

- إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا ، المعرفة https://www.marefa.org

(شوهد في 4/ 12/ 2020م).

- أمين الصلاحي، حوار حول عقوبة المرتد في الإسلام، صحيفة أفكار، تعز- اليمن: مؤسسة الجمهورية، الحلقة الخامسة. 26جمادي الآخرة 1431هـ- 9يونيو/ حزيران، 2010م.

- إيمانويل كَـنْط، نقد العقل المحض (ترجمة: غانم هنا)، 2013م،ط الأولى: بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- إيمانويل ماكرون، حوار قناة الجزيرة https://www.facebook.com/aljazeerachannel (مقابلة خاصة مع الرئيس ماكرون)، حوار عياش درّاجي، 31/ 10/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

- إيمانويل ماكرون، صحيفة سبوتنيك العربية https://arabic.sputniknews.com/world /، الرئيس الفرنسي يعلّق على نشر رسوم مسيئة للنبي محمد ، 1/ 9/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

- البخاري، صحيح البخاري، (مع فتح الباري لابن حجر العسقلاني، تقديم وتحقيق وتعليق: عبد القادر شيبة الحمد)، 1421هـ- 2001م ، ط الأولى، د.م: د.ن.

- تايمز أوف إسرائيل /https://ar.timesofisrael.comاستقالة رئيسة جامعة بنسلفانيا بعد رفضها القول بأن الدعوة إلى الإبادة الجماعية تنهتك قواعد الكلية، 10/ 12/ 2023م (شوهد في 12/ 12/ 2023م).

- التجمع الإعلامي الفلسطيني/http://shaabradio.ps/27915، فيسبوك تعطيل حسابات المستخدمين من غزّة (شوهد في 1/ 7/ 2020م).

- ابن تيمية، الصارم المسلول على شاتم الرسول (كتاب إلكتروني- لا معلومات نشر عليه).

- ابن تيمية، مجموعة فتاوى أحمد بن تيمية د.ت، د.ط، بيروت: دار الرحمة.

- الجزيرة نت www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons،محمد أركون،23/ 10/ 2014م (شوهد في 5/ 11/ 2017م).

- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/cultureandart، بيان لألفي باحث فرنسي: فرنسا ارتكبت جرائم العنف الاستعماري،8/ 11/ 2020م (شوهد في 25/ 11/ 2020م).

- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous، مغنيّة إسرائيلية توضح لماذا رفضت مصافحة بايدن، 15/ 7/ 2022م (شوهد في 30/ 10/ 2022م).

- الجزيرة نت https://mubasher.aljazeera.net/news/politics ، إدانات عربية ودولية لإحراق المصحف في السويد، (فيديو)، 22/ 1/ 2023م)شوهد في 22/ 1/ 2023م).

- الجزيرة نت (مقطع فيديو) https://mubasher.aljazeera.net/news/، ملصق دعائي يثير غضب ماكرون لتشبيهه بـ"هتلر" ومغرّدون ماذا عن حرّية التعبير؟، 2/ 8/ 2021م (شوهد في 3/ 6/ 2023م).

- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/misc/2024/9/22 ، شاهد الشرطة الألمانية تطارد طفلاً يحمل علم فلسطين خلال مظاهرة (تقرير: إيمان وجملين)،23/ 9/ 2024م)(شوهد في 25/ 9/ 2024م).

- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/2023/9/10 ، بعدما كشف تحيزها لإسرائيل...فيسبوك تغلق حساب مقدّم برنامج "ما خفي أعظم"، 10/ 9/ 2023م (شوهد في 28/ 10/ 2023م).

- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/2023/10/15 ، ألمانيا تتعهد بطرد مؤيدي حماس وتطالب الجاليات الإسلامية بإدانتها، 15/ 10/ 2023م (شوهد في 21/ 10/ 2023م).

– الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/2023/10/11، ألمانيا والنمسا تحظران المظاهرات التضامنية مع غزة، 11/ 10/ 2023م (شوهد في 21/ 10/ 2023م).

– الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/2023/10/17، دول أوروبية تضيّق على المتضامنين مع فلسطين وتسمح بتأييد إسرائيل،17/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

– الجزيرة نت www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons 2014/10/14/،محمد أركون،23/ 10/ 2014م (شوهد في 5/ 11/ 2017م).

– ويكيبيديا https://ar.mwikpedia.org/wiki، محمد أركون (شوهد في 5/ 11/ 2017م).

– الجمعية العامة للأمم المتحدة، نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المعتمد)، 1966م www.worldcoalition.org/ar/resourcecentre

–الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang

عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ 7/ 10/ 2023م – 29/ 6/ 2025م (شوهد في 17/ 5/ 2024م).

– جورج طرابيشي، من النهضة إلى الردّة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة، 2000م، ط الأولى، بيروت: دار الساقي.

– جيرار جهامي، (محقق) تهافت الفلاسفة للغزالي، 1406هـ – 1986م، ط الأولى بيروت : دار الكتب العلمية .

– جيمس تور، نسف خرافة التطور في خمس دقائق فقط، الباحثون المسلمون https://www.youtube.com/watch?v=_aVNfx5fJh0 نشر في 2017/1/23م (شوهد في 2019/1/10م).

– حافظ الكرمي، صفحة فيسبوك جديدة، https://www.facebook.com/palscholarss تعليقاً على إغلاق فيسبوك صفحه هيئة علماء فلسطين، 1رجب 1442 هـ الموافق

13/ 2/ 2021م. - ابن حجر العسقلاني، فتح الباري شرح صحيح البخاري(تقديم وتحقيق وتعليق: عبد القادر شيبة الحمد)، 1421هـ- 2001م ، ط الأولى، د.م،: د.ن.

- أبو حامد الغزالي ، معارج القدس في مدارج معرفة النفس، أبو حامد الغزالي (حققه وخرَّج أحاديثه : محمد مصطفى أبو العلا)، بدون تاريخ، بدون طبعة، القاهرة : مكتبة الجندي.

- أبو حامد الغزالي، تهافت الفلاسفة (تحقيق سليمان دنيا)، د.ت، ط 4، القاهرة: دار المعارف بمصر.

- أبو حامد الغزالي، محك النظر، 1437هـ- 2017م، ط الاولى، بيروت: دار المنهاج للنشر والتوزيع.

- أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول (تحقيق وتعليق: محمّد سليمان الأشقر)،1417هـ-1997م، ط الأولى، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- الجمعية العامة للأمم المتحدة، نصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المعتمد)، 1966م www.worldcoalition.org/ar/resourcecentre

-الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، https://www.pcbs.gov.ps/site/lang، عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين منذ 7/ 10/ 2023م – 29/ 6/ 2025م (شوهد في 2/ 7/ 2025م).

- حسن الشافعي، التيّار المشائي في الفلسفة الإسلامية، 1418هـ-1998م، د.ط، القاهرة: دار الثقافة العربية.

- ابن رجب، جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الحكم (الأحاديث مخرّجة وفق كتب: محمد ناصر الدِّين الألباني)، ص 146، الحديث الرابع عشر،1429هـ-2008م، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الصفوة.

- ابن رشد الحفيد، الضروري في أصول الفقه أو مختصر المستصفى(تقديم وتحقيق:

جمال الدّين العلوي، تصدير محمد علال سيناصر)، 1994م، ط الأولى، بيروت: دار الغرب الإسلامي.

- ابن رشد، فصل المقال في تقرير ما بين الشريعة والحكمة من الاتصال(إشراف: محمد عابد الجابري)، 2002م، الطبعة الثالثة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- رفيق حبيب، المقدس والحرية، 1418هـ-1998م، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق.

- روجيه جارودي، الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية(تقديم : محمد حسنين هيكل- ترجمة: محمد هشام)،1422هـ-2002م، القاهرة: دار الشروق.

- زكي الميلاد، الغزالي: هل كان سببًا في تدهور الفلسفة في العالم الإسلامي؟ مجلة المسلم المعاصر، https://almuslimalmuaser.org/2021/12/15 ، العدد170- 7،171/ 12/ 2021م (شوهد في 26/ 12/ 2021م).

- زينب عبد العزيز، حوار مع برنامج حديث الذكريات: علماء مبدعون https://www.youtube.com/watch?v=n911aTJQPL8 (حوار: جاسم المطوّع)، سجّل الحوار في 31/ 12/ 2002م وبث في 17/ 4/ 2011م(شوهد في 15/ 6/ 2022م).

- سير أعلام النبلاء (أشرف على الكتاب وحقق هذا الجزء: شعيب الأرنؤوط، 1402هـ- 1982م، ط الثانية، بيروت: مؤسسة الرسالة.

صحيفة الشرق الأوسط https://aawsat.com/%D8%A7 ،النمسا تعلّق مساعداتها للفلسطينيين بعد هجوم "حماس" على إسرائيل،9/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

- سليمان دنيا، تحقيق كتاب تهافت الفلاسفة لأبي حامد الغزالي، د.ت، ط الرابعة، القاهرة: دار المعارف بمصر.

- صفى الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، 1409هـ - 1989م، الطبعة الثالثة، دار البشير: طنطا.

- عباس محمود العقّاد، ابن رشد، د.ت، د.ط، بيروت: دار المعارف.

- عباس محمود العقاد، تقديم كتاب تهافت الفلاسفة (محاضرة السيّد الأستاذ عباس محمود العقاد) (نسخة قراءة وتعليق: محمود بيجو)، د.ت، د.ط، د.م: د.ن.

- عباس محمود العقّاد، أنا، 2014م، ط الأولى، القاهرة: مؤسسة هنداوي.

- عبد الجبار بن أحمد، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة(تحقيق:فؤاد سيّد)، 1972م، تونس: الدار التونسية للنشر.

- عبد الرّزاق الصنعاني، مصنّف عبد الرّزاق، (تحقيق ودراسة مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، 1436هـ-2015م، ط الأولى، القاهرة: مركز البحوث وتقنية المعلومات .

- عبد الله بن زيد آل محمود، مجموعة رسائل الشيخ عبد الله بن زيد آل محمود: الجهاد المشروع في الإسلام، د.ت، الطبعة الثانية، بيروت: المكتب الإسلامي.

عبد الله مصطفى، الحرية الجامعية: قصص من واقع الحياة، 1410هـ ـ 1989م ط الأولى، د.ن: د.م.

- عبد الوهاب المسيري، دورة منهجية في التعامل مع الفكر الغربي، جـ1(الشذوذ الجنسي وأيّ شذوذ هو نتيجة حتمية للمادية الأيديولوجية)،1994م، yotube.com/wach?v=9Df066kLz3E، نشر في 19/ 11/ 2017م(شوهد في 10/ 1/ 2020م).

- عثمان الذهبي، سير أعلام النبلاء (حقق هذا الجزء: بشار عوّاد معروف ومحيي هلال السرحان) ،1417ه/ 1996م، ط 11، بيروت: مؤسسة الرسالة.

- علي سامي النشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام ،د.ت، د.ط، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

- فريد حافظ، حوار مع قناة الجزيرة، برنامج المقابلة(حوار: علي الظفيري)،21/ 5/ 2023م.

- فهمي جدعان، في الخلاص النهائي: مقال في وعود الإسلاميين والعلمانيين والليبراليين، 2007م،ط الأولى، عمّان: دار الشروق.

- فيلم المطرودون، 2008م، إنتاج جون سوليفان، إخراج ناثان فرانكوفسكي.

- فيليب جونسون لماذا لا ينكر أكثر العلماء خرافة التطور، "الباحثون المسلمون" https://www.youtube.com/watch?v=_DR1Ql29ip0، نشر في4/ 4/ 2018م (شوهد في 13/ 12/ 2019م).

- قناة الجزيرة، برنامج للقصة بقيّة (المحتوى الفلسطيني على فيسبوك)، تقديم: فيروز زيّاني، 1/ 6/ 2020م.

- قناة الجزيرة، برنامج ما خفي أعظم (الفضاء المغلق)، تقديم: ثامر المسحال، 8/ 9/ 2023م.

- قناة العربية https://www.youtube.com/watch?v=CbST5P_5Q9Q، مقطع (فيديو) مغنية إسرائيلية ترفض مصافحة بايدن لأسباب دينية، 14/ 7/ 2022م (شوهد في 30/ 10/ 2022م).

- قناة بي بي سي عربي http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle، بدء ندوة عن المحرقة في طهران، وسط إدانة عدة دول، 11/ 12/ 2006م (شوهد في 22/ 12/ 2023م).

- قناة الحرّة https://www.alhurra.com/usa/2023/12/10/، على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية" اول استقالة لرئيسة جامعة أمريكية مرموقة،10/ 12/ 2023م (شوهد في 10/ 12/ 2023م).

- قناة الحرّة https://www.alhurra.com/usa/2024/01/03 ، استقالة رئيسة جامعة هارفارد، 3/ 1/ 2024م (شوهد في 27/ 1/ 2024م).

- قناة روسيا اليوم https://arabic.rt.com/world/ ، رئيسة جامعة بنسلفانيا ورئيس

مجلس الأمناء يستقيلان بعد تعرضهما لهجوم بسبب احتجاجات ضدّ إسرائيل، 10/ 12/ 2023م (شوهد في 10/ 12/ 2023م).

– قناة سي بي سيي https://www.google.com/search? برنامج كلمة أخيرة، نائب أمريكي يهاجم نعمت شفيق رئيسة جامعة كولومبيا: أتريدين أن يلعن الله الجامعة،20/ 4/ 2024م (شوهد في 27/ 4/ 2024م).

– قناة العربي https://www.youtube.com/watch?v=bIJRiX4Ugsk (مقطع موثّق لجانب من جلسات الاستجواب لرئيسات ثلاث من أشهر الجامعات الأمريكية، 7/ 12/ 2023م) (شوهد في 11،11/ 12/ 2023م).

– ابن قيم الجوزية، هداية الحيارى في أجوبة اليهود والنصارى(تحقيق: مصطفى أبو النصر شلبي) ،1408هـ، الطبعة الأولى، جدّة: مكتبة السوادي.

– ماركو بيروليني، منظمة العفو الدولية https://www.amnesty.org/ar/latest/news فرنسا ليست نصيرة حرّية الرأي كما تزعم، 12/ 11/ 2020م (شوهد في 12/ 12/ 2020م).

– ماكرون، حوار قناة الجزيرة https://www.facebook.com/aljazeerachannel/ (مقابلة خاصة مع الرئيس ماكرون)، حوار عياش درّاجي، 31/ 10/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

– ماكرون، صحيفة سبوتنيك العربية https://arabic.sputniknews.com/world/ ، الرئيس الفرنسي يعلّق على نشر رسوم مسيئة للنبي محمد ، 1/ 9/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

– مالك بن نبي، مذكرات شاهد على القرن(القسم الثاني)، 1404هـ–1984م، ط أولى، بيروت: دار الفكر المعاصر ودمشق: دار الفكر.

– مالك بن نبي، مذكرات مالك بن نبي: العفن(ترجمة: نور الدّين أخدودي)، الجزء الأول، 2007م، ط أولى، الجزائر: دار الأمة.

- مايكل كريمو يفضح التلاعب في أعمار الكائنات الحية والإنسان، الباحثون المسلمون https://www.youtube.com/watch?v=JkIQhJynBZw&t=41s، نشر في 19/ 1/ 2016م (شوهد في 13/ 1/ 2020م).

- مجلة اليوم السابع: بدل العلمانية: الديمقراطية والعقلانية، العدد224، باريس، 1989م.

- محمد أركون، العلمنة والدين: الإسلام المسيحية الغرب (ترجمة: هاشم صالح)، 1996، ط الثالثة، بيروت: دار الساقي.

- محمد أركون، الإسلام، أوروبا، الغرب: رهانات المعنى وإرادات الهيمنة، (ترجمة وإسهام: هاشم صالح)، 2001م، بيروت: دار الساقي.

- محمد باسل الطائي، حوار مع قناة الرأي (الفضائية)، برنامج العوضي ويّاكم (حاوره: محمد العوضي)، https://www.youtube.com/watch?v= ، حول معنى القانون الفيزيائي والقانون الطبيعي، 11 / 8/ 2015م (دحول في 13/ 3/ 2020م).

- محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، 1438هـ-2017م، ط 38، دمشق : دار الفكر وبيروت: دار الفكر المعاصر.

- محمد سعيد رمضان البوطي، كبرى اليقينيات الكونية، 1417هـ-1997م، ط 8، دمشق : دار الفكر وبيروت: دار الفكر المعاصر.

- محمد سعيد رمضان البوطي، الجهاد في الإسلام: كيف نفهمه، وكيف نمارسه؟، 1414هـ - 1993م، الطبعة الأولى، بيروت: دار الفكر المعاصر ودمشق: دار الفكر.

- محمد سليم العوّا، في أصول النظام الجنائي الإسلامي(دراسة مقارنة)، 2006م، ط الثالثة (طبعة مزيدة ومنقحة)، القاهرة : شركة نهضة مصر.

- محمد بن صالح العثيمين، حكم قتل المرتدّ والخارج على الإمام https://www.youtube.com/watch?v=UZ8Bl2HR9JA، التعليق على المنتقى-

كتاب الدماء، شرط الدماء، الشريط (1)،7/ 12/ 2016م (تم الاستماع إليه في 30/ 6/ 2025م).

- محمد بن صالح العثيمين، القول المفيد على كتاب التوحيد https://www.youtube.com/watch?v=qOcjSDqff48، ماذا قال الشيخ ابن عثيمين في عقوبة الردة؟، هل قتل المرتد من الحدود؟، 10/ 9/ 2019م (تمّ الاستماع إليه في 30/ 6/ 205م).

- أبو محمد عبد الملك ابن هشام، السيرة النبوية، د.ت، د.ط، بيروت: دار إحياء التراث العربي.

-محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، 1415هـ-1995م، د.ط، القاهرة: دار الفكر العربي.

- محمد أبو زهرة، تاريخ المذاهب الإسلامية في السياسة والعقائد وتاريخ المذاهب الفقهية، بدون تاريخ، بدون طبعة، القاهرة : دار الفكر العربي.

- محمد أركون، العلمنة والدين: الإسلام المسيحية الغرب (ترجمة هاشم صالح)، 1996، ط الثالثة، بيروت: دار الساقي.

- محمد عابد الجابري وحسن حنفي، حوار المشرق والمغرب، 1990م،الطبعة الأولى، القاهرة : مكتبة مدبولي.

- محمد عبده، الإسلام بين العلم والمدنية، 2012م، د.ط، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

- محمد عمارة، الغزو الفكري: وهم أم حقيقة،1418م- 1997م، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق.

- محمود قاسم، الفيلسوف المفترى عليه ابن رشد، د.ت، د.ط، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

- مسلم، صحيح مسلم (مع شرح النووي)،1414هـ- 1994م، ط الثانية، د.م: مؤسسة قرطبة.

- مقطع فيديو https://www.youtube.com/watch?v=w_i0aycKv3c، هل سمحت شرطة السويد بحرق المصحف ومنعت حرق التوراة؟، 17/ 7/ 2023م (شوهد في 19/ 9/ 2023م).

- الجزيرة نت www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons،محمد أركون،23/ 10/ 2014م (شوهد في 5/ 11/ 2017م).

- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/cultureandart، بيان لألفي باحث فرنسي: فرنسا ارتكبت جرائم العنف الاستعماري،8/ 11/ 2020م (شوهد في 25/ 11/ 2020م).

- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news/miscellaneous، مغنيّة إسرائيلية توضح لماذا رفضت مصافحة بايدن، 15/ 7/ 2022م (شوهد في 30/ 10/ 2022م).

- الجزيرة نت https://mubasher.aljazeera.net/news/politics ، إدانات عربية ودولية لإحراق المصحف في السويد، (فيديو)، 22/ 1/ 2023م)شوهد في 22/ 1/ 2023م).

- الجزيرة نت (مقطع فيديو) https://mubasher.aljazeera.net/news/، ملصق دعائي يثير غضب ماكرون لتشبيهه بـ"هتلر" ومغرّدون ماذا عن حرّية التعبير؟، 2/ 8/ 2021م (شوهد في 3/ 6/ 2023م).

- الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news ، بعدما كشف تحيزها لإسرائيل...فيسبوك تغلق حساب مقدّم برنامج "ما خفي أعظم"، 10/ 9/ 2023م (شوهد في 28/ 10/ 2023م).

– الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news ، ألمانيا تتعهد بطرد مؤيدي حماس وتطالب الجاليات الإسلامية بإدانتها، 15/ 10/ 2023م (شوهد في 21/ 10/ 2023م).

– الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news، ألمانيا والنمسا تحظران المظاهرات التضامنية مع غزة، 11/ 10/ 2023م (شوهد في 21/ 10/ 2023م).

– الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news، دول أوروبية تضيّق على المتضامنين مع فلسطين وتسمح بتأييد إسرائيل،17/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

– الجزيرة نت www.aljazeera.net/amp/encyclopedia/icons،محمد أركون،23/ 10/ 2014م (شوهد في 5/ 11/ 2017م).

– ويكيبيديا https://ar.mwikpedia.org/wiki، محمد أركون (شوهد في 5/ 11/ 2017م).

– عربي 21 /https://arabi21.com/story، فرنسا تستدعي السفير الفرنسي احتجاجاً على كاريكاتير ساخر،26/ 3/ 2022م (شوهد في 2/ 4/ 2022م).

– الجزيرة نتhttps://www.aljazeera.net/misc ، طلاب هارفارد يوثّقون أسماء شهداء غزّة، ومظاهرة بالأكفان في أوسلو ، 9/ 11/ 2023م (شوهد في 12/ 11/ 2023م).

– الجزيرة نت https://www.aljazeera.net/news ،مؤتمر اليهود ينطلق بطهران ويهود إيران يستنكرون،12/ 12/ 2006م (شوهد في 22/ 12/ 2023م).

– سكاي نيوز -https://www.skynewsarabia.com/world/1666908، ألمانيا تحظر أنشطة حماس وتحل صامدون،2/ 11/ 2023م (شوهد في 24/ 11/ 2023م).

– عربي 21 /https://arabi21.com/story/1432493، مظاهرات وصدامات إثر

خطط لـ" إحراق مصحف" بالسويد،16/ 4/ 2022م) (شوهد في 24/ 4/ 2022م).

– العربي https://www.alaraby.com/news/، خلفها لوبيات صهيونية.. المنصات الرقمية تخنق الصوت الفلسطيني،16/ 10/ 2023م (شوهد في 29/ 10/ 2023م).

– العربي https://www.alaraby.com/news، أحرج متحدّثًا باسم جيش الاحتلال.. قناة فرنسية تنتقد مذيعها من أصل جزائري، 22/ 11/ 2023م (شوهد 23/ 11/ 2023م).

– العربي الجديد https://www.alaraby.co.uk/economy رؤساء تنفيذيون يطلبون من هارفارد أسماء الطلاب المتعاطفين مع المقاومة الفلسطينية لمنع تعيينهم في شركاتهم، 11/ 10/ 2023م (شوهد في 30/ 10/ 2023م).

– قناة أخبار أوروبا بالعربية https://arabic.euronews.com ، ماكرون : الإسلام ديانة تمر بأزمة في كل بقاع العالم. ،2/ 10/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

– قناة بي بي سي عربي (مقطع فيديو) ،https://www.youtube.com/watch?، ملصق إعلاني للرئيس إيمانويل ماكرون يشبهه بهتلر يثير غضبًا في فرنسا، 23/ 5/ 2023م (شوهد في 2/ 6/ 2023م).

– قناة الجزيرة مباشر https://mubasher.aljazeera.net/news/politics/، السويد: متطرِّف دانمركي يحرق نسخة من القرآن تحت حراسة الشرطة ومسلمون يحتجون،14/ 4/ 2022م (شوهد في 24/ 4/ 2022م).

– قناة الحرّة عربي https://www.alhurra.com/arabic-and- ، الأزمة تتصاعد: ماكرون يغرّد بالعربية وباريس تدعو لوقف مقاطعة المنتجات الفرنسية، 25/ 10/ 2020م (شوهد في 12/ 11/ 2020م).

– قناة الحرّة عربي https://www.alhurra.com/arabic-and-، فرنسا.. تحقيق

في ملصقات تصوّر ماكرون على أنه هتلر، 20/ 5/ 2023م (شوهد في 4/ 6/ 2023م) .

– قناة الحرّة عربي https://www.alhurra.com/usa، على خلفية انتقادات مرتبطة بـ"معاداة السامية" اول استقالة لرئيسة جامعة أمريكية مرموقة،10/ 12/ 2023م (شوهد في 10/ 12/ 2023م).

– قناة الحرّة– عربي https://www.alhurra.com/usa/2024/01/03/، استقالة رئيسة جامعة هارفارد، 3/ 1/ 2024م (شوهد في 27/ 1/ 2024م).

– قناة روسيا اليوم بالعربي https://arabic.rt.com/world/، السويد تنفي إصدارها تصاريح لـ" حرق" التوراة أمام سفارة إسرائيل في ستكهولم ،14/ 7/ 2023م (شوهد في 19/ 9/ 2023م).

– قناة روسيا اليوم (بالعربي)-https://arabic.rt.com/world/1465890 -/، الرئيس الاوغندي مخاطباً الغرب: لا أحد سيجعلنا نتراجع عن قانون مكافحة المثلية الجنسية. .القضية خطيرة، 1/ 6/ 2023م (شوهد في 31/ 10/ 2023م).

– قناة روسيا اليوم بالعربي https://arabic.rt.com/world/1519633-رئيسة جامعة بنسلفانيا ورئيس مجلس الأمناء يستقيلان بعد تعرضهما لهجوم بسبب احتجاجات ضدّ إسرائيل، 10/ 12/ 2023م (شوهد في 10/ 12/ 2023م).

– قناة العربي (مقطع موثّق لجانب من جلسات الاستجواب لرئيسات ثلاث من أشهر الجامعات الأمريكية) https://www.youtube.com/watch?، 2023/12/7م) (شوهد في 11،2023/12/11م).

– قناة فرانس 24 https://www.france24.com/ar/، السلطات الفرنسية بصدد شن حملة غير مسبوقة على "الانفصالية الإسلامية" تستهدف 76 مسجداً، 3/ 12/ 2020م (شوهد في 5/ 12/ 2020م).

– قناة فرانس 24 https://www.france24.com/ar/، فرنسا مظاهرات ضد قانون

"الأمن الشامل" للأسبوع الثالث على التوالي،12/ 12/ 2020م (شوهد في 25/ 12/ 2020م).

– قناة فرانس 24 https://www.france24.com/ar، السلطات الفرنسية تؤيد حظر المظاهرات المؤيدة للفلسطينيين تحسبًا لـ" اضطرابات في النظام العام"، 12/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

– قناة فرانس 24 https://www.google.com/search?q=s_lp=، برنامج في عمق الحدث (تقرير: نسرين قسنطيني) مظاهرات في فرنسا رغم حظرها دعمًا للفلسطينيين، 12/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

– قناة فرانس 24 https://www.france24.com/ar/٪D9٪81٪D8٪ ، مجلس الدولة يرفض " الحظر الممنهج" للمظاهرات المؤيدة للفلسطينيين، 18/ 10/ 2023م (شوهد في 22/ 10/ 2023م).

– قناة الكومبيس https://www.youtube.com/watch?v=w_i0aycKv3c، هل سمحت شرطة السويد بحرق المصحف ومنعت حرق التوراة؟، 17/ 7/ 2023م (شوهد في 19/ 9/ 2023م).

– المعرفة https://www.marefa.org/٪D9٪،لويس ماسينيون (شوهد في 23/ 8/ 2023م).

– مهاجر نيوز https://www.infomigrants.net/ar/post/13074/٪D8٪، ازدراء الأديان وتجريم التجديف والكفر.. قوانين سارية المفعول في أوروبا،10/ 11/ 2018م (شوهد في 6/ 11/ 2023م).

– نادية محمود مصطفى (تحرير)، قراءة في فكر أعلام الأمة : في رؤية ومنهاج الدكتور عبد الحميد أبو سليمان، 2021م، ط الأولى، فرجينيا: مركز الإسلام في العالم المعاصر – جامعة شناندوا والقاهرة: مركز الحضارة للدراسات والبحوث .

- ناصر ضميرية (عرض كتاب الفلسفة الكلامية للغزالي ، فرانك غرافيل، طواسين للتصوف والإسلاميات1582=http://tawaseen.com/?p، الغزالي فيلسوف سينو، د.ت (شوهد في 13/ 3/ 2020م).

- نظمي لوقا، الحقيقة عند فلاسفة المسلمين، بدون تاريخ، بدون طبعة، القاهرة : مكتبة غريب.

- وكالة أنباء الأناضول ٪D8/ar/tr.com.aa.www://https، حكومة باريس توافق على مشروع قانون الأمن الشامل المثير للجدل عقب مناقشته في اجتماع للحكومة، 9/ 12/ 2020م (شوهد في 25/ 12/ 2020م).

-ويكيبيديا https://ar.mwikpedia.org/wiki، محمد أركون (شوهد في 5/ 11/ 2017م).

- ويكيبيديا الموسوعة الحرّة https://ar.wikipedia.org/wiki/٪D8 ،جون عمروش، (شوهد في 15/ 10/ 2023م).

- ويكيبيديا الموسوعة الحرّة، https://ar.wikipedia.org/wiki/٪D9٪82٪ ، قانون الأهالي).

- يورو نيوز-https://arabic.euronews.com/2022/05/19/campaign-of-solidarity-with-psg-player-، idrissa-ghana-after-he-refused-to-support-lgpt، فرنسا: حملة تضامن واسعة مع إدريسا غانا المهدد بالعقوبات بعد رفضه دعم المثليين،19/ 5/ 2022م (شوهد في 21/ 5/ 2022م).

- يوسف القرضاوي، ملامح المجتمع المسلم الذي ننشده، 1432هـ - 2012م الطبعة الخامسة، القاهرة: مكتبة وهبة.

- يوسف القرضاوي، حدود حرّية التعبير في الدولة الإسلامية، الدوحة: مركز دراسات التشريع الإسلامي والأخلاق، ندوة" الأخلاق الإسلامية والسياسة" بالدوحة في الفترة من 8 إلى 10 يونيو 2013م.

-CNBC عربية /https://www.cnbcarabia.com، حرب غزّة: ترامب يتوعّد : إذا لم يعد المحتجزون ي غزّة قبل تنصيبي " فستفتح أبواب الجحيم"،7/ 1/ 2025م (شوهد في 2/ 7/ 2025م).

-C N N https://edition.cnn.com/2023/10/13/business/harvard-idan- -ofer-board/index.html, Israeli billionaire blasts Harvard leadership and quits board in protest, 13/10 /2023 (Seen in 30/10/2023).

-Washingtonpost https://www.washingtonpost.com/ style/media /2023/ 11/09/open-letter-journalists-israel-gaza, Hundreds of journalists sign letter protesting coverage of Israel 9/11 2023(Seen in 9/11/2023).

(ملحق)

مقالة ذات صلة عدم المساس بالمقدّسات ... تحرير المصطلح

أ.د أحمد محمد الدغشي[1]

حقيقة المقدّس الديني وحدوده وضوابطه:

ما إن تثار مشكلة فكرية تتصل بإساءة صادرة عن فرد أو فئة تنتسب إلى دين ما، كما حدث –مثلاً– في إساءة الصحيفة الدانمركية– سيّئة الذكر– في سنة 2005م، إلى شخص النبي العظيم محمد ﷺ حتى يكون مسبوقًا أو متبوعًا بإساءات عدّة متكررة، من قبيل تدنيس متكّرر للمصحف الشريف، في السجون الأمريكية بـ(جوانتانامو)، أو سجن (أبو غريب) ببغداد، من قبل بعض الجنود الأمريكيين، المحتلين للعراق، أو إساءة ساخرة بعد ذلك للسيّدة العذراء مريم مصحوب بتهكم على ابنها المسيح عيسى عَلَيْهِمَا ٱلسَّلَامُ.

من قبل القناة الإسرائيلية العاشرة، وذلك في برنامج ترفيهي يسمّى "الليلة"، في شهر فبراير/ شباط 2009م، تلته بعد أيام قليلة، إساءة أخرى من القناة ذاتها للنبي محمّد ﷺ ومثل هذا حدث في فرنسا والسويد وغيرهما. وهنا

(1) مستلة – مع بعض التصرّف – من مقالة للمؤلّف نشرت بمجلة البيان (السعودية)، في 21/ 10/ 2012م، وهي على الرابط https://www.albayan.co.uk/article2.aspx?id= (شوهد في 16/ 12/ 2023م).

تتعالى الصيحات من أطراف عِدّة، لتنادي بضرورة أن تصدر المنظمة الدولية قراراً يقضي بتجريم كل من يقع في الإساءة إلى المقدسات والرموز الدينية. وهو ما يدفع إلى تساؤل عن حقيقة المقدّس الديني وحدوده الموضوعية؟

والحق ابتداء أن الوقوف ضدّ أية إساءة دينية حقيقية موقف مشروع من قبل أهل الأديان جميعاً، بل قد يغدو ضرورة لازمة لوقاية المقدَّسات الدينية من لوثة العلمانية الكلية المتطرّفة، أو تلك النزعات العابثة المستبيحة لكل مقدّس ديني، تماماً كما يعمل على ردع الغلاة من أتباع أيّ دين حين يتجاوزون حدود النقد العلمي؛ إلى تحقير رموز الأديان الأخرى .

وبالنسبة لأتباع الديانة الإسلامية فإنهم منهيون بصريح القرآن عن الإساءة إلى رموز معبودات غير المسلمين : ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدْوًۢا بِغَيْرِ عِلْمٍ ۗ كَذَٰلِكَ زَيَّنَّا لِكُلِّ أُمَّةٍ عَمَلَهُمْ﴾[الأنعام:108].

بيد أن ذلك لا يتعارض مع استعمال أسلوب الحوار العلمي والنقاش البرهاني الموضوعي في قضايا الخلاف، مع مراعاة الالتزام بآدابه: ﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ ﴿٢٥﴾ قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ ﴿٢٦﴾﴾[سبأ:25-26].

والجدل العلمي لغير الغلاة الظلمة منهم، مقرونا ذلك بالتذكير بقواسم الاشتراك لدى أبناء الملّة الإبراهيمية عامة: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿٤٦﴾﴾[العنكبوت:46].

إن وحدة المعرفة الكلية في الإيمان بالله والرسل واليوم الآخر لدى جميع أبناء الملة الإبراهيمية تؤيد ذلك المطلب. ومما ورد في القرآن الكريم على سبيل المثال: ﴿وَقَالُواْ كُونُواْ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ تَهْتَدُواْۗ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِـۧمَ حَنِيفًاۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿١٣٥﴾ قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَمَآ أُنزِلَ إِلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ وَيَعْقُوبَ وَٱلْأَسْبَاطِ وَمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ وَعِيسَىٰ وَمَآ أُوتِيَ ٱلنَّبِيُّونَ مِن رَّبِّهِمْ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْهُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ ﴿١٣٦﴾ فَإِنْ ءَامَنُواْ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوْاْ فَإِنَّمَا هُمْ فِي شِقَاقٍۖ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١٣٧﴾ صِبْغَةَ ٱللَّهِۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ ﴿١٣٨﴾ قُلْ أَتُحَآجُّونَنَا فِي ٱللَّهِ وَهُوَ رَبُّنَا وَرَبُّكُمْ وَلَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ وَنَحْنُ لَهُۥ مُخْلِصُونَ ﴿١٣٩﴾﴾[البقرة:135-139].

ودعا القرآن الكريم إلى إنشاء وحدة تشريعية كليّة بين أبناء الملة الإبراهيمية في مواجهة سفاهة المشركين الذين لا يدينون بأي من أديان الملة الإبراهيمية: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِيٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِۦٓ إِبْرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنْ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ كَبُرَ عَلَى ٱلْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِۚ ٱللَّهُ يَجْتَبِيٓ إِلَيْهِ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِيٓ إِلَيْهِ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾﴾[الشورى:13].

إن الإسلام يشترط لكمال إيمان المسلم فريضة الإيمان بجميع أنبياء الله ورسله: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَاۖ غُفْرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ ﴿٢٨٥﴾﴾[البقرة:285].

بين النقد العلمي والعمل العبثي (التعبير والتشهير):

إذا تأكّد ما سبق فيبقى النقاش حول تحرير فكرة عدم المساس بالمقدّسات: هل تعني تجريم النقد بين أبناء الأديان لمعتقدات بعضهم؟

من المعلوم أنه لا يزال أمر النقد سائدا بين أبناء الأديان تجاه معتقدات بعضهم، دون أن يعني ذلك مساسا بالمقدّس ، أي سبّا أو تسفيها لرموز تلك المقدسات من الأنبياء والمرسلين – عليهم الصلاة والسلام- .

بتعبير آخر إن النقد العلمي الذي يتناول أفكار المخالف مثبت في مصادر كل دين، وفي مقدّمة هذه الأديان القرآن الكريم، حيث جاء مصدّقا لكل ما في تراث السابقين بما في ذلك الكتب السماوية، مما لم تمسّه يد التحريف والتبديل، على حين أنه مهيمن على كل ما طالته يد التحريف والتحوير، مع إقراره – في الوقت ذاته- بسنة الاختلاف في الأديان: ﴿ وَأَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ ۖ فَٱحْكُم بَيْنَهُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ۚ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَٰكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِى مَآ ءَاتَىٰكُمْ ﴾[المائدة:48].

ومن الآيات التي صرّحت بمخالفة بعض معتقدات اليهود وكشفت الافتراء المتلبس بالدين والمعتق : ﴿وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ ۚ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا۟ بِمَا قَالُوا۟ ۘ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَآءُ ﴾[المائدة:64].

وكذا النصارى: ﴿ وَيُنذِرَ ٱلَّذِينَ قَالُوا۟ ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ وَلَدًا ﴿٤﴾ مَّا لَهُم بِهِۦ مِنْ عِلْمٍ

وَلَا لِآبَآئِهِمْ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَٰهِهِمْ إِن يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا ﴾[الكهف:4-5].

ونقد معتقدات اليهود والنصارى المحرّفة معا فقال: ﴿ وَقَالَتِ ٱلْيَهُودُ عُزَيْرٌ ٱبْنُ ٱللَّهِ وَقَالَتِ ٱلنَّصَٰرَى ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ذَٰلِكَ قَوْلُهُم بِأَفْوَٰهِهِمْ يُضَٰهِـُٔونَ قَوْلَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِن قَبْلُ قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ ﴿٣٠﴾ ٱتَّخَذُوٓا۟ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَٰنَهُمْ أَرْبَابًا مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَٱلْمَسِيحَ ٱبْنَ مَرْيَمَ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوٓا۟ إِلَٰهًا وَٰحِدًا لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَٰنَهُۥ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٣١﴾ ﴾[التوبة:30-31].

والأمر الجدير بالتوقّف عنده مليّا في هذا السياق أن القرآن إذ يندّد بالمعتقدات المحرّفة فإنه لا يسعى ليحل محلّها على نحو من الإقصاء والإلغاء بل إنه يقيم التواصل المعرفي، لما بدأت به التوراة والإنجيل، قبل أن تطالهما يد التحريف والتغيير، بدليل أنه يناشد القوم تحكيم كتبهم الأصلية في مواطن النزاع بينهم وبين المسلمين: ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ ... ﴾ **إلى قوله:** ﴿ قُلْ يَٰٓأَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ لَسْتُمْ عَلَىٰ شَىْءٍ حَتَّىٰ تُقِيمُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ ﴾[المائدة:66-68].

تأمّلوا:

ومما يؤكِّد ذلك على الصعيد العملي – بما لا مزيد عليه– أنه لم يحدث – على الإطلاق– أن فرداً – ناهيك عن جماعة– من أتباع الديانة الإسلامية (حتى

ممن يوصفون بالتطرّف والغلو)، في أي بقعة أو صُقع من الأرض، في القديم أو الحديث؛ قام- بدافع ردّ الفعل على إثر أيّ من الإساءات لكتابه أو لنبيه - إلى (الإنجيل أو التوراة) فأحرقهما أو مزّقهما أو لطّخهما بالقاذورات، – مع التأكيد على قيام الاعتقاد بحدوث تحريف لهما وتبديل- أو عمد -مثلاً- إلى اسم نبي الله ورسوله موسى أو عيسى – عليهما الصلاة والسلام- فنال منهما وأهانهما، أو نحو ذلك من الحماقات، ولو حدث مثل ذلك فإنّه محل إدانة الأمة كلّها، ذلك أن كل مسلم يعدّ الإيمان بالتوراة ولإنجيل المنزلين على نبيي الله ورسوليه موسى وعيسى –عليهما الصلاة والسلام- وغيرهما من كتب الله المنزلة؛ جزاءً لا يتجزأ من الإيمان بالكتب السماوية. ورغم كل ما يعتقده المسلمون من وقوع تحريف في تلك المصادر؛ فإنه لا يُذكر نبي الله موسى أو عيسى، أو غيرهما من الأنبياء والرسل الكرام -عليهم الصلاة والسلام- لدى جميع المسلمين: إلا مقرونـًا بالتبجيل والدعاء الحسن، على نحو ما يوصفون به في مثل هذه المقالة.

الحُرِّيَّةُ الفِكْرِيَّةُ

حقُّ التَّفكيرِ والتعبيرِ بين النموذجين الإسلامي والغربي

أ.د. أحمد مُحمَّد الدَّغشي

يأتي إصدار هذا الكتاب عن (الحرية الفكرية: حق التفكير والتعبير بين النموذجين الإسلامي والغربي)، **في سياق الجدل المحتدم في الوسط الثقافي والفكري**، في عموم مجتمعاتنا العربية والإسلامية، عن حدود حرية التفكير في الإسلام، خاصة أن البعض يستبطن النموذج الثقافي والفكري (الغربي)، بوصفه -لديه- نموذجاً قياسياً حاكماً (Paradigm)، لا معقّب عليه، وذلك حين يتم الربط بين حق حرية التفكير وحرية التعبير بإطلاق. وإذا كان ثمة مندوحة لبعض مثقفينا أن يُفتن بمساحة حرّية التفكير في الغرب، نظراً إلى المدى المقدّر الذي كانت قد حققته يوماً؛ فإن من التسطيح المعيب للقضايا الساخنة الكبيرة أن يقع بعضهم - ولا سيما من المناضلين في سبيل توسيع رقعة الحرّية الفكرية- في شَرَك تصديق ما يسمى بـ(حرّية التعبير) على نحو مطلق . وقد يذهب البعض إلى أن مشكلتنا في هذا الإطار إنما تكمن في ثقافتنا (الأحادية) في مقابل ثقافة الغرب الليبرالية (التعددية) ! ومن هنا بدا لي أن خير أسلوب لمناقشة حقيقة حرّية التفكير والتعبير في الغرب تلك التي يحسبها البعض(بلا حدود)؛ الإشارة ابتداء إلى خطأ الاعتقاد بـ(أحادية) الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية، وأن النموذج الفكري الغربي بلا حدود، في مجالي حقي التفكير والتعبير!

HEKMAH YEMANYA

9 786258 990157